بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

دراسة حول

العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية من وجهة نظر المستفيدين

دراسة حالة : برنامج طوارئ الأونروا بغزة

إعـداد الباحثة:

شيماء منار وادي

إشراف:

د. وسيم المابيل

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

١٤٣٤هـ – ٢٠١٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنِّي توكلت على الله ربي وربكم ما من دآبةٍ إِلا هو آخذ بناصيتها إِن ربي على صراطٍ مستقيم)

صدق الله العظيم

(هود ، الآية ٥٦)

الإهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين.. **سيدنا محمد**

إلى من لها حبي و إحساني و روحي و حناني ..إلى من جميل الود أهديها و من لها نفسي و ما فيها

أمي الحنونة

إلى قدوتي و منارتي و من له نهر من الحب يجري في شرياني و عشق خالد في وجداني

إلى أبي الغالي

إلى أجمل زهور الكون و ملك قلبي و عقلي و مشاعري ..مهجة القلب وقرة العين

زوجي الحبيب

هي من أدعوا الله سراوجهرا أن يحفظها.. هي من قد أبيع عمري لشراء سعادتها ...

هي من عجز قلمي وعقلي وقلبي أن يصف منزلتها...

إنها أجمل ما أملك طفلتي الشقية" سارة"

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته ..إلى شعلة الذكاء والنور

إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد

أخي العزيز

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن

أختي صغيرتي

إلى الذي دعمني منذ الصغر لأكون ما أنا عليه الآن..

رحمة الله عليه عمي أبو حسن

و كل من ساندني في إتمام هذه الرسالة

أهدي ثمرة جهدي .... لهم جميعا

الباحثة/ شيماء منار وادي

شكر و تقدير

قال النبي عليه الصلاة والسلام:

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أخرجه أبو داوود

عظيم هو العطاء و الأعظم هو من يعطي ،،،

جليلة تلك الشموع التي تحترق في سبيل رفع راية العلم من أجل إنسانية الإنسان،،،تحية تقدير للدكتور الفاضل: وسيم الهابيل المشرف على هذه الدراسة ، فكان لنا خير معين، وكان لنا أفضل مثال للعمل الجاد المخلص في كل لحظة خطوناها لإنجازها. كما لايفوتني ان أتوجه بجزيل شكري إلى الأساتذة الكرام، أعضاء المناقشة (د. بسام أبو حمد ود. يوسف بحر) على تشريفهما لي بمناقشة بحثي المتواضع، ورفدي بتوجيهاتهما وملاحظاتهما، لتكون نقطة طيبة أمام بحر علمهما الغزير، بارك الله لهما فيه .. ونفعنا وإياهما به.

وفي الختام لا يمكنني ان أغفل دور الأخ محمد العكر الذي كانت لأياديه الطيبة في التحليل الإحصائي الأثر الداعم لإكمال رسالتنا وللأخ حاتم أبو طه والذي لم يبخل بجهده ووقته متابعا مراحل انجاز هذه الاطروحة المتواضعة ولما بذله لي من مساعدة ساهمت في تذليل المصاعب التي واجهتني في الاعداد والكتابة وإلى الأخ محمد مهدي لإعطائي من خبراته بتدقيق الرسالة.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث خالص الشكر و التقدير و العرفان ،،،

الباحثة/ شيماء منار وادي

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الافتتاحية	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	م
ملخص الدراسة باللغة العربية	ن
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	س
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
المقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٣
فرضيات الدراسة	٤
متغيرات الدراسة	٥
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
حدود الدراسة	10
الفصل الثاني **الإطار النظري للدراسة** **المبحث الأول : مصطلحات الدراسة**	
مقدمة	13
مصطلحات الدراسة	13
مفهوم المساعدات الغذائية والإغاثية	22
المبحث الثاني **تجارب برامج المساعدات الغذائية في الدول العربية والأجنبية**	
مقدمة	27
تجارب برامج المساعدات الغذائية في الدول العربية والأجنبية	27
المبحث الثالث	

تجربة فلسطين	
مقدمة	37
واقع المساعدات الغذائية خلال عشرين عام في الأراضي الفلسطينية ١٩٨٨-٢٠٠٧	39
الفصل الثالث **الأونروا وآلية عمل برنامج الطوارئ**	
نبذة عن الأونروا وبرامجها	٧٩
آلية عمل برنامج الطوارئ في قطاع غزة	٨١
الفصل الرابع **الدراسات السابقة**	
الدراسات المحلية	١١٢
الدراسات العربية	١١٥
الدراسات الأجنبية	١٢١
التعليق على الدراسات	١٢٩
الفصل الخامس **الإطار العملي للدراسة** **المبحث الأول: المنهجية والإجراءات**	
مقدمة	١٣٤
منهجية الدراسة	١٣٤
مجتمع الدراسة	١٣٤
عينة الدراسة	١٣٤
أداة الدراسة	١٣٥
الأساليب الإحصائية	١٣٩
إجراءات تطبيق الدراسة	١٣٩
المبحث الثاني **صدق وثبات أداة الدراسة**	
صدق الاستبانة	١٤٧
ثبات فقرات الاستبانة	١٤٨
المبحث الرابع **اختبار الفرضيات**	
مقدمة	١٧٤
اختبار الفرضية الأولى	١٧٥

اختبار الفرضية الثانية	١٧٦
اختبار الفرضية الثالثة	١٧٦
اختبار الفرضية الرابعة	١٧٧
اختبار الفرضية الخامسة	١٧٧
اختبار الفرضية السادسة	١٧٨
اختبار الفرضية السابعة	١٧٩
اختبار الفرضية الثامنة	١٧٩
اختبار الفرضية التاسعة	١٨٠
اختبار الفرضية العاشرة	١٧٦
الفصل السادس **النتائج والتوصيات**	
مقدمة	١٩٧
نتائج الدراسة	١٩٧
توصيات الدراسة	٢٠٢
دراسات مقترحة	٢٠٤
المراجع	
المراجع العربية	٢٠٥
مواقع انترنت	٢٠٨
المراجع الأجنبية	٢٠٩
الملاحق	
ملحق رقم (١) قائمة بأسماء المحكمين	٢١٣
ملحق رقم (٢) الاستبانة في صورتها الأولية	٢١٤
ملحق رقم (٣) الاستبانة في صورتها النهائية	٢٢٦

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
٣.١	نتائج تطبيق نموذج التوازن على الاقتصاد الفلسطيني	٣٧
٣.٢	حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية ونسب نموها مع أبرز التحولات السياسية والاقتصادية	٤٢
٣.٣	المواد الغذائية المقدمة كمساعدات غذائية في الأراضي الفلسطينية	٤٤
٣.٤	متطلبات عملية النداء الموحد لقطاع المساعدات الغذائية خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٢	٤٧
٣.٥	كلفة برامج المساعدات الغذائية المخططة المقدمة من الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي والمؤسسات الأخرى وأعداد المستفيدين منها خلال عام ٢٠١٢	٤٨
٣.٦	الموارد المالية المقدرة والتي بحاجة لها المنظمات والمؤسسات لتغطية نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية	٥٠
٣.٧	متطلبات عملية النداء الموحد لكل من قطاعي الغذاء والزراعة في الأراضي الفلسطينية خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٩	٥١
٣.٨	النتائج التي توصل إليها التقييم بالنسبة لوضع الأسر الغزية واحتياجاتها ما بعد الاجتياح	٥٩
٣.٩	مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية وفقا لمنهجية احتساب الفقر قبل وبعد التعديل	٦٢
٣.١٠	قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من المواد الغذائية ١٩٩٦-٢٠١٠ مليون دولار	٦٥
١.٤.٢	توزيعات الدعم الغذائي	٨٩
٢.٤.٢	كمية المساعدات الغذائية	١٠٠
٣.٤.٢	نوعية المساعدات حسب مساهمة السعرات الحرارية (خط الفقر المدقع)	١٠٨
٤.٤.٢	نوعية المساعدات حسب مساهمة السعرات الحرارية (خط الفقر المطلق)	١٠٩
٥.٤.٢	المناطق الذين استفادوا من برنامج المساعدات الغذائية	١٠٩
٤.١	اختيار عينة الدراسة	١٣٥
٤.٢	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	١٣٦
٤.٣	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل	١٣٦
٤.٤	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب لعدد طلاب الجامعة	١٣٧
٤.٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب للمؤهل العلمي	١٣٨
٤.٦	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة	١٣٩
٤.٧	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن	١٣٩
٤.٨	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب لحالة السكن	١٤٠
٤.٩	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن	١٤١

٤.١٠	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل	١٤١
٤.١١	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العمل	١٤٢
٤.١٢	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المرضى (المعاقين)	١٤٢
٤.١٣	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المساعدة الغذائية	١٤٣
٤.١٤	مكونات الاستبانة	١٤٥
٤.١٥	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (بيانات خاصة بمستوى الدخل) والدرجة الكلية لفقرات	١٤٧
٤.١٦	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (بيانات خاصة بطلاب الجامعة) والدرجة الكلية لفقرات	١٤٨
٤.١٧	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (بيانات خاصة بعدد الأفراد) والدرجة الكلية لفقرات	١٤٨
٤.١٨	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع (بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة) والدرجة الكلية لفقرات	١٤٩
٤.١٩	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس (بيانات خاصة بخصائص المسكن) والدرجة الكلية لفقرات	١٤٩
٤.٢٠	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس (بيانات خاصة بالحالة الصحية) والدرجة الكلية لفقرات	١٥٠
٤.٢١	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السابع (بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار) والدرجة الكلية لفقرات	١٥١
٤.٢٢	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثامن (بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد) والدرجة الكلية لفقرات	١٤٦
٤.٢٣	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال التاسع (بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة) والدرجة الكلية لفقرات	١٥٢
٤.٢٤	معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة	١٥٢
٤.٢٥	معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة	١٥٣
٤.٢٦	معاملات الارتباط لكل مجال من مجالات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية	١٥٥
٤.٢٧	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	١٥٨
٤.٢٨	تحليل فقرات المجال الأول : بيانات خاصة بمستوى الدخل	١٥٩
٤.٢٩	تحليل فقرات المجال الثاني : بيانات خاصة بطلاب الجامعة	١٦٠
٤.٣٠	تحليل فقرات المجال الثالث : بيانات خاصة بعدد الأفراد	١٦٢
٤.٣١	تحليل فقرات المجال الرابع : بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	١٦٣
٤.٣٢	تحليل فقرات المجال الخامس : بيانات خاصة بخصائص المسكن	١٦٥
٤.٣٣	تحليل فقرات المجال السادس : بيانات خاصة بالحالة الصحية	١٦٦

٤.٣٤	تحليل فقرات المجال السابع : بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	١٦٨
٤.٣٥	تحليل فقرات المجال الثامن : بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة / وجود الفرد داخل البلد	١٦٩
٤.٣٦	تحليل فقرات المجال التاسع: بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	١٧٠
٤.٣٧	تحليل فقرات الاستبانة معا	١٧٢
٤.٣٨	معامل ارتباط بين مستوى الدخل والفئة المستهدفة	١٧٥
٤.٣٩	معامل ارتباط بين عدد طلاب الجامعة والفئة المستهدفة	١٧٦
٤.٤٠	معامل ارتباط بين عدد الأفراد والفئة المستهدفة	١٧٦
٤.٤١	معامل ارتباط بين المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة	١٧٧
٤.٤٢	معامل ارتباط بين خصائص المسكن والفئة المستهدفة	١٧٧
٤.٤٣	معامل ارتباط بين الحالة الصحية والفئة المستهدفة	١٧٨
٤.٤٤	معامل ارتباط بين نفقات أخرى مثل الإيجار والفئة المستهدفة	١٧٩
٤.٤٥	معامل ارتباط بين العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة	١٧٩
٤.٤٦	معامل ارتباط بين النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة والفئة المستهدفة	١٨٠
٤.٤٧	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – الجنس	١٨١
٤.٤٨	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – مستوى الدخل	١٨٢
٤.٤٩	يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير مستوى الدخل	١٨٣
٤.٥٠	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – عدد طلاب الجامعة	١٨٣
٤.٥١	اختبار شيفيه تبعاً لمتغير عدد طلاب الجامعة	١٨٤
٤.٥٢	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – المؤهل العلمي	١٨٥
٤.٥٣	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – عدد أفراد الأسرة	١٨٥
٤.٥٤	اختبار شيفيه تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة	١٨٦
٤.٥٥	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – نوع السكن	١٨٧
٤.٥٦	اختبار شيفيه تبعاً لمتغير نوع السكن	١٨٧
٤.٥٧	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – حالة السكن	١٨٨
٤.٥٨	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – مكان السكن	١٨٩
٤.٥٩	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – جهة العمل	١٨٩
٤.٦٠	اختبار شيفيه تبعاً لمتغير جهة العمل	١٩٠
٤.٦١	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – نوع العمل	١٩١
٤.٦٢	اختبار شيفيه تبعاً لمتغير نوع العمل	١٩١
٤.٦٣	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – عدد المرضى (المعاقين)	١٩٢
٤.٦٤	نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – نوع المساعدة الغذائية	١٩٣
٤.٦٥	اختبار شيفيه تبعاً لمتغير نوع المساعدة الغذائية	١٩٣
٤.٦٦	تحليل الانحدار البسيط	١٩٥

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
٣.١	التوزيع الجغرافي لمانحي المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية	٤٥
٣.٢	المتطلبات الكلية لعملية النداء الموحد للعام ٢٠١٢ حسب القطاعات	٤٦
٣.٣	أنواع المساعدات الغذائية والمؤسسات المسؤولة عنها وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٩	٥٢
٣.٤	أنواع المساعدات الغذائية والمؤسسات المسؤولة عنها وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠١٠	٥٣
٣.٥	معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العامين ٢٠٠-٢٠١٠ من منظور الاستهلاك (%)	٥٤
٣.٦	معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العامين ٢٠٠-٢٠١٠ وفقا لدخل الأسرة	٥٥
٣.٧	مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠١٠(%)	٥٦
٣.٨	مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية على مستوى المناطق ٢٠١٠	٥٦
٣.٩	مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى المحافظة	٥٧
٣.١٠	معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧	٦٣
٣.١١	قيمة المستوردات والصادرات من المواد الغذائية ١٩٩٩-٢٠١٢ مليون دولار	٦٦
٣.١٢	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ولأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية	٦٩
٣.١٣	مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة	٧٠
٣.١٤	مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠	٧٠
٣.١٥	مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العم ٢٠١١	٧٠
٣.١٦	البطالة في الأراضي الفلسطينية ١٩٨٨-٢٠٠٧	٧٢
٣.١٧	معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٥-٢٠٠٧	٧٤
١.٤.٢	مستويات الفقر وأنواعه	٩٦

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية التابع لبرنامج الطوارئ بالأونروا.

وتكمن مشكلة الدراسة في مدى كفاءة البرنامج على تحديد الفئة المستحقة للمساعدة الغذائية المقدمة سواء كانت مساعدة من نوع طارئة أو مساعدة مضاعفة ممن تقدم لمن هو ضمن الفقر المدقع ولقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية من خلال إعداد استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من ٦٥٠ مستفيد، حيث مثل هذا العدد مجتمع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية من خلال الكتب والأبحاث والدراسات السابقة للحصول على البيانات اللازمة للبحث.

واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة وتفسيرها، وتم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة بأن البرنامج يخدم الفئات ممن لا يوجد لهم دخل ومن هم أقل من ١٠٠٠ شيكل ويخدم أصحاب العائلات الكبيرة أكثر من العائلات الصغيرة وذلك لكثرة استهلاكم ومصاريفهم التي قد لا تتناسب مع دخول البعض منهم وتقدم المساعدات الغذائية لمن يسكنون في منازل من الزينكو والاسبست فخصائص المسكن ذو أهمية لمعرفة مدى الاستحقاق من عدمه وأيضا يخدم البرنامج أصحاب المنازل داخل المخيم وتوجد فروق تبعا لمتغير نوع العمل لصالح الفئتين عامل وبدون عمل وذلك لحاجتهم الكبيرة للمساعدة الغذائية وعدم وجود دخل ثابت يساعدهم على الحياة وفروق أيضا لمن هم مرضى ومعاقين لعدم قدرتهم على العمل وتلبية احتياجاتهم الحياتية وذلك نتيجة لوضعهم الإنساني الصعب والمتدهور وحاجة الشخص المعاق تختلف عن حاجة الشخص المريض.

وأيضا فيما يتعلق بالمؤهل العلمي لرب الأسرة فكان لصالح الإناث وذلك لأن الإناث غير قادرين على العمل بأي مجال مثل الرجال ومعاناة الإناث وقدرتهم على التحمل أقل من الرجال ومن خلال تحليل الانحدار البسيط الذي وضح ترتيب العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية تبعا للأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها الاهتمام بعدد طلاب الجامعة وتخصصاتهم الجامعية والاهتمام بالعائلات سواء كانت كبيرة أو صغيرة وعدم اعتماد حجم الأسرة معيار أساسي للاستحقاق وأيضا الاهتمام بالعوائل التي تعيش بالإيجار فالإيجار يستقطع جزء كبير من ميزانية أي أسرة بالاضافة إلى تحسين معايير الوصول إلى الطباقات المستهدفة بالمساعدات الغذائية والسعي نحو تطوير وتطبيق الاستراتيجية الوطنية التي تشمل تحفيز توفر الغذاء محليا أو تحسين القدرة الفيزيائية والاقتصادية للوصول إليه وتوسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالمساعدات الغذائية وغير الغذائية الموجودة لدى وزارتي التخطيط والعمل وتحديثها بشكل مستمر.

Abstract

This research deals with the study of the effectiveness of the influential factors in determining the target group in the food aid program of UNRWA's emergency program.

The problem with the study of the efficiency of the program to select the category due to the food assistance provided, whether the help of the type of emergency or help double those provided to anyone who is in extreme poverty and have study relied on primary data through the preparation of questionnaire was distributed to a random sample of 650 beneficiaries, where such a number of the study population, The study relied on secondary data from books and research and previous studies to obtain the data necessary for research.

The researcher adopted the descriptive analytical approach which relies on data collection and interpretation of the phenomenon, the program was used SPSS Statistical analysis of the data.

The research reach that the program serves groups who have no income for them and who are less than 1,000 shekels and owners of large families serves more than small families And that the large number of their consumption and expenses that may not fit with the entry of some of them and provide food aid to those who live in tin houses and asbestos the housing is important to know the extent of maturity or not, and also serves the program Homeowners inside the camp There are differences depending on the variable type of work for the benefit of the two categories worker without work because they need large food assistance and the lack of a steady income helps them to life and the differences are also those who are sick and disabled for their inability to work and meet their life as a result of their status humanitarian difficult and deteriorating and need a person healthy differ about the need for the sick person .

And also with regard to scientific degree of the family head was in favor of females because females are unable to work in any field, like men, female suffering and their endurance less than men.

And exited the study made several recommendations, including attention to the number of university students and their specialties undergraduate and attention to families, whether large or small, and does not support the size of the family a basic standard of maturity and also pay attention to families living rent deduct a large portion of the budget of any family as well as to improve the standards of access to targeted group of food assistance and seek towards the development and implementation of the national strategy which includes stimulation The availability of food locally or improve the economic ability and to reach it and expand the database on food aid and non-food items in the possession of the ministries of planning and work and updated continuously.

الفصل الأول

الأطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

فرضيات الدراسة

متغيرات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

مقدمة:

تعرضت الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص إلى أنواعا متعددة من الأزمات والكوارث التي تختلف في أسبابها ومستويات حدتها وشدة تأثيراتها ودرجة تكرارها لأسباب مختلفة سواء أكانت: اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم بيئية.

ودأب الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة على التدهور بشكل مضطرد منذ انطلاقة الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠ وأدت القيود المشددة المفروضة على حركة البضائع والأشخاص إلى انهيار القطاع الخاص وتآكل القاعدة الإنتاجية مما جعل مئات الآلاف من الأشخاص عاطلين عن العمل(موقع الأونروا على الانترنت،٢٠١٢).

ويساهم عدد من المؤسسات والجهات الدولية المانحة بتقديم الدعم والمساندة في مجال الغذاء للأفراد والجماعات التي تحتاج المساعدة وتنفذ هذه الجهات العديد من البرامج والمشاريع الهادفة لتحسين مستويات المعيشة وتمكين الفئات المستهدفة من توفير الغذاء ومتطلبات الحياة الأساسية الأخرى. وعادة ما تتواجد الفئات المستهدفة في الأماكن والتجمعات التي تشهد صراعات أو نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية أو ظروف اقتصادية صعبة.

وتأتي الجهود المبذولة من مختلف الجهات العاملة في مجال الأمن الغذائي في ظل أوضاع تعاني فيها الدول المستفيدة من هذه المساعدات والمعونات الغذائية من عجز مزمن في موازناتها السنوية، وتراجع مستمر في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض مستويات المعيشة لمواطنيها، وتنخفض بالتالي قدرة حكومات هذه الدول على تأمين مصادر تمويل مستقرة وكافية لإنقاقها العام والذي يمكن أن تستفيد منه الفئات الفقيرة والمهمشة بالرغم من محدوديته(سروجي،٢٠٠٩).

لهذه الظروف الحالكة التي يتعايشها الشعب الفلسطيني من أزمة تلو أزمة ومن حروب متتالية، لحاجة الشعب الفلسطيني بشكل عام واللاجئين بشكل خاص للمساعدات بكافة أنواعها ليستطيع التعايش في ظل هذه الظروف، لذا تعمل الأونروا على توفير معونة غذائية ونقدية لعائلات اللاجئين الأشد فقرا، كتلك العائلات التي ليس لديها معيل. ويتم تقديم المعونة الغذائية على وجه التحديد للعائلات التي تعاني من صعوبات مادية (بخلاف الصعوبات الاقتصادية) تحول دون وصولهم إلى الغذاء لسد رمق عائلاتهم.

مشكلة الدراسة:

في البداية يقول تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٧] وفي آية أخرى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦].

إن ديننا الإسلامي الحنيف، يحثنا على اطعام الفقراء والمساكين وهذا لما له من أهمية كبرى لتأمين الحياة المعيشية للأفراد ذلك أن الطعام ضرورة لا انفكاك للإنسان عنها، ولا يصبر على فقدها، واختلال هذا الجانب يؤدي إلى الاضطراب والفتن وذهاب الأمن، والتاريخ القديم والمعاصر يدلان على ذلك؛ فأكثر الثورات على مر التاريخ هي ثورات البطالة والفقر والجوع.. هي ثورات الخبز.

لذا تشكل المساعدات الغذائية المقدمة للفلسطينين مصدرا مهما لشرائح واسعة من الفلسطينيين. وتعتمد هذه الشرائح على تلك المساعدات لتغطية احتياجاتها من الغذاء ومتطلبات الحياة الأساسية الأخرى.

تتمثل مشكلة الدراسة في أهمية التعرف على فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة من برنامج مسح الفقر الذي تتعامل به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وتعتمده كأساس للتعامل في تحديد المستفيدين من الخدمات الأساسية التي تقدمها ضمن برنامج الطوارئ، حيث إن حوالي ٨٠% من الأسر المعيشية في غزة تعتمد على المساعدة الغذائية، وتشير بيانات الأونروا الأخيرة إلى أن أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ في غزة يعيش تحت خط الفقر المدقع وغير قادر على تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء، ومن خلال برنامج المساعدة الغذائية الطارئة، و تسعى الأونروا إلى تلبية احتياجات الأشخاص الأشد عرضة للمخاطر وإلى عكس الأثر الذي تحدثه الصعوبات المزمنة للأشخاص في وجه توفير الغذاء وفي الوقت الحاضر، فإن هناك ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ يتلقون المساعدات الغذائية (إحصائيات مسئولي دعم عمليات الأونروا، ٢٠١١).

وهنا إن ما دفع الباحثة لإجراء هذه الدراسة هو المحاولة لتلمس فعالية الإجراءات والعوامل التي تعتبرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أنها تؤدي لتحديد والوصول الى الأسر الفقيرة وفق برنامجها المعمول به في الأراضي الفلسطينية، وحيث أن هذه العوامل شكلت مثاراً للجدل بين الأسر الفلسطينية والمؤسسات المدنية حول طبيعة مطابقته للظروف والواقع في الأراضي الفلسطينية، ومن هنا حاولت الباحثة الدخول إلى هذا الموضوع من الجانب التشخيصي والنقدي لمحاولة معرفة ما إذا كان هناك تطابق واقعي بين البرنامج وما بين واقع احتياج الأسر في الأراضي الفلسطينية.

وهنا تكمن المشكلة الرئيسية في انعدام الأمن الغذائي والآلية المتبعة لتحديد الفئة المستحقة للمساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية.

فإن مشكلة البحث تكمن في السؤال الرئيسي التالي:-

العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية من وجهة نظر المستفيدين في برنامج طوارئ الأونروا بغزة؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

١. هل يؤثر مستوى الدخل على برنامج المساعدات الغذائية؟

٢. هل يؤثر وجود طلاب جامعة على برنامج المساعدات الغذائية؟

٣. هل يؤثر عدد الأفراد على برنامج المساعدات الغذائية؟

٤. هل يؤثر مستوى المؤهل العلمي على برنامج المساعدات الغذائية؟

٥. هل تؤثر خصائص المسكن على برنامج المساعدات الغذائية؟

٦. هل تؤثر الحالة الصحية على برنامج المساعدات الغذائية؟

٧. هل يؤثر الإيجار على برنامج المساعدات الغذائية؟

٨. هل تؤثر العلاقة برب الأسرة على برنامج المساعدات الغذائية؟

٩. هل يؤثر النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة على برنامج المساعدات الغذائية؟

فرضيات البحث:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين مستوى الدخل والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين بيانات طلاب الجامعة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين عدد الأفراد والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين خصائص السكن والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

٦. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين الحالة الصحية والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

٧. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين النفقات الأخرى مثل الإيجار والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٨. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٩. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
١٠. هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئةالمستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تعزى إلى كل من (الجنس – مستوى الدخل – عدد طلاب الجامعة – المؤهل العلمي – عدد أفراد الأسرة – نوع السكن – حالة السكن – مكان السكن– جهة العمل – نوع العمل – عدد المرضى (المعاقين)– نوع المساعدة الغذائية).

متغيرات الدراسة :

المتغيرات المستقلة:

١. مستوى الدخل
٢. طلاب الجامعة
٣. عدد الأفراد
٤. المؤهل العلمي "رب الأسرة"
٥. خصائص المسكن.
٦. الحالة الصحية.
٧. نفقات أخرى مثل الإيجار.
٨. العلاقة برب الأسرة.
٩. النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة.

المتغير التابع: تحديد الفئة المستهدفة.

أهداف البحث:

إن الوصول للفئات الحقيقية المحتاجة يساهم في التخفيف من أثر انعدام الأمن الغذائي المزمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويحسن استراتيجيات التدبر لدى الأسر الأكثر عرضة للخطر، بما يمكنها من إنفاق مواردها الشحيحة على ضروريات أخرى.
هناك ٤٠ بالمائة من الأسر في الضفة الغربية و ٦٣ بالمائة في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي أو معرضة له، تسعى هذه الأولوية إلى تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسر غير القادرة على تلبية احتياجاتها للغذاء، وكذلك إلى تحسين الأمن الغذائي من خلال الدعم الموجه في مجال سبل كسب الرزق(موقع الأونروا على الانترنت، ٢٠١٢).

هناك ثلاثة قطاعات رئيسية تدعم هذا الهدف ومن أهمها المساعدات الغذائية أو الكابونات كما يعلمه الجميع.

لذا يهدف البحث إلى:

١) دراسة مدى فعالية البرنامج التي تتبناه الأنروا في تحديد الفئات المستهدفة المستفيدة من برنامج المساعدات .
٢) تتبع مدى اقتناع المواطن الفلسطيني باستحقاقه للمساعدات الغذائية من خلال برنامج الانروا.
٣) أثر دخول برنامج الطوارئ على اللاجئين الفلسطينين على المستوى المعيشي والقدرة على مواجهة واقع الفقر والتعرف على مدى مساهمة هذه المساعدات في توفير حياة كريمة للاجئ الفلسطيني.

أهمية البحث:

تشكل أزمة الغذاء مشكلة عالمية بامتياز، ويشكل وجودها في معظم قارات العالم تحدياً كبيراً للمنظمات العالمية والدولية، الغذاء من أهم المشاكل التي تعاني منها البشرية على الرغم من أن هناك من يقلل من شأنها وخطورتها، وتعتبر من أهم مشكلات التي تهدد الأمن والاستقرار في البلاد العربية فإنعدام الأمن الغذائي أصبح كارثة تهدد الأقطار العربية بشكل عام وفلسطين وقطاع غزة بشكل خاص وفي ظل الأوضاع المتردية التي نعيشها في الوقت الراهن، لذا من هنا كانت البداية لتناول هذا الموضوع بشكل جدي، خاصة وإن المنظمات الكبيرة الدولية كالأونروا مثلا وهي موضوع البحث تواجه الآن صعوبات متتالية تلو الأخرى باتجاه تأمين المساعدات للشعب الفلسطيني وخاصة ممن هم مصنفين ضمن أفقر الفقراء، فإذا فقد الغذاء فماذا سيظل وماذا سيترتب عليه في الوقت اللاحق؟؟؟!!!

ومنذ أواخر عام ٢٠٠٠، عملت الوكالة على تشغيل برنامجها للطوارئ من أجل حماية وضمان سلامة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الظروف الصعبة.

وتعمل أنشطتها على معالجة العواقب الفورية وطويلة الأجل للنزاع الذي طال أمده وذلك لمساندة الأفراد والمجتمع في استراتيجيات التأقلم الخاصة بهم، كما أن مساعدتها الإنسانية تعمل على التخفيف من الآثار السلبية لبيئة العنف وتعطي اهتماما خاصا لأولئك الأشد تأثرا والأكثر عرضة للمخاطر، وخصوصا الأطفال والأشد فقرا (موقع الأونروا على الانترنت، ٢٠١١).

وتشكل الدراسة نقلة نوعية في دراسة العوامل والمدخلات التي تتبناها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأنروا في طريقة تبني الأسر الفقيرة ودعمها بالمساعدات الغذائية وطبيعة الاستثناءات التي تم بموجبها استبعاد عائلات أخرى بحكم نفس البرنامج الذي اقر المساعدات لأسر أخرى.

وتأتي أهمية البحث للأسباب التالية:-

١. كون البحث يستقصي واقع العوامل والمعايير التي يتبناها برنامج المساعدات الخاص بالأنروا في تحديد الفئة المستهدفة المستفيدة من برنامج المساعدات.
٢. يعطي البحث إجابة على أهم العوائق التي تواجه برنامج الطوارئ في تحديد الأفراد المستحقين للمساعدات الغذائية.

٣. كون البحث يقترح الحلول والوسائل اللازمة لتخطي تلك العقبات والمساهمة في تطوير برنامج الطوارئ بشكل خاص وبرامج الأونروا بشكل عام.

٤. وفقا لمعلومات الباحثة فإنه يوجد قلة في الأبحاث التي تناقش الأوضاع والمشاكل المختصة باللاجئين الفلسطينيين.

٥. يفترض أن يساهم هذا البحث ببعض الأفكار الإبداعية المتميزة في مسألة تحقق الأمن الغذائي على أرض الواقع وحل جميع الإشكاليات والعقبات التي تحول دون تحققه.

٦. وأخيرا ربما هذه الدراسة وما تتضمنه من حقائق ومعلومات وما ستنتهي إليه بنتائج وتوصيات، قد يستفيد منه المسئولين والمختصين ببرنامج الطوارئ في بلورة رؤية واضحة حول أساليب وطرق مواجهة الأزمات والعمل على إبقاء الألوية للحاجات الأساسية لحياة كريمة.

الخارطة الذهنية للدراسة

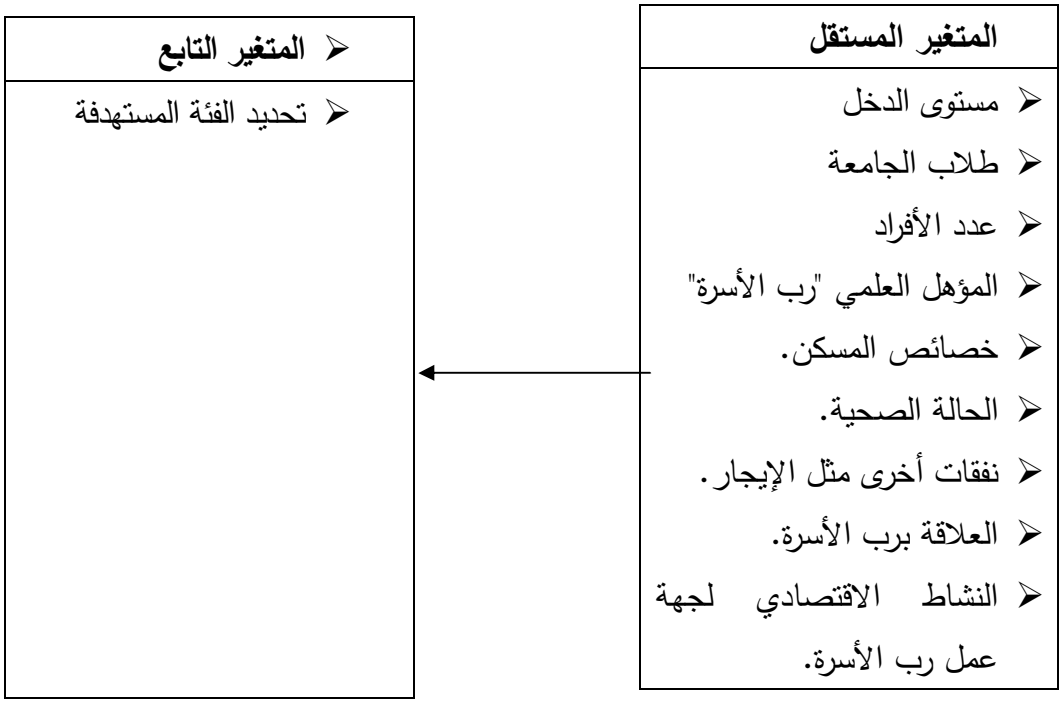

المصدر : (جردت بواسطة الباحث بناء على معايير برنامج الطوارئ المعتمدة في طلب البحث الاجتماعي، ٢٠١٢)

حدود الدراسة:

١. **الحدود المكانية :** سوف يتم اختيار أفراد العينة من مدن قطاع غزة المختلفة ممن يستفيدون من برنامج المساعدات الغذائية.
٢. **الحدود البشرية:** سوف يتم اختيار عينة من الأفراد المصنفين ضمن برنامج الطوارئ ممن هم ضمن الفقر المطلق والمدقع وأيضا غير فقير.
٣. **الحدود الزمنية :** يغطي المجال الزمني للدراسة أواخر الثمانيات حتى الآن .وكان الدافع الأساسي وراء اختيار آواخر الثمانيات كنقطة بدء أن عام ١٩٨٧ يمثل نقطة فاصلة في تاريخ فلسطين الاقتصادي، إذ بدأت الانتفاضة الأولى وبدأ تقديم المساعدات الغذائية من كافة الدول العربية والأجنبية ومما لا شك فيه أن هذه التحولات والسياسات أدت إلى إحداث تغييرات عميقة وجذرية في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثاني

الأطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مصطلحات الدراسة

المبحث الثاني: مفهوم المساعدات الغذائية والإغاثية

المبحث الأول

مصطلحات الدراسة

- مقدمة
- مصطلحات الدراسة
- مفاهيم حول المساعدات الغذائية والإغاثية
- الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها المساعدات الغذائية لكلا من المفوضية الأوربية وبرنامج الغذاء العالمي.

مقدمة:

يؤثر الجوع المنتشر في جميع أنحاء العالم وسوء التغذية اليوم عدد أكبر بكثير من أي وقت مضى. ويرتبط هذا بالنمو السكاني وتزايد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، والتي تقلل من قدرة السكان الأكثر عرضة للخطر من الوصول للغذاء الآمن والمغذي. ففي عام ٢٠١٢ كان هنالك ٨٧٠ مليون شخص يعاني من نقص التغذية في العالم، والأغلبية من هؤلاء هم أطفال (منظمة الأغذية والزراعة)، فقد توفى حوالي ١٩ ألف طفل دول سن الخامسة إثر سوء التغذية كل يوم خلال عام ٢٠١١ (منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف)، واستجابة لهذا الواقع غير المقبول ومن خلال برامج المساعدات الغذائية الإنسانية المقدمة والتي تستهدف السكان الأكثر جوعاً وضعفاً في الأزمات الشديدة.

ولعل تاريخ المساعدات الغذائية في عصرنا الحالي يعود إلى القانون الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٤، والمتعارف عليه باسم "القانون العام رقم ٤٨٠" (٤٨٠ PL)، حيث دعا هذا القانون تحت شعار "غذاء من أجل السلام" إلى استخدام مساعدات الغذاء الأمريكية المجانية في أنحاء العالم لتحقيق ستة أهداف رئيسية وهي: مكافحة الجوع وسوء التغذية في العالم والتوسع في التجارة الدولية، وتطوير وتوسيع سوق صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الزراعية، وتشجيع المشاريع الخاصة والمشاركة الديمقراطية، وتحويل الفائض من السلع الأمريكية إلى دول أجنبية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة (Public Law 480).

مصطلحات الدراسة :

١. **الأمن الغذائي:**(مؤتمر القمة العالمي للأغذية،١٩٩٦).

وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) يتحقق الأمن الغذائي" عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة." لابد من مراعاة الأبعاد الأربعة التالية":

- **الإتاحة:** ينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلى أو الاستيراد(يشمل المساعدات الغذائية)(مؤتمر القمة العالمي للأغذية،١٩٩٦).

- **إمكانية الوصول:** وصول الأفراد إلى موارد ملائمة(المستحقات) للحصول على الغذاء الملائم لوجبة متكاملة .ويتم تعريف المستحقات بأنها مجموعة الحزم السلعية التي يحتاجها الفرد بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه(ويشمل الحق التقليدي للوصول الى الموارد المشتركة) (مؤتمر القمة العالمي للأغذية،١٩٩٦).
- **الاستفادة:** الاستفادة من الغذاء من خلال وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية ليصل إلى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل الاحتياجات الفسيولوجية ويبين ذلك مدى أهمية المخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي. (مؤتمر القمة العالمي للأغذية،١٩٩٦).
- **الاستقرار:** كي يصل السكان أو الأسر أو الفرد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يمكنهم الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة(مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي) وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من البعدين المتمثلين في الإتاحة والوصول إلى الغذاء(مؤتمر القمة العالمي للأغذية،١٩٩٦).

٢. الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية:(برنامج الأغذية العالمي،٢٠١٠).

قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي(٢٠١٠).

- أسر آمنة غذائياً :الأسر ذات الدخل والاستهلاك الذي يزيد على 6.2 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر آمنة غذائياً بشكل هامشي :الأسر ذات الدخل أو الاستهلاك (وليس كليهما) الذي يزيد على 6.2 دولار يومياً لكل فرد بالغ.
- أسر مُعرَّضة لعدم الأمان الغذائي :الأسر ذات الدخل والاستهلاك أقل من 6.2 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر غير آمنة غذائياً :الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 5.1 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.

ملاحظة :يقاس الفقر أو الأمن الغذائي إما بالعلاقة مع استهلاك الأسرة أو مع دخلها وغالباً ما يكون فقر الدخل أعلى من فقر الاستهلاك نظراً لاستفادة الأسر الفقيرة من المساعدات الغذائية المجانية ولوجود استهلاك من إنتاج زراعي ذاتي.

٣. الفرق بين فقر الدخل (income poverty) والفقر التنموي (human poverty):
(تقرير التنمية البشرية،٢٠١٠)

- **فقر الدخل:** يشير إلى الفقر الذي يتم تحديده عل أساس معيار الدخل. وهنا تتم التفرقة بين الفقر المطلق (absolute poverty) والفقر النسبي (relative poverty).

الفقر المطلق: يشير إلى حصول الفرد على دخل اقل من حد ادني معين يسمى حد أو خط الفقر (poverty line).
الفقر النسبي: فيشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على اقل دخل في المجتمع، كان يكون من أفقر ١٠% أو ٢٠%..... وهكذا.
ومن الممكن أن يكون الفرد غير فقير بالمفهوم المطلق وفقير بالمفهوم النسبي. ويختلف خط الفقر من مجتمع لآخر ومن عام لآخر. كما أن هناك خطوط فقر محلية وخطوط فقر دولية.

- **الفقر التنموي:**
- وفقا لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ فان الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فقط بل هناك أبعاد أخرى للفقر منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات وعدم كفاية موارد العيش وعدم توفر السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة. وهذا ما يسمى بالفقر متعدد الإبعاد وقد تم حساب دليل الفقر المتعدد الإبعاد في تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ كبديل لدليل الفقر البشري (HPI) الذي اقترح في عام ١٩٩٧، ولا تغيير عليه في تقرير ٢٠١١.

٤. تعريف الفقر حسب البنك الدولي:
عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام ١٩٩٠ الفقر بأنه:" عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة" (البنك الدولي،٢٠١٢).
وفي تعريف آخر: هو عدم القدرة على تحقيق الأدنى من مستوى المعيشة.

٥.وفقاً لتعريفات الأمم المتحدة للفقر (تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠١١)

الفقر: هو مستوى الحد الأدنى من الدخل التي تعتبر كافية في بلد معين.

وفي تعريف آخر: وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد، والإمكانات، والخيارات، والأمن، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخر.

٦. أنواع وتصنيفات الفقر: (تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠١١)

- **الفقر المطلق:** يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل .
- **الفقر المدقع:** يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

وقد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر:

أ- **خط الفقر المطلق:** يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.

ب- **خط الفقر المدقع:** يمثل كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة .

- تم وضع رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٨٥، فالحد الأدنى للدخل هو ٢٧٥ دولار للفرد سنوياً، وهو ما تم تسميته بالفقر المدقع، والحد الأعلى للدخل هو ٣٧٠دولار للفرد سنوياً، وهو ما تم تسميته الفقر المطلق.
- حدد البنك الدولي خط الفقر بمقدار دولار للفرد يوميا عام ١٩٨٥ ثم عدل مؤخرا ليصبح ١.٢٥$ يوميا للفرد بأسعار عام ٢٠٠٥.

- عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار.

٧. الفقر: (الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني،٢٠١٢)

- غياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية.
- كما يُعَرَّفْ بعدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة.

٨. **تصنيف الفقر** (الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني،٢٠١٠)

- خط الفقر الأول "الشديد": يعكس الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن.
- خط الفقر الثاني: فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن جنبا إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقل، ولتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، تم اعتماد الاستهلاك الشهري حيث أن الاستهلاك يعكس الحاجات على نحو أفضل.
- قدّر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (اثنين بالغين وثلاثة أطفال) في الأرض الفلسطينية ٢٣٧٢ شيكل خلال عام ٢٠١٠ (حوالي ٦٠٩ دولار أميركي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية ١٧٨٣ شيكل حوالي ٤٧٨ دولارا أميركيا) بمعدل سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الشيكل 3.73 خلال عام ٢٠١٠ .

٩. تعريف الفقر حسب الفريق الوطني لمكافحة الفقر: (تقرير الفقر،١٩٩٨)

يضم تعريف الفقر الذي تم وضعه في عام ١٩٩٧م، ملامح مطلقة ونسبية ويستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من ستة أفراد "زوجين وأربعة أطفال"، حيث تم وضع خطاً للفقر وفقاً لأنماط الإنفاق الحقيقية للأسر.

- خط الفقر الشديد "المدقع": تم صياغته بشكل يعكس ميزانية الطعام والملبس والمسكن.
- خط الفقر الثاني: بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن جنبا إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقل.

- تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس اختلاف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً الى تركيب الأسرة "حجم الأسرة وعدد الأطفال".
- يتفاوت خطا الفقر تبعاً لحجم العائلة، ففي عام ١٩٩٧م، بلغ خط الفقر المتوسط "الشهري" لأسرة تتكون من ستة أفراد، حوالي "١٣٩٠" شيكل.
- في حين بلغ خط الفقر المدقع "الشهري" لأسرة تتكون من ستة أفراد حوالي "١١٤٠" شيكل.
- بلغ خط الفقر المتوسط "الشهري" للفرد الذي يعيش بمفرده حوالي "٤١٨" شيكل.
- بلغ خط الفقر المدقع "الشهري" للفرد الذي يعيش بمفرده حوالي "٣٤٢" شيكل.

١٠. **الفقر المطلق:** (خان،٢٠٠٧)

يشير الفقر المطلق إلى الحد الأدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول (حد الفقر)، ويصنف كل من يقع دونه بالفقير. ويختص هذا التصنيف بالاحتياجات الأساسية البيولوجية التي لا تتجاوز المحافظة على حياة الفرد ويمثل ترجمة هذه الأشياء الجوهرية إلى قيمة نقدية.

١١. **الفقر النسبي:** (الخالدي،٢٠٠٦)

يشير الفقر النسبي إلى عدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخله قليلا إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه، وهي الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلاد، وبالتالي يتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

١٢. **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** (جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي،٢٠١٠).

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن طريق حساب تبدل أسعار السلع والخدمات الداخلة في سلة المستهلك على ضوء أوزانها ويبلغ العدد الكلي للسلع والخدمات في سلة المستهلك 568 سلعة تزن المواد الغذائية حوالي ٤٠% من إجمالي الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ويستقطع النقل والاتصالات حوالي ١٢.٧% والملابس حوالي ١٠% ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أحيانا كمؤشر لقياس التضخم كما يستخدم لتحديد الزيادات في تكاليف المعيشة.

١٣. **مستوى المعيشة:** (جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي،٢٠١٠).

يُعرَّف مستوى المعيشة بأنه نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الكلي وقد قسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مستوى المعيشة إلى ثلاثة مستويات:

- **مستوى حياة جيد:** حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي أقل من ٣٠%.
- **مستوى حياة متوسط:** حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي ما بين ٣٠ و ٤٤% .
- **مستوى حياة متدني:** حيث نسبة الاستهلاك الغذائي إلى الاستهلاك الكلي ما بين 45 و ١٠٠%.

١٤. الفقر من وجهة نظر برنامج الطوارئ: (دليل برنامج طوارئ الأونروا ،٢٠١٢)

يقاس الفقر على برنامج مسح الفقر او ما يسمى poverty Survey هذا البرنامج هو المسئول عن آلية تصنيف الفقراء سواء فقر مدقع / فقر مطلق أو غير فقير وبناء على معايير معينة تم وضعها في رئاسة الوكالة بعمان وذلك لتحديد الفئة المستهدفة عند توزيع المساعدات الغذائية ووضع أولويات حالات الطوارئ وغيرها من سبل المساعدة بنزاهة وكفاءة.

يحق لجميع الأشخاص على خدمات الأونروا في غزة الذين يرغبون في أن ينظر في سبل تقديم المساعدة لهم بسبب الظروف الصعبة ، تقديم طلب للحصول على مسح الفقر في مكاتب الطوارئ المنطقة ومراكز التوزيع. ويقوم بزيارة جميع الأسر من قبل الباحث الاجتماعي الذي يملأ بيانات طلب مسح الفقر ثم ادخال البيانات على برنامج Poverty Survey لتتم عملية التصنيف.

والفئات هي :

١. **الفقر المدقع** : ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي وغير قادرين على توفير كمية مناسبة من الغذاء بالجودة المناسبة وتلك الأسر مؤهلة للحصول على حصة غذائية أي ما يعادل ٧٦٪ ~ من قيمتها اليومية من السعرات الحرارية (" الكابونة الصفراء ").

٢. **الفقر المطلق** : ممن هم قادرين على اطعام أنفسهم ولكن غير قادرين على توفير الاحتياجات الأساسية من تعليم ومسكن وملبس واتصالات وغيره ويتم توفير حصة غذائية أي ما يعادل ٤٠٪ ~ من احتياجاتهم اليومية من السعرات الحرارية (كابونة عادية او بيضاء").

٣. **غير فقير** : أولئك الذين لديهم مصادر مستدامة للدخل وقادرة على تغطية معظم احتياجاتها وليسوا مؤهلين للحصول على المساعدة الغذائية.

المعايير التي ستتم الدراسة عليها:-

- **مصدرا مستداما للدخل:** يرجى وصف مصدر منتظم للدخل الأسرة والمبالغ. بما في ذلك الذاتي من الدخل المكتسب من نشاط الإيجار، والاقتصادية الصغيرة (مخازن امتلاك / المحلات التجارية / الأراضي الزراعية / السيارات وغيرها) وغيرها من أشكال الدعم – مساعدة من الأقارب داخل غزة وخارجها، والمنظمات وما إذا كان لمطالبات عائلة ليس لديهم مصدر دخل ينبغي لهم البقاء على قيد الحياة وعدد أفراد الأسرة الذين يعملون.

يستحق المساعدات الغذائية ممن لهم دخل يتراوح ما بين ٠-١٥٠٠ شيكل ويثبت ذلك بالأوراق الرسمية وممن هم أعلى من ١٥٠٠ شيكل يحق لهم التقديم لبرنامج مسح الفقر والخضوع لزيارة الباحث الاجتماعي وتصنيفه.

تجدر الإشارة إلى أن المستفيدين نادرا مايوفرون معلومات كاملة ودقيقة عن دخلهم. مع ذلك يبقى السؤال المهم أن نسأل بعض العائلات إذا كان شراء المواد الغذائية عن طريق الائتمان من محلات البقالة. هذه المعلومات من السهل أن تحقق عن طريق زيارة متجر قريب وطلب المالك.

- **طلاب الجامعة** : تؤخذ بعين الاعتبار عدد طلاب الجامعة وتخصصاتهم لمعرفة مدى احتياجهم للمساعدات لطلاب الجامعات في الأسرة – ينبغي أن يذكر مصدر من دفع رسوم الدراسة. إذا الأسرة هي قادرة على دفع الرسوم الجامعية فمن المحتمل أن تكون أقل من درجة الفقر المدقع وهناك استثناءات في الحالات التي يتم تغطية الرسوم الجامعية من مصادر خارجية (المنح الدراسية، والأقارب في الخارج).

- **عدد الأفراد** : يصنف عدد الأفراد من ١-١٥ فما فوق وكلا يدرج تحت قائمة من A-H كفئات وفي كل فئة عدد المواد الغذائية التي سيحصل عليها من دقيق وسكر وأرز وحليب وعلب لحمة وتختلف من فئة لأخرى وفقر مدقع لفقر مطلق. هل أسرة نوية أم ممتدة، عدد الزوجات.

- **المؤهل العلمي لرب الأسرة** : من درجة الأمية للدراسات العليا.
- **خصائص المسكن** : وصف عام للمأوى من مواد بناء والملكية والحجم و جودة المأوى: هل هي كافية لظروف المعيشة والنظافة والسلامة، والشروط الخاصة (الظلام، الرطبة، سوء التهوية، يحتاج للإصلاح، وصول ونوعية المرافق: وصول ونوعية المياه والصرف الصحي (المطبخ / حمامات / المراحيض)، والحصول على الكهرباء.
- **الحالة الصحية** :- معلومات ما اذا كان رب البيت امرأة أو إذا كان رب الأسرة غير قادرة على توفير متطلبات الحياة بسبب المرض / العجز؛ عدد المعاقين / المرضى من أفراد العائلة، بما في ذلك معلومات عن نوع الجهود الإضافية التي تبذل وتحتاج لمقدرة جسدية عالية وما هي الموارد اللازمة للرعاية.

- **الإيجار** : هل المنزل بيت أم ملك ومبلغ الإيجار المدفوع وتواجد العقد ما بين المؤجر والمستأجر ومعرفة المتبقي من الدخل سواء دخل دائم أو غيره.

- **العلاقة برب الأسرة**: تواجد أبناء متزوجين ويسكنون مع الاب في نفس المنزل وكم عدد الأبناء المتزوجين وأبناءهم.

- **النشاط الاقتصادي لجهة رب الأسرة**: طبيعة العمل: قطاع خاص ، حكومة ، وكالة الغوث، منظمات ربحية وغير ربحية للتعرف على مصدر الدخل ومدى ديمومته.

١٥. مؤشر أسعار الغذاء العالمي : (منظمة الأغذية والزراعة- الفاو،٢٠٠٧).

هو متوسط الأرقام القياسية لأسعار 6 مجموعات من السلع الأساسية (اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والدهون، والسكر) التي اعتبرتها منظمة الأغذية والزراعة ممثلة لأسعار السلع الغذائية العالمية وكل مجموعة من المجموعات الست لها وزن في المؤشر يعادل نسبة التصدير/الإنتاج على المستوى العالمي.

١٦. عملية النداء الموحد والطارئ: (معهد ماس للدراسات السياسية والاقتصادية،٢٠١٢).
يتشارك في كل عام عدد من المؤسسات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بتخطيط وتنسيق جهودها وتوجيه طلب مساعدات مشترك من المانحين عوضاً عن أن تتنافس فيما بينها على الموارد المحدودة وتسمى هذه العملية "النداء الموحد" وقُدرت متطلبات عملية النداء الموحد المالية للعام 2012 بأكثر من 416 مليون دولار موزعة على149 مشروع إغاثي.

١٧. الأزمة الإنسانية :(برنامج الأغذية العالمي،٢٠١٠).
هي حدث أو سلسلة من الأحداث التي تمثل تهديدا خطيرا لصحة أو أمن أو سلامة أو رفاهية المجتمع أو مجموعة أخرى كبيرة من الناس، وعادة على مساحة واسعة والأزمة الإنسانية يمكن أن يكون لها أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان ويمكن أن تكون بدايتها سريعة أو بطيئة ويمكن أن تستمر لمدة قصيرة أو تكون طويلة الأمد.

١٨. أزمة الغذاء: أزمة إنسانية ناجمة عن عدم كفاية الاستهلاك الغذائي وسوء استخدام الأغذية أو ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية الحاد

١٩. برامج المساعدة الغذائية: (دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو)،٢٠١٠).

أي التدخل لمعالجة الجوع ونقص التغذية ، على سبيل المثال، طوابع الغذاء، دعم المواد الغذائية، وتثبيت أسعار المواد الغذائية، وما إلى ذلك.

٢٠.مفهوم المساعدات الغذائية والإغاثية:(دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو)،٢٠١٠).

المساعدات الغذائية الإنسانية : المساعدات الغذائية المقدمة لمساعدة ضحايا الأزمات الإنسانية.

المساعدات الغذائية :أي تدخل يهدف إلى معالجة انعدام الامن الغذائي وأسبابه المباشرة وآثاره السلبية المختلفة، قد تشمل المساعدات الغذائية توفير المواد الغذائية بطريقة مباشرة ولكنها قد تستفيد من مجموعة واسعة من الآليات بما في ذلك تحويل أو توفير الخدمات أو المدخلات أو السلة والمساعدات نقدية أو القسائم والمهارات أو المعرفة ذات الصلة.

٢١. المعونة الغذائية (موقع قضايا عالمية،٢٠١٣)

المعونة الغذائية من الصعب تلخيصها بإيجاز بسبب العديد من القضايا ذات الصلة، ولكن بشكل عام ، توفير الغذاء والمساعدة ذات الصلة لمكافحة الجوع، إما في حالات الطوارئ، أو للمساعدة في التخفيف من وطأة الجوع أعمق وأطول أمدا وتحقيق الأمن الغذائي (حيث الناس الذين لا يستطيعون العيش في الجوع أو الخوف من الموت جوعا) .

أو هي المساعدة في شكل سلع غذائية أو في شكل تمويل يدعم المشتريات المركزية وتوزيع المواد الغذائية على المستفيدين(دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو)،٢٠١٠).

تهدف المساعدات الغذائية الإنسانية إلى ضمان استهلاك مواد غذائية كافية وآمنة وصحية قبل وأثناء بعد الأزمات الإنسانية وذلك عندما يكون استهلاك الغذاء غير كاف أو غير ملائم لتجنب معدلات الوفيات المفرطة أو معدلات سوء التغذية الحادة في حالات الطوارئ أو آليات التأقلم الضارة.

وتسعى هذه المساعدات إلى ضمان توفر الغذاء والحصول عليه بطريقة سهلة إلى جانب نشر الوعي حول التغذية السليمة وممارساتها الصحيحة . كما يمكن ان تتضمن المساعدات الغذائية توفير الغذاء بشكل مباشر وفي هذه الحالة يتم استعمال عدد أكبر من أدوات المعونة إلى جانب توفير النقد أو القسائم أو حتى المهارات والمعرفة.

ويمكن استعمال المساعدات الغذائية الإنسانية أيضا لحماية وتحسين معيشة السكان المتضررين من جراء الازمات ، كما يمكن استعمالها لمنع أو حتى عكس طرق التكيف السلبية (مثل بيع الأصول المنتجية او تراكم الديون) التي من شانها التسبب بعواقب ضارة قصيرة أو بعيدة المدى على سبل معيشة السكان وحالة أمنهم الغذائي أو تغذيتهم.

تماشيا مع الاهداف الرئيسية للمساعدات الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوربي كما هي مذكورة في مرسوم المجلس (المفوضية الاوربية) رقم ٩٦/١٢٥٧ والمتعلق بالمساعدات

الإنسانية ، فإن الهدف الرئيس من المساعدات الغذائية الإنسانية هو إنقاذ الحياة والحفاظ عليها، فضلا عن الحفاظ على سبل المعيشة وزيادة قدرة السكان المعرضين لأزمات الغذاء المستمرة والمتنبأ بها بقوة على الصمود والتعافي منها لأنها الوسيلة الرئيسة التي تتيح للأسر تأمين استهلاكها من الطعام.

ويتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف المحددة التي تسعى إليها المساعدات الغذائية وهي كما يلي:

١. حماية توفير كميات كافية من الاطعمة الصحية والآمنة والوصول إليها واستهلاكها من قبل الناس المتضررين من الأزمات الإنسانية المستمرة والمتنبأ بها بقوة او الحديثة وذلك بهدف تجنب معدلات الوفيات المفرطة وسوء التغذية الحاد وغيرها من الآثار والعواقب المهددة لحياة الإنسان.
٢. حماية سبل المعيشة المهددة بسبب أزمات حديثة أو مستمرة أو وشيكة إلى جانب الحد من الضرر الذي يلحق بأنظمة إنتاج وتسويق الاطعمة وإيجاد الظروف الملائمة للترويج لإعادة تأهيل واستعادة الاعتماد على الذات.
٣. تعزيز قدرات نظام المعونة الإنسانية الدولي إلى جانب تعزيز كفاءة وفعالية توصيل المساعدات الغذائية.

أما برنامج الغذاء العالمي تعتبر الإغاثة والإنعاش والقدرة على التكيف هي الركائز الثلاث التي تحدد عمل البرنامج في أكثر من ٧٠ بلدا حول العالم، حيث تقدم المساعدات الغذائية الأكثر فعالية وملائمة.

يسلط برنامج الأغذية العالمي الضوء على الدور الحيوي الذي تقوم به المساعدات الغذائية أثناء الأزمات الإنسانية حيث توفر الدعم للمتضررين في أعقاب الكوارث، وتساعد على بناء قدرة المجتمعات على التكيف خلال الأزمات، وهي أمر ضروري لضمان الأمن الغذائي .

يستخدم برنامج الأغذية العالمي مجموعة متطورة من الأدوات المبتكرة لتلبية احتياجات الناس الذين يكافحون من أجل الحصول على الغذاء الذي يحتاجونه لأسرهم كل يوم، بما في ذلك تلك الأسر في كثير من البلدان النامية التي تتحمل تبعات الاضطراب في أسواق الغذاء العالمية.

- **التغذية:**

من خلال العمل مع الحكومات والقطاع الخاص، يقوم البرنامج ببناء القدرات في البلدان النامية ليمكنها من إيجاد حلول محلية لمجابهة الجوع، مثل المنتجات الغذائية التكميلية عالية القيمة الغذائية للأطفال .

- **مساعدات نقدية أو قسائم:**

عندما يتوفر الغذاء ويكون التحدي الأكبر هو القدرة على شرائه، يستخدم برنامج الأغذية العالمي على نطاق واسع أدوات مبتكرة مثل القسائم الغذائية الإلكترونية أو المساعدات النقدية للأسر غير القادرة على شراء المواد الغذائية من المحلات التجارية والأسواق.

- **دعم صغار المزارعين:**

يمكن تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية من خلال تمكين صغار المزارعين ومبادرة برنامج الأغذية العالمي للشراء من أجل التقدم، هومشروع تجريبي يُطبق في ٢١ بلدا ويقدم للمزارعين الخبرة التي تمكنهم من تحسين نوعية وحجم منتجاتهم وتربطهم على نحو أفضل بالأسواق.

المبحث الثاني

تجارب برامج المساعدات الغذائية في الدول العربية والأجنبية

- مقدمة
- تجربة أثيوبيا
- تجربة الهند
- تجربة بنغلادش
- تجربة كينيا
- تجربة دارفور
- تجربة باكستان
- تجربة ماليزيا
- تجربة البرازيل

مقدمة

هناك العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات العربية سواء على مستوى دولي أو محلي تقدم العديد من المساعدات الإنسانية الغذائية.

وقد جرت مناقشات واسعة في أوساط الأكاديميين والباحثين لتقييم أثر المساعدات الغذائية على البلدان المتلقية من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، ومساهمة هذه المساعدات في تحقيق الأمن الغذائي، وارتأى الكثير منهم أن المساعدات النقدية أفضل من المساعدات الغذائية، فيرى بيرنسايد ودولار (Burnside and Dollar, 2000) أن تأثير المساعدات الغذائية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المتلقية محدود جدا ومرتبط إلى درجة كبيرة بعوامل سياسة بحتة، وقد أعطى المخلافي (٢٠٠٨) مثالاً على ذلك متمثلا بالعلاقات التجارية في مجال القمح بين الولايات المتحدة ومصر في الستينات، حيث كانت مصر حتى عام ١٩٦١ تستورد حاجتها من القمح من الولايات المتحدة استنادا للقانون المذكور المتعلق بتصدير فائض السلع الغذائية الأمريكية إلى الدول النامية، ولكن المساعدات الغذائية الأمريكية إلى مصر انقطعت حال نشوب خلاف سياسي حاد بين النظام المصري آنذاك والولايات المتحدة في ١٩٦٤.

أما باريت ومكسويل (Barrett and Maxwell, 2005)، فيجادلان أن فشل المساعدات الغذائية في تحقيق أهدافها في كسر حلقة الفقر في معظم البلدان النامية يكمن في فشل هذه الدول في حسن اختيار الفئات المستهدفة.

لا زال نطاق تأثير برامج المساعدات الغذائية على مستوى الاقتصاد الكلي محل جدل كبير، ويذكر بعض الاقتصاديين أمثال كلاي (Clay, 1996)، أن برامج الدعم الغذائي الممولة من الاتحاد الأوروبي خدمت الطبقة الوسطى من المجتمعات المتلقية لهذه البرامج ولم تستطع الطبقات الفقيرة الاستفادة منها، كما وجد ماكليلاند (Maclelland, 1998)، إن برامج الدعم الغذائي الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها التأثير المرجو في محاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الدول المتلقية لها.

يرى أوكوس (Awokuse, 2006) أن مجمل أداء وفعالية برامج المساعدات الغذائية خلال العقود السابقة كان تحت رهن واضعي السياسات والمحللين للمساعدات الغذائية، فمنذ إنشاء برامج المساعدات الغذائية دارت هناك مناقشات بين المحللين حول دوافع وتأثير الجهات المانحة للمساعدات الغذائية على اقتصاديات الدول المتلقية، ركز بعض المحللين على الأثار الإيجابية لبرامج المساعدات الغذائية وأكدوا على فعالية هذه البرامج في تحقيق

أهدافها ويسلط هؤلاء المحللون الضوء على المساهمات الإيجابية للمساعدات الغذائية في حالات الكوارث والإغاثة، في المقابل هناك العديد من المحللين الذين يرون بأن المساعدات الغذائية غير فعالة نتيجة ارتباطها بتكاليف نقل ومواصلات عالية (Clay et al, 1998) إلى الاعتراف بالمساهمات الإيجابية للمساعدات الغذائية في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي إلا أن المشكلة من وجهة نظرهما تكمن في عدم تبنى استراتيجيات جديدة ومحسنة لتقديم المساعدات الغذائية لتصبح أكثر فعالية في تحقيق أهدافها.

تعطي تجارب الدول الأخرى في مجال تقديم المساعدات الغذائية وتلقيها صورة أوضح عن أثر هذه المساعدات على اقتصاديات الدول المتلقية، لذا نعرض في هذا الجزء تجارب مجموعة من الدول النامية في مجال تلقي المساعدات سواء في أفريقيا أو أسيا.

تعد التجربة الأثيوبية من أغنى التجارب في مجال المساعدات الغذائية، حيث تعتمد أثيوبيا في اقتصادها على الإنتاج الزراعي، وبما أن هذا البلد شهد العديد من الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى النزاعات السياسية التي أثرت على إنتاجه الزراعي فإن ذلك أدى إلى زيادة اعتماده على المساعدات الغذائية في أثيوبيا إلى ١٠ ملايين طن خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٨ (Ifpre and WFP, 2003) وبالمعدل وصلت كمية المساعدات الغذائية السنوية إلى ٧٦٠٠٠٠ طنا/سنة خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣، حيث مثل العام ١٩٩٦ أقل كمية مساعدات (١٥٦٠٠٠طنا) نتيجة المحصول الزراعي الجيد خلال ذلك العام بينما كان أعلى حجم للمساعدات خلال العام ٢٠٠٠ حيث ارتفع أكثر من ١.٣ مليون طن (Gelan, 2006).

أثار زيادة اعتماد أثيوبيا على المساعدات الغذائية تساؤلات عديدة بين الباحثين حول أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الغذائية في هذا البلد، قام ليفينسون ومكميلان (Levinsohn and McMillan, 2005) بدراسة أثر المساعدات الغذائية على محصول القمح في أثيوبيا، وقد استخدما تحليل التوازن الجزئي في منهجيتهما (Partial Equilibrium Analysis) ووجد أنه في ظل غياب المساعدات الغذائية فإن أسعار القمح في أثيوبيا وصلت إلى ٢٩٥$ طن خلال العام ١٩٩٩ مقارنة مع ١٩٣$/طن في ظل وجود المساعدات الغذائية وهذا يعني أن وجود المساعدات الغذائية يؤثر سلبا على المنتجين المحليين للقمح (حيث أن المساعدات الغذائية تقلل أسعار القمح بنسبة ٣٥%) ويرى الباحثان أن نسبة الفقراء الذين يشترون قمحا من السوق تزيد على نسبة الفقراء الذين ينتجون ويبيعون القمح في السوق وهذا يعني أن عددا أكبر من الأسر الأثيوبية ستستفيد من

المساعدات الغذائية، وبالمجمل فإن ليفينسون ومكميلان يقللان من الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على إنتاج القمح في أثيوبيا.

انتقد جيلان (Gelan, 2006) نتائج ليفنسون ومكميلان اللذين اعتمدا في تحليلهما على دراسة حالة القمح دون غيره، وفي حين يرى ليفنسون ومكميلان أن المساعدات الغذائية تؤثر سلبا على بائعي القمح (الذين هم النسبة الأقل في المجتمع) يرى جيلان أن الأثر السلبي للمساعدات يمتد إلى أبعد من ذلك حيث اعتماد المستفيدين على المساعدات الغذائية من القمح سيؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي للمحاصيل والحبوب الأخرى نتيجة لقلة الطلب عليها وقد قام جيلان ببناء نموذج التوازن العام لأثيوبيا (Computable General Equilibrium Model) لبيان الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي المحلي، وخلص إلى نتيجة مفادها أن أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي غير واضح، حيث أن توقف المساعدات الغذائية تؤدي إلى زيادة معتدلة في أسعار المواد الغذائية ولكنها بالمقابل تحفز الإنتاج.

كما تناولت العديد من الدراسات أثر المساعدات الغذائية على البطالة في أثيوبيا فقام هودينوت (Hoddinott, 2003) بدراسة أثر المساعدات الغذائية في أثيوبيا على عرض العمالة باستخدام بيانات مسح الأسرة في اثيوبيا وقام بتحليل عرض العمالة في أثيوبيا في ظل وجود المساعدات الغذائية وغيابها، وتوصل إلى أنه لا يوجد أي أثر سلبي للمساعدات الغذائية في أثيوبيا على العمالة، ونظرا لانتشار برامج المساعدات الغذائية مقابل العمل في أثيوبيا فقد ركزت معظم الدراسات على الأثر الإيجابي لهذه البرامج في توفير فرص عمل والحد من البطالة، مثل دراسة عبدولي وأخرون (Abdulai et al, 2005).

وفي الهند أشارت دراسة أعدها الباحث مان (Mann, 1967) إلى أن للمساعدات الغذائية أثرا سلبيا واضحا على الإنتاج الزراعي، أما أيسميان وسينجر (Isenman and singer, 1977) فقد قاما بانتقاد جميع الدراسات التي تؤكد الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في الهند، فيرى أيسميان وسينجر أن معظم الدراسات أهملت عنصرا مهما في تقييم أثر المساعدات الغذائية وهو أن الهند دولة ذات كثافة سكانية عالية حيث ينفق سكانها ثلثي دخلهم على الغذاء، وبالتالي فإن أي تنمية حقيقية بالهند من وجهة نظرهما مرتبطة إلى حد كبير بتوفر الغذاء وانخفاض سعره وشدد أيسميان وسينجر على أهمية برامج العمل مقابل الغذاء في الهند التي تشغل الأيدي العاملة وتوفر مشاريع تنموية فيها، وتوصلا إلى أن الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في الهند

يتضائل كثيرا في ظل سياسة توزيع سليمة ومتطورة للغذاء، كما أشار ديف (Dev, 1995) إلى مساهمة برامج العمل مقابل الغذاء في تنمية مشاريع البنية التحتية كثيفة العمل في الريف الهندي.

وفي بنغلاديش أشارت دراسة أحمد وأخرون (Ahmed, et al, 1995) إلى الدور الإيجابي لبرامج العمل مقابل الغذاء في استهداف العمالة قليلة المهارة التي تعمل في المناطق الريفية، أما كارلو وأخرون (Carlo, et al, 2007) فقاموا بمراجعة أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في دول جنوب أسيا وشبه الصحراء الإفريقية، وهذه الدول هي: الهند، وبنغلاديش، وأثيوبيا، زامبيا، وقام الباحثون بمراجعة اقتصاديات الزراعة في كل من هذه الدول من حيث الإنتاج الزراعي، وحصة الحبوب من الإنتاج الزراعي، وحجم المساعدات والتبادل التجاري الزراعي والسوق والاستهلاك، توصلت الدراسة إلى ان برامج المساعدات الغذائية في كل من الهند وبنغلاديش أعطت نتائج أفضل من أثيوبيا وزامبيا، وعزى الباحثون سبب ذلك إلى السياسات الحكومية الجيدة في كل من الهند وبنغلاديش حيث عملت كل منهما من خلال برامج المساعدات الغذائية على تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، وبالتالي تحسين الإنتاج الزراعي مما قلل من الأثر السلبي للمساعدات الغذائية في هذه الدول، فيرى الباحثون أن المساعدات الغذائية ليست الحل الأمثل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وبين الباحثون وسيلتين من الممكن أن تقودا إلى نتائج أفضل لحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي وهما: تقديم المساعدات النقدية بدلا من الغذائية وتطوير عمل الأسواق التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة عدم وفرة الغذاء.

تجربة بنك جرامين في بنغلاديش (موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بمصر ،٢٠١٢)

ينظر بنك جرامين (Grameen Bank) أو مصرف القرية؛ باللغة البنغالية، إلى إنسان الفقير كإنسان كامل الأهلية، يستطيع أن يكافح ليخرج من دائرة الفقر بكده وعرقه، ويتعامل معه بإنسانية ويسعى لتنميته وتحسين إمكاناته وقدراته ونوعية حياته سعيا لإخراجه من دائرة الفقر من خلال مسيرة كفاح طويلة يشارك فيها برأيه وجهده، بل وماله. وهي تجربة تعود منافعها ليس فقط على أعضائها بل على مجمل اقتصاد، والمجتمع البنغالي، كما هي في نفس الوقت مدرسة تتعلم منها إنسانية، لذلك استحقت النجاح الذي منحها ٧ جوائز محلية وعالمية سابقة، ومنح صاحبها ٦٠ جائزة محلية وعالمية، إضافة إلى ٢٧ دكتوراه فخرية، و١٥ تكريما خاصًا من بلدان العالم المختلفة قبل أن يتوج ذلك بجائزة نوبل للسلام، في

أكتوبر عام ٢٠٠٦م؛ نظير جهوده في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية. ووفق لجنة الجائزة: فيونس وبنك جرامين أثبتا للعالم أن أفقر الفقراء بوسعهم العمل لتحقيق التنمية.

فما الذي فعله الاقتصادي البنغالي محمد يونس حتى نال ما نال، يقول يونس: «في عام ١٩٧٢ وهو العام التالي لحصول بنغلاديش على استقلالها بدأتُ بتدريس الاقتصاد في إحدى الجامعات.. وبعد عامين أصيبت البلاد بمجاعة قاسية، وكنت أقوم في الجامعة بتدريس نظريات التنمية المعقدة، بينما كان الناس في الخارج يموتون بالمئات، فانتقلت إلى قرى بنغلاديش أكلم الناس الذين كانت حياتهم صراعًا من أجل البقاء، فقابلت امرأة تعمل في صنع مقاعد من البامبو، وكانت تحصل في نهاية كل يوم على ما يكاد فقط يكفي للحصول على وجبتين، واكتشفت أنه كان عليها أن تقترض من تاجر كان يأخذ أغلب ما معها من نقود، وقد تكلمت مع اثنين وأربعين شخصًا آخرين في القرية ممن كانوا واقعين في فخ الفقر، لأنهم يعتمدون على قروض التجار المرابين، وكان كل ما يحتاجونه من ائتمان هو ثلاثون دولارًا فقط، فأقرضتهم هذا المبلغ من مالي الخاص، وفكرت في أنه إذا قامت المؤسسات المصرفية العادية بالشيء نفسه؛ فإن هؤلاء الناس يمكن أن يتخلصوا من الفقر.. إلا أن تلك المؤسسات لا تقرض الفقراء، وبخاصة النساء الريفيات». وفي عام ١٩٧٦ بدأ يونس مشروعًا بحثيًا عمليًا لاستكشاف إمكانات تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء من أهل الريف. وقد توصل إلى أنه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإنَّ ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة. وقد حقق المشروع بالفعل نجاحًا في محافظات كثيرة، كـ شيتاجونج Chittagong وتانجيلTangail، ودكا ...Dhaka وفي أيلول ١٩٨٣ تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم مصرف جرامين (Grameen Bank) ساهمت الحكومة فيه بنسبة ٦٠% من رأس المال المدفوع بينما كانت الـ٤٠ % الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين. وفي عام ١٩٨٦ صارت النسبة ٢٥% للحكومة و٧٥ % للمقترضين.

وعن نتيجة المشروع يتحدث يونس فيقول: «وبعكس التوقعات، فقد استطاعت بنغلاديش أن تحقق إنجازا ملموسا في معركتها مع الفقر، فمعدل الفقر قد تراجع من ٧٤% عام ١٩٧٣ إلى ٥٧% عام ١٩٩١، ثم إلى ٤٠% عام ٢٠٠٥، ومازال هذا المعدل يتراجع بنسبة ١% سنويا. كما استطاع بنك جرامين تحقيق عدة إنجازات؛ منها تحقيقه أرباح كبيرة منذ تأسيسه، باستثناء ثلاثة أعوام، حيث بلغ إجمالي أعمال البنك خلال عام ٢٠٠٥م حوالى ٤٠,١١٢ مليون دولار، وإجمالي النفقات ١٧,٩٧ مليون دولار، وبلغ صافي ارباح ٢١,١٥ مليون

دولار، ومما لاشك فيه أن أهم ما يلفت انتباه المتابع لهذه التجربة هو أنها تجربة قامت على الثقة بالفقراء، وتقديم القروض لهم من غير ضمانات ورهون، وهذا أدى بدوره إلى إطلاق طاقات هؤلاء الفقراء لينتقلوا من أفراد على هامش الحياة إلى بشر ينتجون ويعملون ويحفظون كرامتهم.

في كينيا (وثيقة المفوضية الأوربية حول المساعدات الغذائية والإنسانية، ٢٠١٢)

تتولى المفوضية الأوروبية تمويل برنامج متكامل للتغذية والصحة وأسباب المعيشة يستهدف معالجة القحط والزيادة في حالات الجوع الناجمة عن ذلك. ويتم ذلك من خلال تمويل مشاريع الرعاية الصحية لمنع الأمراض التي تفاقم من حالات سوء التغذية لدى الناس ويتم أيضاً توفير الخدمات البيطرية وتوفير العلف للماشية لمنع خسارة مربي الماشية لقطعانهم، مما يعتبر حيوياً لسبل معيشتهم وأمنهم الغذائي. كما أن القسائم تعتبر أداة أخرى، حيث يتم توزيعها على الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر كي يستبدلوها بالطعام والحليب في الأسواق المحلية .أشارت دراسة للباحثين بزونه وديتون (Bezuneh and Deaton, 1997) إلى العائد الكبير الذي حققه برنامج العمل مقابل الغذاء الذي تم تطبيقه هناك وتم تقسيم هذا العائد إلى عائد مباشر الذي يأتي بسبب زيادة استهلاك الأسر المشاركة في البرنامج لكميات أكبر من الغذاء والعائد غير المباشر الذي يأتي بسبب زيادة دخول هذه الأسر.

في دارفور (وثيقة المفوضية الأوربية حول المساعدات الغذائية والإنسانية، ٢٠١٢)

تتولى المفوضية الأوروبية تمويل مشروع يوفر قسائم طحن الحبوب للمهجرين نتيجة الصراع، إلى جانب حصصهم المعتادة من المواد الغذائية وسوف يحول ذلك دون قيام السكان ببيع حبوبهم للحصول على المال كي يدفعوا تكاليف طحن ما يتبقى منه واستهلاكه. وهذا مثال جيد لتفهم السلسلة الكاملة لاحتياجات المستفيدين والتأكد من أن كمية الطعام المستهلكة وقيمتها الغذائية لم تنخفض، وأن هناك مرونة في استخدام مجموعة من الأدوات التي تم تكييفها لتناسب السياق

في باكستان (وثيقة المفوضية الأوربية حول المساعدات الغذائية والإنسانية، ٢٠١٢)

تدعم المفوضية الأوروبية ائتلافاً يضم ست منظمات غير حكومية عملت معاً لمعالجة سوء التغذية والنقص في الغذاء .ويساعد المشروع المجموعات السكانية المتضررة، وبالذات خلال الأشهر التي تسبق موسم الحصاد مباشرة عندما تصبح مخزونات الطعام للأشخاص الأكثر فقراً عند حدها الأدنى. ويستخدم المشروع مختلف الأدوات القائمة على المبالغ النقدية

(قسائم الطعام، النقد مقابل العمل، المنح المالية المشروطة وغير المشروطة). وفي عام ٢٠١٢، يجري تنفيذ المشروع في السند (جنوب باكستان) وهو أكثر أقاليم باكستان فقراً حسب ما أورده المسح الوطني لعام ٢٠١١، حيث تبين أن ٧٢ في المائة من الأسر تعاني من اختلال في أمنها الغذائي.

التجربة الماليزية : (موقع أخبار الوسط،٢٠١٢)

ماليزيا دولة تقع في جنوب شرق آسيا، بمساحة كلية تبلغ ٣٢٩,٨٤٥ كم٢. وعاصمتها هي كوالالمبور، يصل تعداد سكانها إلى أكثر من ٢٨ مليون نسمة. وإذا كانت الدولة قد دخلت العولمة من بابها الواسع، وإذا كانت العولمة قد ساهمت في عولمة الفقر فكيف نجحت ماليزيا في مكافحة الفقر؟ رغم تعرضها للأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧، والتي كادت تعصف بالبلاد؟ وما هي الفلسفة المتبعة في ذلك؟

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش ٣٧% من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠م) تخفيض معدل الفقر من ٥٢.٤% إلى ٥.٥%؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات. ونجاح النموذج الماليزي أدى إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفًا خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث قفز متوسط دخل الفرد من ٦٠٠ رنجت عام ١٩٨٠م إلى ١٣٠٠رنجت عام ٢٠٠٢، كما ارتفعت قيمة الصادرات من أقل من خمسة مليارات دولار عام ١٩٨٠م إلى ٩٢.٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٢، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٥.٣% عام ٢٠٠٠، وانخفضت كذلك في نفس السنة نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى أقل من ٦%. ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن ٩٤% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجانًا، ويستفيد ٧٢% من الفقراء من خدمات الكهرباء، و ٦٥% منهم يحصل على مياه نقية، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية. وعندما ضربت الأزمة المالية الاقتصادية شرق آسيا في ١٩٩٨، رفضت ماليزيا اقتراح البنك الدولي، وقامت بعملية إصلاح شبه مضادة لما اقترحه البنك، فكانت أول الدول خروجًا وشفاءً من الأزمة. هذه الإنجازات لم تأتِ من فراغ، وإنما من خطط تنموية قامت بها الحكومة التي أخذت على عاتقها عملية تشكيل وقيام النهضة في ضوء التعاليم الإسلامية، ومنها:

- تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا)، وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات
- منح إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات للمشروعات الصناعية.
- تقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠-٢٦٠ دولارا أميركيا لمن يعول أسرة وهو معوق، أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.
- قامت باستغلال طبيعة كل موقع، سواء كان زراعيا أو حيوانيا أو طبيعيا (شلالات، بحيرات، مرتفعات جبلية، مزارع... إلخ)، من خلال توفير عدد من الأنشطة والفعاليات.

وفي دراسة أخرى أعدها ماكسويل (Maxwell, 1991) قارن فيها أثر المساعدات الغذائية لثلاث دول في شبه الصحراء الإفريقية هي السنغال وأثيوبيا والسودان، وأشارت نتائج دراسته أن الأثر النهائي للمساعدات الغذائية على الإنتاج المحلي والأسعار يعتمد على طبيعة المؤسسات العاملة في الدول المتلقية للدعم وسياساتها الحكومية.

تجربة البرازيل (بولسا فاميليا): (البنك الدولي ،٢٠١٠)

يعد البرنامج البرازيلي الاجتماعي الرائد "بولسا فاميليا" واحدًا من أكبر البرامج من نوعه على مستوى العالم. فها هو بعد عامين من انطلاقه يحسن الظروف المعيشية لثمانية مليون أسرة فقيرة في جميع أرجاء البرازيل..

يشير كل من الفقر وعدم المساواة والسياق الاجتماعي في البرازيل إلى أهمية دور السياسة الاجتماعية. ففي الوقت الذي تبرز فيه أهمية النمو لتخفيض أعداد الفقراء، تعد الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية في غاية الأهمية لتعميق مستويات التحسن في رفاهة الفقراء والإبقاء عليها.

أُطلق برنامج "بولسا فاميليا (BFP) "في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ كبرنامج الرئيس لولا الاجتماعي الرائد لدعم مبادرته التي أطلق عليها "استئصال الجوع إلى درجة الصفر". ويسعى البرنامج- مثله في ذلك مثل برامج" التحويل النقدي المشروط" الأخرى- إلى الإسهام في:

- تخفيف وطأة الفقر وعدم المساواة التي تسود حاليًا من خلال توفير تحويلات نقدية للأسر التي تعاني من الفقر المدقع.

– ووقف توارث الفقر بين الأجيال باشتراط منح هذه التحويلات في حالة امتثال المستفيدين لمتطلبات مثل المواظبة على الدراسة وأخذ اللقاحات واستشارات ما قبل الولادة.

وحالًيا، يغطي البرنامج الذي توسع بسرعة مذهلة ما يزيد عن ثمانية مليون أسرة (حوالي ٣٤ مليون شخص). الجدير بالإشارة أن برنامج "بولسا فاميليا" يهدف إلى تغطية الفقراء تغطية شاملة بحلول عام ٢٠٠٦ (أي ما يقدر بـ ١١.٢ مليون أسرة أو نحو ٤٤ مليون شخص)

ومنذ تأسيس البرنامج، انخرط البنك الدولي في شراكة طويلة مع الحكومة البرازيلية من خلال حوار عالي المستوى ودعم تحليلي واستشاري إلى جانب مشروع بولسا فاميليا الحالي المدعم بقرض قيمته ٥٧٢ مليون دولار.

يساعد المشروع (الذي بدأ سريانه في حزيران/يونية ٢٠٠٥) على تعزيز قدرة برنامج "بولسا فاميليا" على خفض أعداد الفقراء من خلال:

- دمج برامج التحويل النقدي المشروط وتقليل الفجوات والتكرارات في عمليات التغطية
- ودعم نظام تحديد السكان المستهدفين
- ووضع نظام لمتابعة برنامج بولسا فاميليا وتقييمه
- وتعزيز الأداء المؤسسي الأساسي للبرنامج.

ورغم حداثة عهد البرنامج نسبًيا، هناك بعض النتائج التي اتضحت معالمها بالفعل:

- المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
- والآثار الإيجابية على الاقتصادات المحلية
- والاستهداف القوي للأكثر فقًرا
- وإسهامات البرنامج في نتائج التعليم المحسنة

المبحث الثالث

تجربة فلسطين

- مقدمة
- واقع المساعدات الغذائية خلال عشرين عاما ١٩٨٨-٢٠٠٧

مقدمة:

أثارت دراسة "الغذاء مقابل العمل أو النقد مقابل العمل: المساعدات الطارئة في فلسطين" **لمسيليا وبور** جدلا واسعا حول أثر المساعدات الغذائية في فلسطين، حيث حاولت الدراسة الإجابة على سؤال مهم: هل برامج الغذاء مقابل العمل أكثر فعالية من برامج النقود مقابل العمل في فلسطين؟ ومن المعلوم أن برامج "الغذاء مقابل العمل" استخدمت بشكل مكثف نسبيا أثر اندلاع الانتفاضة الثانية كوسيلة لتوزيع حزم غذائية على المستحقين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، للإجابة على هذا السؤال ولتحديد الآثار الاقتصادية التي تتولد من برامج الغذاء مقابل العمل مقارنة بالنقود مقابل العمل، قام الباحثان ببناء نموذج توازن عام للاقتصاد الفلسطيني يتكون من ثمانية قطاعات إنتاجية (الغذاء، ومنتجات زراعية أخرى، والصناعة، والبناء، والتجارة، والنقل، وخدمات خاصة، وخدمات العالم) وأربعة عملاء اقتصاديين مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) لعام ٢٠٠٢، توصل التحليل إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في جدول (١) الذي يقارن بين النتائج الاقتصادية لصرف مبلغ افتراضي (٣٧٥ مليون دولار) على تمويل برامج تشغيل في الأراضي الفلسطينية إما عبر دفع غذاء لقاء العمل أو نقود لقاء العمل.

جدول (٣.١)

نتائج تطبيق نموذج التوازن العام على الاقتصاد الفلسطيني (سنة الأساس SAM-100)

	عمل لقاء دفع أجر بالنقود	عمل لقاء دفع أجر بالغذاء
الناتج القومي الإجمالي	١١١	١٠٥
البطالة	٨٩	٩٤
إنتاج محلي		
غذاء	١٠٢	٨٦
منتجات زراعية أخرى	١١٢	١٠٠
خدمات عامة	٩٧	٨٣
استهلاك		
غذاء	١٠٦	١١٨
منتجات زراعية أخرى	١٠٦	١٠٦
خدمات عامة	٩٨	٩٢

المصدر: ميسليا وبور، (٢٠٠٤). " الغذاء مقابل العمل أو النقد مقابل العمل: بحث في المساعدة في حالات الطوارئ في النظم الاقتصادية، فلسطين، المجلد ١٦، العدد ٤.

يعرض جدول (٣.١) النتائج الأساسية للدراسة، ويصور العمود الثاني من الجدول الآثار التي يمكن أن تتولد من إنفاق مبلغ ٣٧٥ مليون دولار على شكل أجور للعمال في برامج التشغيل ويصور العمود الثالث من الجدول الآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني فيما لو تم إنفاق المبلغ على شكل غذاء يدفع للعمال لقاء العمل (الأرقام في سنة الأساس- ١٠٠).

تبعا للدراسة، فإن الناتج القومي الإجمالي في العام ٢٠٠٢ سيزداد بمقدار ١١ نقطة فيما لو تم إنفاق المبلغ على الأجور النقدية، الزيادة ستكون خمس نقاط فقط في حال إنفاقها على عمل أجور على شكل أغذية، من خلال متابعة قراءة الجدول يتضح أن الدفع نقدا لقاء عمل يؤثر بشكل أفضل من الدفع على شكل غذاء على كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج المحلي من الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى والخدمات العامة، كذلك تقل نسب البطالة في ظل الدفع نقدا بدلا من الغذاء وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التوزيع المباشر للغذاء يؤدي إلى زيادة أكبر في الرفاه (انظر زيادة الاستهلاك في الجدول) ولكن هذه الزيادة تكون على حساب المنتجين والإنتاج المحلي، وعلى حساب النمو على المدى الطويل، وتحاجج الدراسة أن الدعم النقدي للمشاريع الإنتاجية المحلية ذات العمل الكثيف تؤدي إلى نتائج اقتصادية أفضل من برامج توزيع الغذاء.

استخدم المؤلفان كأساس لدراستهما مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي وضعها البنك الدولي للاقتصاد الفلسطيني في العام ١٩٩٨، ولكن الظروف الاقتصادية في الضفة والقطاع تبدلت بشكل جوهري وكبير عقب الانتفاضة الثانية، أي أن المصفوفة التي وضعت لعام ١٩٩٨ لا تصلح البتة لتصوير حال الاقتصاد في العام ٢٠٠٢، ولقد قام المؤلفان بإجراء ما أطلقا عليه اسم "هزة الانتفاضة" أي إجراء تعديل على أرقام مصفوفة ١٩٩٨ لتتلاءم مع الأوضاع في العام ٢٠٠٢ ولكن التعديلات التي أجراها المؤلفان كانت تعديلات كمية فحسب (مثلا تقليص حجم الناتج القومي الإجمالي بمقدار ٣٠% وزيادة البطالة بأكثر من ضعفين) وليس تعديلات هيكلية تتناول العلاقات والتشابكات القطاعية، ومن المعلوم أن العلاقات التشابكية هذه هي جوهر مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM).

واقع المساعدات الغذائية خلال عشرين عاما ١٩٨٨-٢٠٠٧: (منظمة الغذاء العالمي،٢٠١٢)

يستعرض هذا الفصل وبصورة وصفية واقع المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية، وسيتم استعراض هذا الواقع بصورة تاريخية (سلسة زمنية ١٩٨٨-٢٠٠٧) وأنواع المواد الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية إضافة إلى التوزيع الجغرافي للمانحين لتلك المساعدات، وكما يستعرض هذا الفصل وصفالعبض المؤشرات التي سيتم دراسة علاقتها مع المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية.

٣.١ الإنفاق على الغذاء:

قبل الحديث عن المساعدات الغذائية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية لابد من التنويه أن نسبة الانفاق على الغذاء في الأراضي الفلسطينية عالية مقارنة بنسب الإنفاق على المجموعات الرئيسية الأخرى، وقد وصل نسبة الإنفاق على الغذاء في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٦.٨% من مجموع الإنفاق على جميع السلع والخدمات، وعلى المستوى الجغرافي تصل نسبة الإنفاق على الغذاء في قطاع غزة إلى ٤١.٤% في حين تصل هذه النسبة إلى ٣٥.٤% في الضفة الغربية (الجهاز الإحصائي المركزي، ٢٠٠٨).

ولعل ظاهرة ارتفاع نسبة الإنفاق على الغذاء في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية هي أمر متوقع، فكما يشير قانون إنجل (Engels Law) فإن نسبة الإنفاق على الغذاء تنخفض مع زيادة الدخل (Nicholson and Syndor, 2007) وتشير بيانات العام ٢٠٠٧ أن نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمال في الضفة الغربية بلغ ١,٨٧٢$ بينما بلغ نصيب الفرد منه في قطاع غزة ١,٤٣٥$ (الجهاز الإحصائي المركزي، ٢٠٠٨).

وعلى سبيل المقارنة، تشير نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن لعام ٢٠٠٦ أن نسبة إنفاق الفرد الأردني على الغذاء تصل إلى ٣٣% (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٧)، أما في إسرائيل فبلغت نسبة الإنفاق على الغذاء في العام ٢٠٠٧ حوالي ١٦.٦% (الجهاز الإحصائي المركزي،٢٠٠٨) ويلاحظ أن نسبة الإنفاق على الغذاء في إسرائيل هي الأقل بين الدول الثلاث، الأمر الذي يمكن تفسيره أيضا باستخدام قانون أنجل مع ضرورة الإشارة إلى أن القانون يتحدث عن نسب الإنفاق وليس قيم نقدية مطلقة، حيث أن القيمة المطلقة التي ينفقها الفرد الإسرائيلي على الغذاء تفوق بالتأكيد ما ينفقه الفرد الأردني أو الفلسطيني بسبب ارتفاع مستوى الدخول في إسرائيل.

٣.٢ المساعدات الغذائية إلى الأراضي الفلسطينية:

يعود تاريخ المساعدات الغذائية المقدمة من دول العالم المختلفة للفلسطينية إلى عام النكبة في ١٩٤٨م حيث بدأت المساعدات الغذائية تتدفق على اللاجئين الفلسطينيين، واستمرت حتى يومنا هذا عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، ويتأثر حجم المساعدات المقدمة بالأوضاع السائدة حيث تزداد في الفترات التي تسودها اضطرابات سياسية واقتصادية، فقد مرت الأراضي الفلسطينية بتغيرات كثيرة منذ بدء الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ إلى توقيع أوسلو ١٩٩٣ إلى الإغلاقات والجدار العنصري بعد انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، حيث أثرت الإجراءات الإسرائيلية بشكل كبير على الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية فارتفعت نسبة البطالة ونسبة الفقر مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المساعدات الإنسانية خاصة الغذائية منها ونرصد في هذا الجزء المساعدات الغذائية التي قدمت للأراضي الفلسطينية على مدى عشرين عام ١٩٨٨-٢٠٠٧.

٣.٢.١ تغيرات المساعدات الغذائية (١٩٨٨-٢٠١٠):

يعرض جدول (٣.٢) أدناه حجم المساعدات الغذائية التي استقبلتها الأراضي الفلسطينية خلال الفترة قيد الدراسة، ويلاحظ من خلال تلك البيانات التفاوت الكبير في كمية المساعدات الغذائية المقدمة من سنة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن معدل نمو المساعدات يفوق ١٠٠% في كثير من السنوات، بل أنه تجاوز ٢٠٠٥ في العام ٢٠٠١م وهو العام الذي اشتدت فيه وتيرة انتفاضة الأقصى، وفي نفس الوقت نلاحظ أن كمية المساعدات المقدمة في الأراضي الفلسطينية تتراجع في سنوات أخرى إلى أكثر من النصف بل إنه تراجع بنسبة ٧٣% في العام ١٩٩٦، وذلك بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة.

وقبل إعطاء المزيد من الوصف لابد من التنويه أن هذه التذبذبات قد تكون ناتجة عن ثلاثة عوامل:

أولا: عدم الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية فخلال سنوات عدم الاستقرار يتدهور النشاط الاقتصادي بسبب التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وتزداد بالتالي حاجة المجتمع الفلسطيني للمساعدات في تلك الفترات بمعنى أنه يمكن القول أن العلاقة قد تكون عكسية بين حجم المساعدات الغذائية ومجمل النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

ثانيا: تقدم بعض الدول المانحة المساعدات على ضوء ظروف الإنتاج وتوفر فائض عرض يمكن تقديمه كمساعدات، وربما بدوافع سياسية أكثر منها دوافع ترتبط بالطرف المتلقي.

ثالثا: طبيعية البيانات نفسها ودقة تجميعها من مصادرها المختلفة فقد يحتاج تجميعها إلى مزيد من الدقة والتعاون من قبل المانحين أنفسهم أو المؤسسات ذات العلاقة بتوزيع هذه المساعدات.

والى جانب العام ٢٠٠١ تشير بيانات الجدول أن هنالك بعض الأعوام الأخرى التي شهدت زيادة ملحوظة في حجم المساعدات الغذائية ففي العام ٢٠٠٤ زاد حجم المساعدات بنسبة ١٨.٥% مقارنة بالعام ٢٠٠٣ ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة البطالة في ذلك العام حيث بلغت ٢٦.٨%، وكما يلاحظ زيادة حجم المساعدات الغذائية في الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث بلغت نسبة الزيادة في هذين العامين ٨٥% و٥٧% على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بالحصار الاقتصادي الذي فرضته إسرائيل وتبعها العالم على حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية ويبدو أن توزيع المساعدات الغذائية الإنسانية استمر من خلال المؤسسات والهيئات الدولية كبرنامج الغذاء العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين بسبب المعاناة التي خلفها الحصار لقطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني.

إضافة للعام ١٩٩٦ شهدت بعض الأعوام الأخرى انخفاضا ملحوظا في كمية المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية، فعلى سبيل المثال، يلاحظ تراجع هذه المساعدات بنسبة ٦٩% في العام ١٩٩٢بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة ١٣.٨% في العام الذي سبقه مباشرة ١٩٩١ ويمكن أن تعزى الزيادة في العام ١٩٩١ إلى الحصار الشامل الذي ضربته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية خلال فترة حرب الخليج الثانية وما بعدها مما أثر سلبا على دخول العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل الأمر الذي أثر على مستوى الحياة بصورة عامة، أما التراجع في كمية المساعدات في العام ١٩٩٢ فيمكن أن يعزى إلى الرفع النسبي للقيود التي فرضتها إسرائيل وتحسن الأحوال الاقتصادية للعمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل وبالتالي تحسن الظروف الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بصورة عامة.

جدول رقم (٣.٢) حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية ونسب نموها مع أبرز التحولات السياسية والاقتصادية (١٩٨٨-٢٠٠٧)

السنة	المساعدات الغذائية "طن"	معدل النمو%	ملاحظات
١٩٨٨	٢٨,٥٦١.٩		
١٩٨٩	13,780.1	٥٢-	
١٩٩٠	22,414.8	٦٣	
١٩٩١	53,408.6	١٣٨	حرب الخليج الثانية وبداية سياسة الإغلاقات ثم مؤتمر مدريد
١٩٩٢	16,809.0	٦٩-	استمرار المفاوضات السلام وبدء العمل النشط للمؤسسات الدولية
١٩٩٣	21,213.4	٢٦	
١٩٩٤	39,349.0	٨٥	اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية
١٩٩٥	37,645.2	٤-	نمو ن.م.ج ٣.٥%
١٩٩٦	10,264.5	٧٣-	تراجع ن.م.ج ٦% وازدياد نسبة الفقر من ١٤ إلى ٢٤%
١٩٩٧	12,852.7	٢٥	نمو ن.م.ج ٣.٥%
١٩٩٨	35,676.2	١٧٨	فتح جزئي لسوق العمل الإسرائيلي، نمو ن.م.ج ١%، تراجع الفقر إلى ٢٠%
١٩٩٩	38,429.9	٨	استقرار اقتصادي، نمو م.ن.ج بأقل من ٠.٥%
٢٠٠٠	51,448.4	٣٤	اندلاع الانتفاضة الثانية، تراجع ن.م.ج ٢.٤%، ارتفاع الفقر ٣١%
٢٠٠١	164,612.8	٢٢٠	تزايد وتيرة الانتفاضة، تراجع ن.م.ج ٨.٢%، الفقر ٤٦-%
٢٠٠٢	68,077.1	٥٩-	إعادة احتلال المدن، تراجع ن.م.ج ١٦%، الفقر ٥٩-%
٢٠٠٣	53,520.1	٢١-	هدوء نسبي، نمو ن.م.ج ٧٢%، الفقر ٣٥.٥-%
٢٠٠٤	152,535.0	١٨٥	هدوء نسبي، نمو ن.م.ج ١٦%، الفقر ٢٥.٦-%
٢٠٠٥	63,993.1	٥٨-	هدوء نسبي، انسحاب من غزة، نمو ن.م.ج ٦.٦%، الفقر ٢٩.٥-%
٢٠٠٦	117,538.9	٨٤	حصار اقتصادي (حكومة حماس ثم حكومة الوحدة الوطنية)، تراجع ن.م.ج
٢٠٠٧	185,296.8	٥٧	إنهاء حصار الضفة واستمراره على غزة، تراجع ن.م.ج ١.٥%، الفقر -

المصدر: بيانات عن المعونة الغذائية : برنامج الغذاء العالمي، نظام معلومات المعونة الغذائية الدولية (INTERFAIS) www.wfp.org/fais

البيانات ل(١٩٨٨-١٩٩٣): الجهاز الإحصائي المركزي الإسرائيلي، قضايا مختلفة، والمجموعة الإحصائية الإسرائيلية، القدس. www.cbs.gov.il

البيانات ل(١٩٩٤-٢٠٠٧): الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني ، المجموعة الإحصائية الفلسطينية، قضايا مختلفة . www.pcbs.gov.ps

ولعل التراجع في كمية المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام ٢٠٠١ تحتاج إلى وقفة تأمل، نلاحظ أن المساعدات تراجعت بنسبة ٥٩% في ذلك العام الذي هو عام الاجتياحات وإعادة احتلال المدن حيث كان من المتوقع أن تزداد مثل هذه المساعدات، لعل التفسير يكمن في ضراوة الاجتياحات وإغلاق الطرق ليس المؤدية إلى إسرائيل فحسب بل الطرق بين مدن الأراضي الفلسطينية نفسها مما أدى إلى استحالة نقل المساعدات الغذائية حتى ولو كان هنالك رغبة لدى المانحين في تقديمها.

٣.٢.٢ تركيبة المساعدات الغذائية:

تتعدد أنواع المواد الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية، ويعرض جدول 2 أهم أنواع المواد الغذائية التي تم تقديمها في عام ٢٠٠٧، ويبين من بيانات الجدول أن النسبة الكبرى من المساعدات تكون على صورة دقيق القمح الذي يمثل ٧٣% من المساعدات عند تقييم المساعدات بوزنها الفعلي بالأطنان، ولكن نسبة دقيق القمح من تركيبة المساعدات الغذائية ترتفع إلى ٧٨% من مجموع المساعدات، عندما يتم تقييمها بما يعادل وزنها من الحبوب (Grain Equivalent).

ويأتي بعد دقيق القمح من حيث الأهمية النسبية في مجموع المساعدات الغذائية كل الزيوت النباتية بأنواعها حيث تتراوح أهميتها النسبية من (٥.٣ إلى ٦.٨%) والأرز من (٥% إلى ٦.٣%) والسكر (من ٤.٤% إلى ٥.٦%) ثم يأتي كل من الحمص والعدس (من ١.٩% إلى ٢.٤%) لكل منهما، ويشكل الفول ما نسبته (١% إلى ١.٢%) من مجموع المساعدات الغذائية، وكما تشير بيانات الجدول فإن جميع المواد الغذائية الأخرى لا تشكل سوى ٢% من مجموع المساعدات الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية، وليس غريبا أن يتم التركيز في المساعدات على دقيق القمح، حيث يمثل الخبز المصنوع من هذا الدقيق المادة الغذائية الأساسية على الموائد الفلسطينية.

جدول رقم (٣.٣) أهم المواد الغذائية المقدمة كمساعدات غذائية في الأراضي الفلسطينية (٢٠٠٧)

المادة الغذائية	الكمية (طن)	النسبة المئوية	الكمية ما يعادل وزنها من الحبوب	النسبة المئوية
دقيق القمح	١٣٥,١٠٨.١	٧٣.٠	١٨٥,٠٩٨.٠	٧٨.٨
أرز	١١,٧٠٠.٦	٦.٣	١١,٧٠٠.٦	٥.٠
سكر	١٠,٣٧٧.٧	٥.٦	١٠,٣٧٧.٧	٤.٤
زيوت نباتية	٧,٠٦٨.١	٣.٨	٧,٠٦٨.١	٣.٠
زيوت طعام	٥,٤٦٤.٧	٣.٠	٥,٤٦٤.٧	٢.٣
حمص	٤,٤١٣.٩	٢.٤	٤,٤١٣.٩	١.٩
عدس	٤,٣٦٤.٢	٢.٤	٤,٣٦٤.٢	١.٩
فول	٢,٣١٢.٠	١.٢	٢,٣١٢.٠	١.٠
أخرى*	٤,١٦٣.٨	٢.٣	٤,١٧٨.٢	١.٨
المجموع	١٨٤٩٧٣.٠	١٠٠.٠	٢٣٤,٩٧٧.٣	١٠٠.٠

المصدر: برنامج الغذاء العالمي، نظام معلومات المعونة الغذائية الدولية (INTERFAIS) www.wfp.org/fais

* وتشمل: لحوم معلبة، وبندورة معلبة، حليب مجفف، وبقوليات أخرى، وزيت زيتون، صابون نباتي، ملح طعام.

3-٢-٣ التوزيع الجغرافي لمانحي المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية:

كما تتعدد أنواع المواد الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية يتعدد أيضا المانحون لهذه المساعدات، ويلخص شكل رقم(٣.١) التوزيع الجغرافي للمانحين للمساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٧، ويلاحظ الشكل أن الدول العربية مجتمعة لا تقدم سوى ١% من المساعدات الغذائية، ناهيك عن كون العالم العربي ككل مستوردا للغذاء، أما الملاحظة الأبرز من خلال الشكل، فهي أن نصف المساعدات الغذائية المقدمة للعشب الفلسطيني تأتي من الأوربيين كمجموعة أو كدول أوربية منفردة وتشكل أمريكا الشمالية واليابان المصدر الرئيسي التالي للمساعدات حيث تصل نسبة المساعدات الغذائية المقدمة من كل منهما للفلسطينيين ٢٥% و١٨% على التوالي،

وتساهم الأمم المتحدة بنسبة ٤% من المساعدات المقدمة في الأراضي الفلسطينية، أما باقي دول العالم فتقدم ٣% من هذه المساعدات.

شكل رقم (٣.١) التوزيع الجغرافي لمانحي المساعدات الغذائية المقدمة لفلسطين(١٩٨٨-٢٠٠٧)

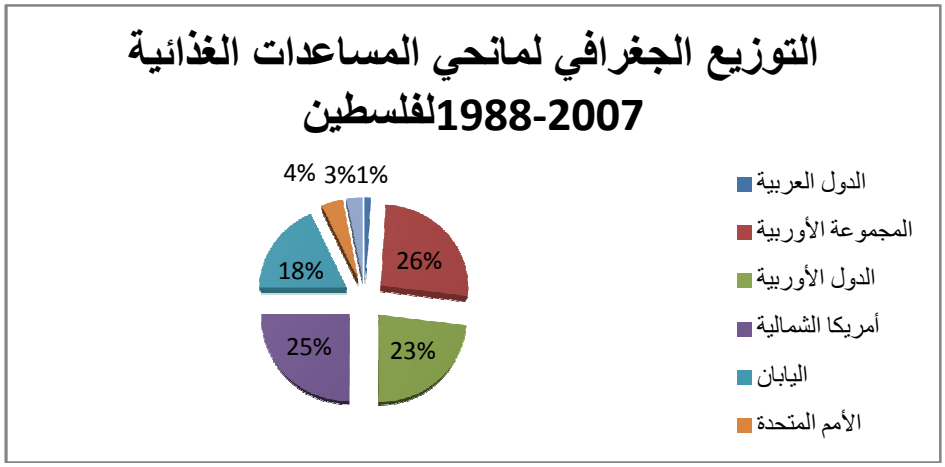

المصدر: برنامج الغذاء العالمي، نظام معلومات المعونة الغذائية الدولية www.wfp.org/fais

4-٢-٣ توزيع المساعدات الغذائية:

أظهر مسح المنظمات الذي قام به ماس والجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني في عام ٢٠٠٧ أن هناك ٦٦٩ منظمة وهيئة تقوم بتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية، ٤٠٠ منظمة في الضفة الغربية و٢٦٩ أخرى في قطاع غزة، (المالكي وأخرون، ٢٠٠٧).

ويمكن تصنيف هذه المنظمات في ثلاثة أنواع: هيئات رسمية، ومنظمات غير حكومية، وأخيرا منظمات دولية، ومن بين برامج الإغاثة الهامة التي توفرها السلطة الفلسطينية "برنامج الحالات الصعبة" الذي ترعاه وزارة الشئون الاجتماعية، ويوفر هذا البرنامج مساعدات نقدية وعينية شهرية للمواطنين المحتاجين.

تأتي معظم المساعدات الغذائية التي توزعها المنظمات غير الحكومية والهيئات الرسمية من المساعدات الغذائية من الدول المانحة ويعتبر برنامج الغذاء العالم (الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدات الغذائية إلى غير اللاجئين) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أهم منظمتين دوليتين لتقديم المساعدات الغذائية، في حين تختص الأونروا بتقديم المساعدات لنحو ١.٩ مليون لاجئ في الضفة والقطاع، فإن برنامج الغذاء

العالمي وبالشراكة مع بعض المنظمات الأهلية المحلية والدولية هو الداعم الأساسي لغير اللاجئين.

يتشارك في كل عام عدد من المؤسسات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ، بتخطيط وتنسيق جهودها وتوجيه طلب مساعدات مشترك من المانحين عوضا عن أن تتنافس فيما بينها على الموارد المحدودة.

وتسمى هذه العملية " النداء الموحد" وصلت متطلبات عملية النداء الموحد المالية للعام ٢٠١٢ في الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من ٤١٦ مليون دولار موزعة على ١٤٩ مشروع إغاثي وقدرت المتطلبات لقطاع المساعدات الغذائية للعام ٢٠١٢ بأكثر من ٤٠% (انظر الشكل ٣.٢) أما برنامج النقود مقابل العمل فتشكل ما نسبيته ٢٥% من إجمالي المتطلبات الكلية لعملية " النداء الموحد".

شكل ٢ : المتطلبات الكلية لعملية النداء الموحد للعام ٢٠١٢ موزعة حسب القطاعات (مليون دولار)

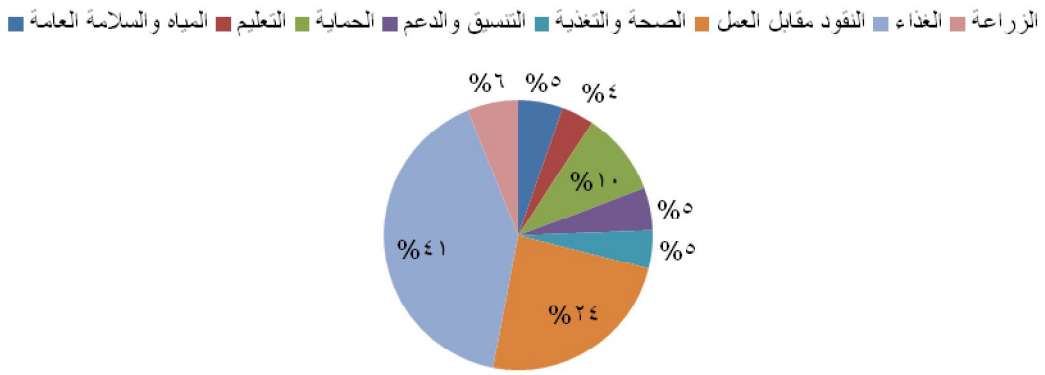

المصدر: عملية النداء الموحد ،٢٠١٢.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة التمويل الفعلي لمتطلبات قطاع المساعدات الغذائية في عملية النداء الموحد لم تجاوز ٦٠% خلال العامين الفائتين ٢٠١٠ و ٢٠١١ (انظر الجدول ٣.٤) من جهة أخرى لم تتجاوز نسب التمويل الكلية لعملية النداء الموحد ٥٥% خلال العامين الفائتين.

يعرض الجدول رقم (٣.٥) مخططا للمساعدات الغذائية المخطط تقديمها من كلا هاتين المؤسستين والمؤسسات الخيرية الأخرى وأعداد المستفيدين منها والمبالغ المطلوبة لتمويل هذه المشاريع في الضفة والقطاع خلال العام ٢٠١٢ وتقود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات أهمها (ماس، ٢٠١٢).

١. من المتوقع أن يتلقى ما يزيد على نصف الشعب الفلسطيني مساعدات غذائية خلال العام ٢٠١٢ (2.06 مليون شخص) هذه النسبة المرتفعة بحاجة إلى مزيد من التمحيص والدراسة عند أخذ نسبة خطأ التضمين وخطأ نقص التغطية.

٢. من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين من مساعدات برنامج الغذاء العالمي إلى ٥٨٤ ألف مستفيد، مقابل ٨٨٧.٥ ألف مستفيد من مساعدات الأونروا .

٣. ولكن وعلى الرغم من أن عدد المستفيدين من مساعدات الأونروا يزيد بنحو ٣٤٠ ألف مستفيد على المستفيدين من مساعدات برنامج الغذاء العالمي إلا أن المتطلبات المالية لبرنامج الغذاء العالمي تزيد بنحو مليوني دولار من المتطلبات المالية للأونروا، إذ بلغت المتطلبات المالية للأونروا لتقديم المساعدات الغذائية في الضفة الغربية والقطاع نحو ٨٢ مليون دولار مقابل ٨٤ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي.

٤. ستقوم مؤسسات الإغاثة الأخرى بتقديم مساعدات غذائية لنحو ٦٠٠ ألف مستفيد بتكلفة قدرت بنحو ٥ مليون دولار.

٥. بالمجمل من المتوقع أن يصل إجمالي المتطلبات المالية لتمويل برامج المساعدات الغذائية إلى ما يزيد عن ١٧٠.٥ مليون دولار.

جدول رقم (٣.٤): متطلبات عملية النداء الموحد لقطاع المساعدت الغذائية خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٢ (مليون دولار).

	متطلبات العام ٢٠١٠	التمويل الفعلي في ٢٠١٠(%)	متطلبات العام ٢٠١١ المعدلة	التمويل الفعلي في ٢٠١١(%)	متطلبات العام ٢٠١٢
الأونروا	٩٣.٢	٤٧	١١٧	٥٢	٨٢
برنامج الغذاء العالمي	٨٤.٧	٨٢	٧٨.٦	٧٦	٨٤
منظمات أخرى	٥٣	٦٦	٨.٤	٣٦	٥
المتطلبات الكلية لقطاع الأمن الغذائي	١٨٣.٢	٦٣.٦	٢٠٤	٦٠	١٧٠.٥
المجموع	٦٠٣.٤	٥١.٨	٥٣٤	٥٥	٤١٦

المصدر : عملية النداء الموحد ٢٠١٢،٢٠١١،٢٠١٠

جدول رقم (٣.٥) : كلفة برامج المساعدات الغذائية المخططة المقدمة من الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي والمؤسسات الأخرى وأعداد المستفيدين منها خلال العام ٢٠١٢

المنظمة المناشدة	عدد المستفيدين	مكان التغطية	المتطلبات المالية
برنامج الغذاء العالمي	٢٦٣.٠٠٠	الضفة الغربية	42,297,330
برنامج الغذاء العالمي	285,000	قطاع غزة	41,515,558
الأونروا	67,000	الضفة الغربية	7,161,851
الأونروا	600,000لاجئ 220,000طالب	قطاع غزة	74,814,000
هيليبيج الدولية	59,800	قطاع غزة	550,387
كير الدولية	560,208	قطاع غزة	3,264,000
مجلس اللاجئين النرويجي	2,400	قطاع غزة	264,100
كاريتاس القدس	6000	قطاع غزة	664,650
المجموع	**2,063,908**		**170,513,876**

المصدر : تم تجميع المعلومات الواردة في الجدول من تقرير عملية النداء الموحد٢٠١٢ (نشرة الأمن الغذائي ٢٠١٢ – معهد ماس).

يعرض الجدول رقم (٣.٦)الموارد المالية التي قدرت المنظمات المختلفة أنها بحاجة لها لتغطية نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية خلال ٢٠٠٩ ولقد جاءت هذه التقديرات عبر بيان النداء الموحد.

المتطلبات الأولية تم تقديرها في تشرين الثاني ٢٠٠٨ أما المتطلبات المعدلة فيجري تقديرها دوريا والجدول يعرض لنا المتطلبات المالية المعدلة في شهر تموز ٢٠٠٩.

حيث جرت تطورات كبيرة بين تاريخ المتطلبات الأولية والمتطلبات المعدلة وأهمها بالطبع الحرب الإسرائيلية على غزة واعتماد ملايين الفلسطينيين على المساعدات الغذائية، من جهة أخرى حدث هبوط في أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية حتى منتصف هذا العام وهذا العاملان يفسران التباين بين المتطلبات الأولية والمعدلة.

ازداد إجمالي المتطلبات بين تشرين ثاني٢٠٠٩ وتموز ٢٠٠٩ بنسبة ٢٥% وتجدر الملاحظة أن الزيادة الكبيرة جاءت من متطلبات المنظمات الأهلية الصغيرة ولقد وجدت هذه المنظمات نفسها مضطرة للقيام بعمليات توزيع غذاء إثر تدهور وضع الأمن الغذائي في غزة بشكل خاص.

أما بالنسبة للأونروا فإن متطلباتها المالية لسد احتياجات المساعدات الغذائية للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية قد انخفضت بمقدار ٤% وهذا يعود على الأرجح لسببين:-

أولا: إن الزيادة في كمية الغذاء التي تنوي الأونروا توزيعها كانت أقل من أثر انخفاض أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

ثانيا: إن عدد المستفيدين من مساعدات الأونروا الغذائية الطارئة ازداد خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ليشمل عائلات الفلسطينيات اللاجئات المتزوجات من فلسطينيين غير لاجئين أما منذ آذار ٢٠٠٩ انخفض إجمالي المستفيدين من مساعدات الأونروا الغذائية الطارئة إلى 650,000 مستفيد مقارنة مع 885,000 مستفيد خلال الحرب.

أما متطلبات برنامج الغذاء العالمي فقد ازدادت بنسبة 62% لتلبية احتياجات المشردين والمحتاجين غير اللاجئين الجدد، واستجابة لأزمة الغذاء العالمية التي أثرت على أسعار المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية. من ناحية التمويل فإن حوالي 60 % من إجمالي المتطلبات المعدلة لقطاع المساعدات الغذائية تم تمويله فعليا، ويعد ذلكمؤشراً جيداً حيث أننا لا نزال في النصف الأول من العام وتوزعت الموارد على النحو التالي: 32% لمنظمة الأونروا، و 84% إلى برنامج الغذاء العالمي، و12 % للمنظمات الصغيرة الأخرى التي تقدم مساعدات غذائية.

وفي مقارنة بالمطلوب لتمويل الغذاء، فإن نسبة التمويل الفعلي كانت أيضاً أقل بكثير من نسبة الاستجابة للغذاء وتجدر الإشارة إلى أن المطلوب لتمويل قطاع الزراعة في العام 2009 ارتفع بنسبة ١٥٠% عن العام الذي سبقه وهو ما يشير إلى توجيه مزيد من الاهتمام لهذا القطاع في "النداء الموحد" يتشارك في كل عام عدد من المؤسسات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بتخطيط وتنسيق جهودها وتوجيه طلب مساعدات مشتركة من المانحين عوضاً عن أن تتنافس فيما بينها على الموارد المحدودة، وتسمى هذه العملية "النداء الموحد" ضمت عملية النداء الموحد في الأراضي الفلسطينية لعام 2009 تسع مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، و٤٥ مؤسسة ومنظمة غير حكومية، (٢٣ منظمة غير حكومية دولية و 22 محلية)، ويشتمل "النداء الموحد" على مجموعة من النشاطات القطاعية من بينها قطاع المساعدات الغذائية والأمن الغذائي ولقد تضمنت الإستراتيجية في هذا الحقل أهدافاً أوسع من مجرد توزيع المساعدات الغذائية على الفئات المعدمة.

جدول رقم (٣.٦) : الموارد المالية المقدرة والتي بحاجة لها المنظمات والمؤسسات لتغطية نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية خلال ٢٠٠٩.

الجهة	المتطلبات الأولية	المتطلبات المعدلة	نسبة تغير المتطلبات المعدلة عن الأولية	التمويل الفعلي حتى ٢٠٠٩/٧/٢	نسبة التمويل
الأونروا	116,333	111,925	-4%	36,338	32%
برنامج الغذاء العالمي	85,084	137,977	62%	116,433	84%
منظمات أخرى	2,895	6,533	126%	816	12%
المجموع	**204,312**	**256,435**	**25%**	**153,587**	**60%**

المصدر : عملية النداء الموحد، ٢٠٠٩

يوضح الجدول رقم (٣.٧) متطلبات عملية النداء الموحد لكل من قطاعي الغذاء والزراعة في الأراضي الفلسطينية خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٩.

وفي توضيح شامل لنوع المساعدات وعدد المستفيدين في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة شكل رقم (٣.٣) يوضح مخطط لأنواع المساعدات الغذائية والمؤسسات المسؤولة عنها وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٩.

شكل رقم (٣.٤) يوضح مخطط لأنواع المساعدات الغذائية والمؤسسات المسؤولة عنها وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠١٠. ومن المؤكد أن عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ أكثر من الرقم الفعلي وهذا أيضا نظرا لأن هناك عددا من المنظمات الأهلية المحلية وغير المحلية والتي تقدم مساعدات غذائية.

جدول رقم(٣.٧) : متطلبات عملية النداء الموحد لكل من قطاعي الغذاء والزراعة في الأراضي الفلسطينية خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٩.

السنة	قطاع الغذاء			قطاع الزراعة		
	المطلوب	الممول فعليا	نسبة الاستجابة%	المطلوب	الممول فعليا	نسبة الاستجابة%
٢٠٠٣	42,649	46,186	108	4,737	2,242	47
٢٠٠٤	82,576	43,183	52	5,450	2,345	43
٢٠٠٥	86,476	45,750	53	12,599	5,162	41
٢٠٠٦	106,628	131,859	124	36,897	1,561	4
٢٠٠٧	147,668	149,876	101	14,480	5,794	40
٢٠٠٨	202,129	172,948	86	22,485	12,617	56
٢٠٠٩	**262,209**			**56,077**		

المصدر : عملية النداء الموحد، ٢٠٠٩

شكل رقم (٣.٣) : مخطط لأنواع المساعدات الغذائية والمؤسسات المسؤولة عنها وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٩

المصدر: بيانات المستفيدين من برنامج الغذاء العالمي تم تجميعها من وثائق المشاريع قسائم الغذاء ومشروع مساعدات طارئة قطاع غزة ومشروع الإغاثة والتأهيل. أما بيانات الأونروا قامت الاونروا بتزويدها.

شكل رقم (٣.٤) : مخطط لأنواع المساعدات الغذائية والمؤسسات المسؤولة عنها وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠١٠

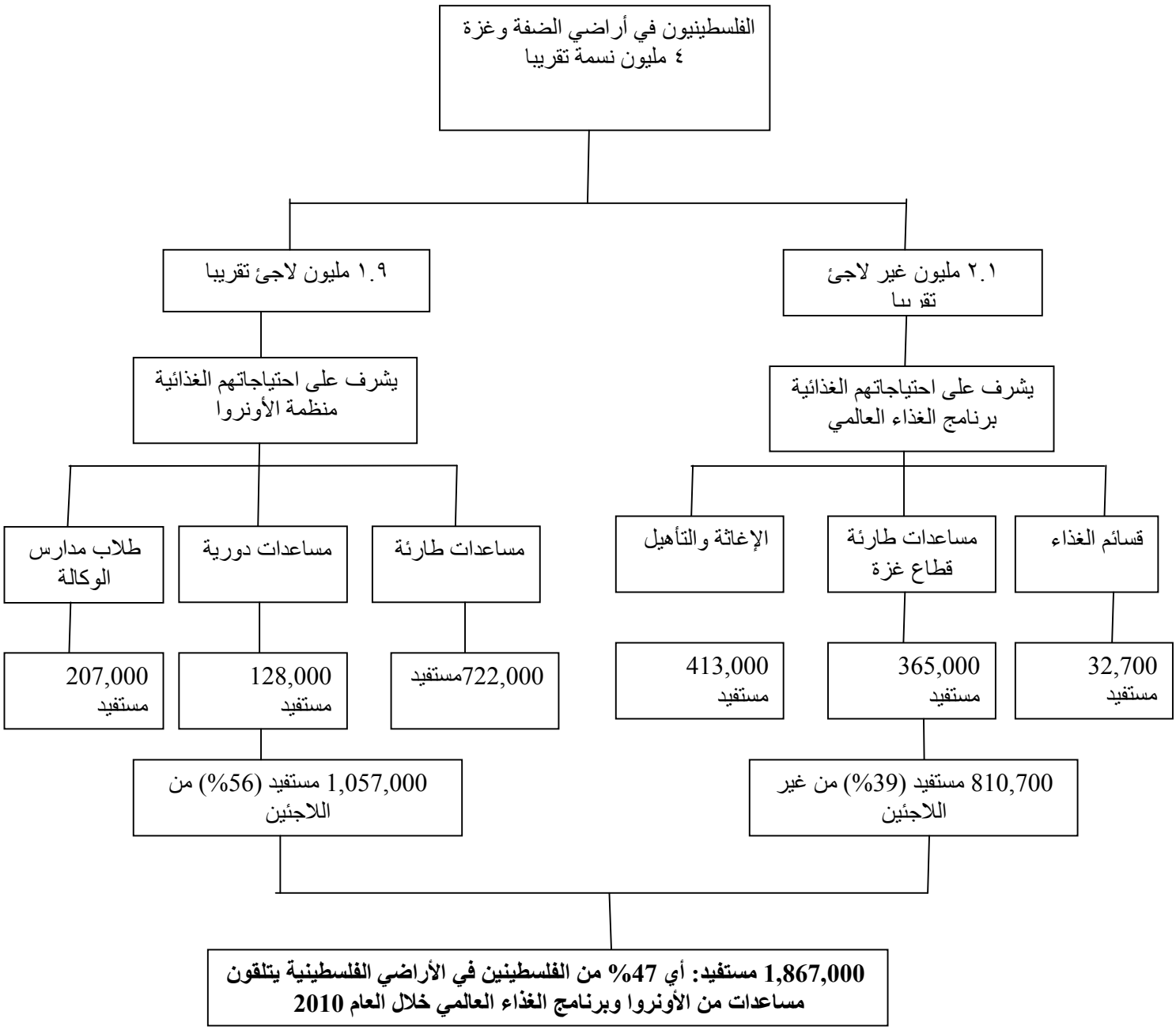

المصدر : إحصاءات السكان حتى منتصف العام ٢٠١٠ من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما احصاءات عدد اللاجئين خلال العام ٢٠١٠ فإخذت من الأونروا www.unrwa.org ، بيانات المستفيدين من برنامج الغذاء العالمي تم تجميعها من وثائق المشاريع قسام الغذاء ومساعدات طارئة ومشروع الإغاثة والتأهيل المعدلة والمتوفرة على الموقع الالكتروني لبرنامج الغذاء العالمي وبيانات المستفيدين من مساعدت الأونروا قامت الأونروا بتزويدنا.

٣-٣ أخطاء الاستهداف:-

يبين تقرير الفقر الصادر عن جهاز الاحصاء، إلى أن نسبة خطأ التضمين (leakage) وهي نسبة الأسر غير المحتاجة التي تتلقى مساعدات من إجمالي الأسر التي تحصل على مساعدات وصلت إلى 65.7 % أي أن ثلثي الأسر الفلسطينية خلال العام 2010 تتلقى مساعدات لم يكن يجب أن تتلقاها تبعاً لمعايير الاستهداف، أما نسبة خطأ نقص التغطية للعام نفسه وهي نسبة الأسر المحتاجة التي تستحق أن تتلقى مساعدات ولكنها لا تتلقاها ووصلت إلى 42.6% وهي نسبة عالية أيضا وهذه الأخطاء بحاجة إلى مراقبة وتصحيح للتقدم خطوة نحو الأمام في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.

يبلغ عدد سكان فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة) حوالي ٤.٠٥ مليون نسمة (الجهاز الإحصائي الفلسطيني ،٢٠١٠) ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينين حوالي ٤.٦٧ (بيانات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين(الأونروا)،٢٠٠٧) مليون نسمة يعيشون في دول المنطقة. وأغلب السكان هم من الشباب ويبلغ نسبة الأطفال بعمر ١٥ سنة وأقل ٤١.٩% وتبلغ نسبة الأشخاص فوق عمر ٦٥ سنة حوالي ٣% (كتاب العام ٢٠٠٩، الجهاز الإحصائي الفلسطيني) ويكشف المسح السنوي للإنفاق والاستهلاك للعام ٢٠٠٩، انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر الشديد منذ المسح السابق في العام ٢٠٠٧ وتشير النتائج إلى انخفاض في عدد الفقراء من ٣١.٢% في العام ٢٠٠٧ ل٢١.٩% في العام ٢٠٠٩ وقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر الشديد ب١٢% في العام ٢٠٠٩. وهذا يعادل ٨٦٣ ألف شخص يعانون من الفقر و٤٧٣ ألف نسمة يعانون من الفقر الشديد.

شكل رقم (٣.٥): معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العامين٢٠٠٩-٢٠١٠ من منظور الاستهلاك (%).

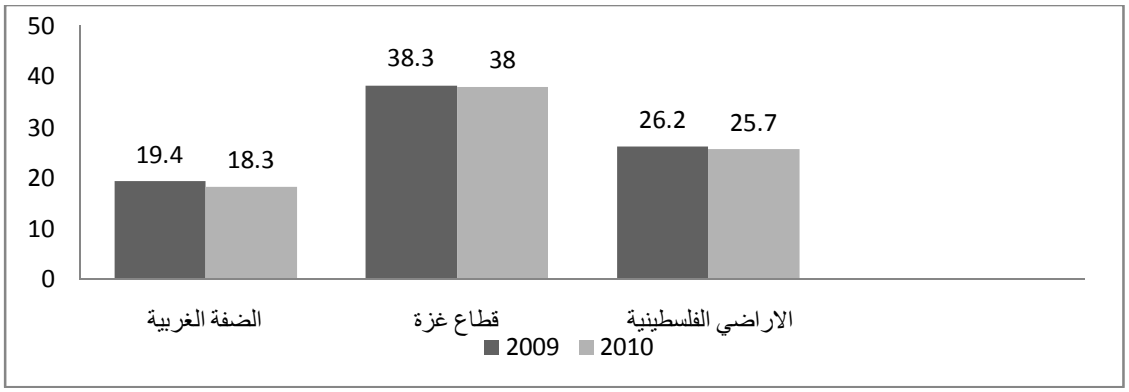

المصدر : الفقر في الأراضي الفلسطينية : تقرير النتائج الرئيسية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول ٢٠١١.

شكل رقم (٣.٦): معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ وفقا لدخل الأسرة (%).

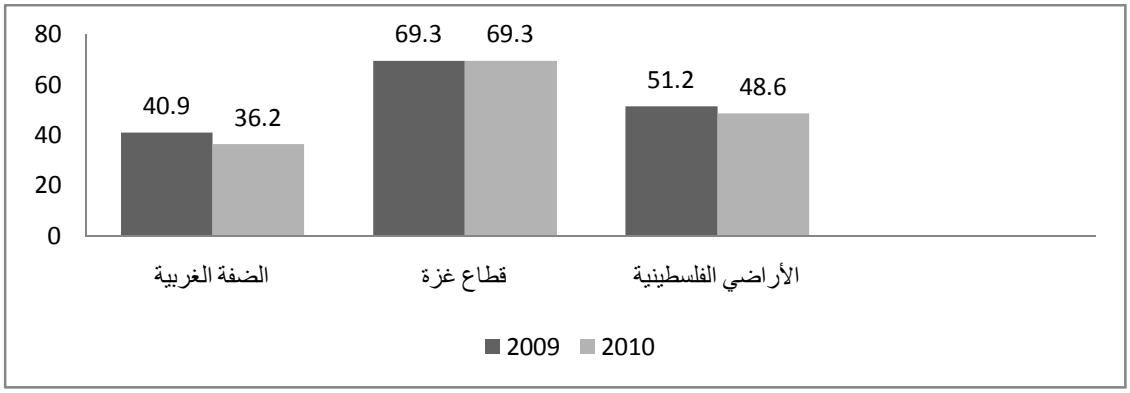

المصدر : الفقر في الأراضي الفلسطينية : تقرير النتائج الرئيسية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، أيلول ٢٠١١.

يظهر الشكل (٣.٧) التباين في مستويات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١٠، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على وضع الأمن الغذائي خلال العام 2010 مقارنة مع الأعوام السابقة حيث لا تزال 37% من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي علاوة على ذلك، فإن هناك ما لا يقل عن 12% من الأسر الفلسطينية معرّضة لانعدام الأمن الغذائي.

يقسّم شكل رقم(٣.٨) الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي، يتضح من الشكل أن معدلات انعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير في قطاع غزة (52%) مقارنة بالضفة الغربية (٢٢%) ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى الحصار الإسرائيلي الخانق الذي لا يزال مفروضاً على قطاع غزة، وتقاربت نسبة الأسر المعرّضة لانعدام الأمن الغذائي في الضفة والقطاع، حيث وصلت إلى نحو١٢%، أما الفجوة في الأسر الفلسطينية الآمنة غذائياً بين الضفة والقطاع فلا تزال كبيرة وبحاجة لردم، فبينما وصلت نسبة الأسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية إلى 41% انخفضت النسبة في قطاع غزة إلى ما لا يتجاوز ١٩%، تجدر الإشارة إلى أن تفاوت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية يزداد حدة على مستوى المناطق ووصلت أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي تقطن في جنوب قطاع غزة حيث وصلت النسبة إلى 56%أما في الضفة الغربية تواجدت أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي تقطن في جنوب الضفة (26%) لا تزال محافظات وسط الضفة الغربية تستحوذ على أقل معدلات انعدام الأمن الغذائي، حيث لم تتجاوز١٣% ومن المرجح أن تكون هذه الأسر متواجدة في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية.

شكل رقم (٣.7): مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠١٠(%)

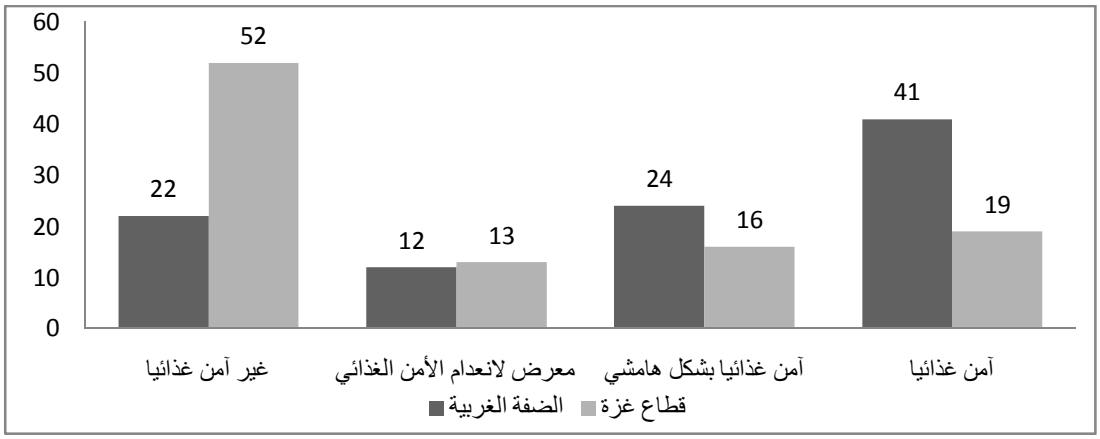

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الغذاء والزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠١٠.

شكل رقم (3.8) مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية على مستوى المناطق (٢٠١٠)

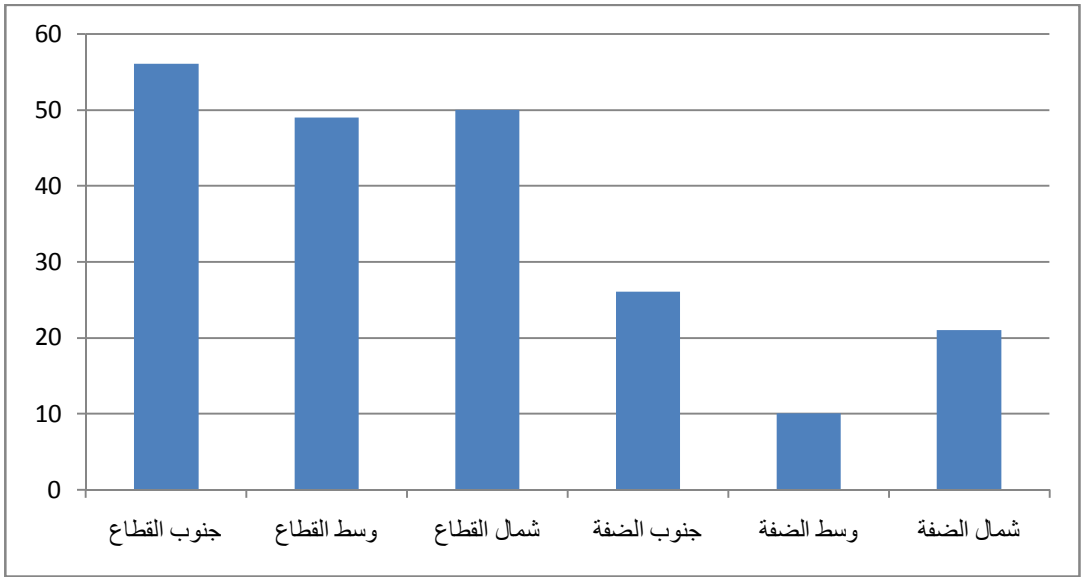

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الغذاء والزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠١٠.

١-٣-٣ التباين بين المحافظات:

إن تفاوت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا ينعكس فقط في التفاوت في مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الضفة الغربية (٢٥%) وقطاع غزة (٦٠%)، بل أيضاً يوجد تفاوت كبير فيما بين المحافظات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، انظر الشكل رقم (٣.٩) في قطاع غزة، تواجدت أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي تقطن في محافظة رفح 66%، على الرغم من موقعها الاستراتيجي على الحدود مع مصر، وبالتالي قربها من معابر المواد الغذائية

والاحتياجات الأساسية، بيد أن تقارير الأمم المتحدة أشارت إلى أن محافظة رفح كانت من أكثر المحافظات تضرراً جراء اجتياح غزة من قبل القوات الإسرائيلية خلال الفترة ٢٧ كانون أول – 18 كانون الثاني ٢٠٠٩، أما في الضفة الغربية فقد وصل التفاوت في مستويات انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من200 % بين أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي سجلت في محافظة جنين وأقل مستويات انعدام الأمن الغذائي التي وجدت في محافظة سلفيت.

أشارت منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي إلى سببين أساسيين لانخفاض مستويات انعدام الأمن الغذائي في محافظة سلفيت هما:

- زيادة اعتماد محافظة سلفيت في استهلاكها على إنتاجها الذاتي مقارنة مع المحافظات الأخرى.
- زيادة حصة متلقي المساعدات في محافظة سلفيت مقارنة مع المحافظات الأخرى، إذ بلغ معدل حصة الأسرة المتلقية للمساعدة في محافظة سلفيت 218 شيكلاً شهرياً مقارنة مع 180 شيكل معدل حصة الأسرة المتلقية للمساعدة في الضفة الغربية.

شكل رقم (٣.٩) مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى المحافظة

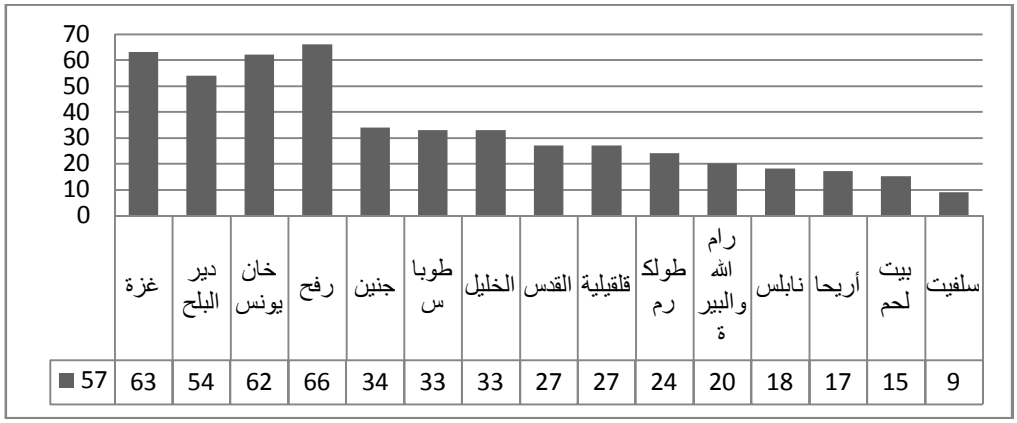

المصدر : ماس(٢٠٠٩). نشرة الأمن الغذائي، العدد ا،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله، فلسطين.

منذ الاجتياح الإسرائيلي الأخير لقطاع غزة خلال الفترة 27 كانون الأول 18 – كانون الثاني تركز جل اهتمام العاملين في مجال الأمن الغذائي على تقييم ومراقبة وضع الأمن الغذائي في القطاع، فقد قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بعمل تقييم سريع لوضع الأمن الغذائي في القطاع عقب الانسحاب الإسرائيلي واستخدم التقييمات المنهجية الوصفية في المراقبة والتحليل لتحديد احتياجات الأسر الغزّية.

يلخص الجدول رقم (٣.٨) أهم النتائج التي توصل إليها التقييم بالنسبة لوضع الأسر الغزية واحتياجاتها ما بعد الاجتياح، قسّم التقييم الأسر الغزية إلى ثلاث مجموعات رئيسة كما هو

مبين في الجدول، وشدد التقييم على ضرورة تقديم المساعدات الغذائية للمجموعات المختلفة خاصة خلال الفترة ما بعد الحرب مباشرة، والعمل على استرداد الأصول المنتجة بما في ذلك الأرض وإعادة تأهيلها، وإصلاح الدفيئات الزراعية، ومزارع الدواجن، ونظم الري، والقوارب والشباك على المدى القريب. وعلى الرغم من أن التقييم لم يتوصل إلى نتائج كمية عن عدد أو نسب الأسر التي تعاني من أوضاع مترديه، إلا أن الغرفة التجارية لقطاع غزة أكدت في تقرير صدر لها بمناسبة يوم العمال العالمي أن الحصار المفروض على غزة أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق، حيث وصلت معدلات الفقر إلى 80 % ونسبة العاطلين عن العمل إلى 65%وفقاً للتقرير.

٢-٣-٣ لجنة التنسيق للغذاء والتغذية:

منذ تم الاجتياح تشكيل مجموعة من الوكالات الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بقضايا الأمن الغذائي والتغذية (مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأونروا، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، فضلاً عن عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المهتمة، بما في ذلك معهد ماس)، لتنسيق الأمور المتعلقة بالمساعدات الغذائية والأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. وعقدت المجموعة سلسلة من الاجتماعات المنتظمة لبحث وتبادل المعلومات ذات الصلة فيما بين الجهات الفاعلة وعلى الرغم من أن المجموعة تشكلت استجابة لأزمة غزة إلا أنها ستستمر في العمل في المستقبل وستغطي الضفة الغربية أيضاً. وتعد هذه المبادرة جيدة حيث أن من شأنها توحيد الجهود فيما يتعلق بجهود تحسين الأمن الغذائي.

جدول رقم (٣.٨) أهم النتائج التي توصل إليها التقييم بالنسبة لوضع الأسر الغزية واحتياجاتها ما بعد الاجتياح

المجموعة السكانية	وصف وضع المجموعة	الاحتياجات الفورية (١-٢) شهر	الاحتياجات المستبقلية (٣-٦) اشهر
الأسر المهجرة داخليا وغيرهم من الأسر المتضررة مباشرة من الحرب	- دمرت منازلهم ويعتمدون على الآخرين للمأوى - فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي - فقدوا الأصول الإنتاجية	- تقديم المساعدات الغذائية - تقديم الدعم النقدي والمادي لتغطية تكاليف الإيجار والملابس والاحتياجات غير الغذائية(لاسيما لغير اللاجئين الذين لا يستفيدون من الخدمات المجانية).	- المساعدة في استرداد الأصول المنتجة - تعزيز برامج العمل مقابل الغذاء/النقد الموجهة نحو إصلاح الأصول الإنتاجية - إذ لم تتوفر مواد البناء يجب استمرار المساعدات الغذائية
الأسر المتضررة بشكل غير مباشر من الحرب	- فقدوا وظائفهم. -يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل أقوى	- تقديم المساعدات الغذائية. - توفير فرص عمل مؤقتة (العمل مقابل النقد.)	-تعزيز برامج العمل مقابل الغذاء/النقد، والمساعدة في العثور على فرص العمل.
الأسر المستضيفة لعائلات مهجرة	- يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل أقوى. - مصادر دخل محدودة.	-تقديم الدعم العيني والنقدي لتلبية الاحتياجات غير الغذائية. -المساعدات الغذائية المؤقتة	-إذا طالت مدة الاستضافة، يتوجب إشراك العائلات المستضيفة في برامج المساعدات النقدية والغذائية

٤-٣ الفقر في الأراضي الفلسطينية:-

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الثاني 2010 ، باقتراح استبدال المنهجية المتبعة لحساب معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، وتؤدي المنهجية الجديدة إلى تقليص كبير في نسبة الأسر الفقيرة، وسنعرض فيما يلي إلى أسلوب الحساب القديم قبل تقديم التعديلات على المنهجية والمبررات وراء التعديلات المقترحة وتحديد معدلات الفقر في المنهجية القديمة، تم في العام 1997 تشكيل فريق وطني متخصص لصياغة تعريف رسمي للفقر في الأراضي الفلسطينية.

ولقد اقترح الفريق وضع خطين للفقر، خط للفقر الشديد وخط للفقر العادي وتم التمييز بين الخطين بالعلاقة مع السلع والخدمات في سلّة الاستهلاك التي يتم على أساسها إجراء الحساب إذ يتعلق خط الفقر الشديد بالإنفاق على سلة استهلاك تضم سلع الحاجات

الأساسية فقط (المأكل والملبس والمسكن) في حين تضم سلة استهلاك خط الفقر العادي السلع السابقة بالإضافة إلى سلع ضرورية أخرى مثل العلاج والتعليم والمواصلات وغيرها، من ناحية ثانية فإن الفقر يتم حسابه بالعلاقة مع الإنفاق الشهري على الاستهلاك وليس بالعلاقة مع الدخل، إذ أن الإنفاق أكثر دقة من الدخل للتعبير عن الفقر نظراً لأن الإنفاق يأخذ بالاعتبار إمكانية استخدام المدخرات أو القروض لتمويل الاستهلاك أخيراً فإن مستويات الفقر كان يتم حسابها بالعلاقة مع" الأسرة المرجعية" وهذه عبارة عن أسرة من ستة أفراد (أبوين وأربعة أطفال) أي أن معدل الفقر هو معدل أسري وليس بالنسبة للأفراد كان معدل الفقر يحسب بالطريقة التالية:

- اعتماداً على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسر يتم تقسيم الأسر إلى ٢٠ مجموعة متساوية) كل منها تضم 5% من إجمالي الإنفاق (بدءاً من الأفقر) أي الأقل إنفاقاً على سلع سلة الاستهلاك المذكورة سابقاً (وانتهاء بالأغنى ثم يتم تحديد نسبة الأسر التي تقوم بإنفاق مبلغ يقل عن ٦٠% من متوسط إجمالي إنفاق الأسر الفلسطينية على سلع سلّة الاستهلاك) الأساسى أي سلّة استهلاك خط الفقر الشديد (أو سلّة الاستهلاك الموسعة).

كافة الأسر التي يبلغ إنفاقها أقل من ٦٠% من المتوسط كان يتم اعتبارها فقيرة، على سبيل المثال، بلغ متوسط إنفاق كافة الأسر الفلسطينية على سلع سلّة الاستهلاك الأساسية نحو 1,900 شيكل شهرياً في العام 1997 نسبة ٦٠% من هذا المتوسط تم اعتبارها حد خط الفقر الشديد 1,141 شيكل وبالتالي تم اعتبار كافة الأسر التي تنفق مبلغاً أقل من هذا على السلع الأساسية أنها أسر تحت خط الفقر الشديد، خط الفقر العادي في العام ذاته تم تحديده على مستوى 1,390 شيكل.

يوضح العرض السابق للمنهجية القديمة أن معدلات الفقر تتبدل على ضوء التحول في الإنفاق على الاستهلاك بين عام وآخر، وأن الفقر في هذه المنهجية هو مفهوم نسبي ويحاجج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن استخدام هذه المنهجية يحول بين صانعي السياسة وبين قياس تأثير سياساتهم على تخفيض معدل الفقر طالما أن خط الفقر هو خط نسبي وليس مطلق، خطوط الفقر تبعاً للمنهجية الجديدة ويقترح الجهاز المركزي للإحصاء منهجية جديدة لتحديد خط الفقر وتنص هذه المنهجية على تثبيت خط الفقر في العام 1997 واعتماد هذا المستوى كخط فقر وطني، خط الفقر الشديد =١,١٤١ شيكل شهرياً للأسرة المرجعية، وخط الفقر العادي 1,390 شيكل شهرياً للأسرة المرجعية (على أن

يتم زيادة قيمة خطوط الفقر هذه على ضوء معدلات التضخم سنوياً تبعاً للأرقام القياسية لأسعار المستهلك).

ويتيح هذا الأسلوب الجديد أيضا إمكانية استخدام مستويات أسعار مختلفة في المناطق المختلفة من الأراضي الفلسطينية، إذنظراً لأن سكان الضفة الغربية يواجهون أسعاراً أعلى من متوسط الأسعار على المستوى الوطني، في حين يواجه سكان قطاع غزةأسعاراً أدنى، فإن قيمة خط الفقر الوطني الإسمية يمكن إذن أن تختلف من مكان إلى آخر، القيمة الحقيقية تظل ذاتها (أن أخذ القيمة الشرائية للشيكل بعين الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى تخفيض عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر).

أخيراً، تقترح المنهجية الجديدة أن يتم حساب معدلات الفقر بالنسبة للأفراد وليس للأسرة . وهذا في الواقع يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر نظراً لأن عدد أفراد العائلات الفقيرة دائماً ما يكون أكبر من عدد أفراد العائلات الغنية.

أدى تطبيق المنهجية الجديدة إلى تخفيض كبير في قيمة خط الفقر للأسرة المرجعية في الأراضي الفلسطينية، وأدى هذا بدوره إلى انخفاض حاد في معدل الفقر ويعرض الجدول (٣.٩) قيم خطوط الفقر ومعدلات الفقر تبعا للمنهجيتين خلال عدد من السنوات، ويتوجب الانتباه إلى أن معدلات الفقر في المنهجية الجديدة هي للأفراد في حين أنها للعائلات في المنهجية القديمة، انخفضت قيمة خط الفقر من 2,300 شيكل للأسرة إلى 1,981 شيكل في العام 2006 مثلا ومن الملفت للنظر أن الانخفاض في مستويات الفقر اقتصر على قطاع غزة فقط، في حين لم ينخفض معدل الفقر في الضفة الغربية إلا بشكل طفيف ويثير تطبيق المنهجية الجديدة وتوقيت تطبيقها عدداً من الأسئلة، ولقد تم طرح هذه الأسئلة بقوة من قبل منظمات المجتمع الأهلي وليس هناك ما يدعو للاستغراب في هذا، إذ أن تطبيق منهجية تؤدي إلى تقليص نسبة الفقر بشكل كبير لا بد وأن تدعو إلى التساؤل وبعض الدهشة.

لنأخذ العام 2009 على سبيل المثال، بلغ عدد الأسر الفلسطينية للعام 2009 نحو 694 ألف أسرةوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هذا يعني أن عدد الأسر الفقيرة وفقاً للمنهجية القديمة بلغ نحو 312 ألف أسرة (٤٥%) من 694 ألف أسرة (وبما أن متوسط أفراد العائلة الفلسطينية الواحدة بلغ 5.8 فرد للعام 2009 ، فهذا يعني أن نحو ١,٨ فرد فقير خلال العام ٢٠٠٩ بأن٣١٢ ألف أسرة متوسط عدد أفرادها 5.8 فرد (أما وفقاً

للمنهجية الجديدة فإن معدل الفقر بين الأفراد بلغ ٢٢% في ذات العام، أي أن عدد الفقراء بلغ 880 ألف شخص (٢٢%) من 4 مليون عدد السكان الفلسطينيين) .

والسؤال هنا كيف وأين اختفى الـ 920 ألف فقير؟ من ناحية ثانية، فإن تقلص الفقر يجب أن يترافق منطقياً مع تحسن في مؤشرات الرفاه الأخرى، مثل انخفاض معدل البطالة مثلاً وهذا في الواقع لم يحدث بل على العكس أن هناك ما يدلل على أن مؤشرات مستويات الحياة تدهورت بشدة في السنوات الأخيرة في قطاع غزة بشكل خاص.

لذا فمن المثير للدهشة أن يتم اقتراح انخفاض معدلات الفقر في ظل ذلك التدهور الشديد في مؤشرات الرفاه، لعل أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يؤدي اعتماد المنهجية الجديدة إلى خلق انطباع بأن تحسناً طرأ على رفاه المجتمع، وأن يقود هذا بالتالي إلى التراجع عن أولوية محاربة الفقر.

وتعزو الباحثة ذلك بأنه لا شك أن لدى جهاز الإحصاء مبررات تقنية مهمة لاستبدال المنهجية القديمة واعتماد منهجية جديدة أكثر دقة وأكثر تعبيراً عن واقع الأحوال ولكن أثار التوقيت الذي اختاره الجهاز للإعلان عن منهجيتها الجديدة الكثير من الضجة، إذ أن اعتماد منهجية جديدة يعني أن هناك أرقاماً جديدة كلياً لا تقبل المقارنة مع السابق ولعل مجمل هذه الاضطرابات هي ما دفع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتراجع مؤقتاً عن اعتماد هذه المنهجية الجديدة لقياس الفقر في الأراضي الفلسطينية

جدول رقم (٣.٩) مستويات الفقر في الاراضي الفلسطينية وفقاً لمنهجية احتساب الفقر قبل وبعد التعديل

	وفقا للمنهجية القديمة				وفقا للمنهجية الجديدة			
السنة	خط الفقر بالشيكل	معدل الفقر بالاراضي الفلسطينية(%)	معدل الفقر الضفة الغربية(%)	معدل الفقر قطاع غزة(%)	خط الفقر شيكل	معدل الفقر الأراضي الفلسطينية(%)	معدل الفقر الضفة الغربية(%)	معدل الفقر قطاع غزة(%)
٢٠٠٥	2,143	29.5	22.3	43.7	1,907	24.3	24.3	28.4
٢٠٠٦	2,300	30.8	24.19.1	50.7	1,981	24.31.2	23.3	30
٢٠٠٧	2,362	30.3	37.9	51.8	2,017	21.9	22.3	49.5
٢٠٠٩	–	37.9		65.1	2,278		17	33.2

المصدر: بيانات المنهجية القديمة (٢٠٠٥،٢٠٠٦،٢٠٠٧)، تقارير الفقر المختلفة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات المنهجية الجديدة والعام٢٠٠٩، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي الفلسطيني، أهم معالم الفقر وفقا للمنهجية الجديدة تشرين ثاني٢٠١٠.

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

- لم يؤثر الهدوء النسبي الذي ساد الأراضي الفلسطينية ما بعد ٢٠٠٣ على معدل الفقر الأراضي الفلسطينية فقد بقي هذا المعدل مرتفعا ويعود ذلك إلى الآثار السلبية لجدار الفصل العازل على قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى صعوبة العمل في إسرائيل وعدم توفر البديل في الأراضي الفلسطينية.
- كان للحصار الاقتصادي الذي فرض على الأراضي الفلسطينية في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وما زال مستمرا على قطاع غزة أثر في تدهور الأوضاع الاقتصادية حيث بقيت شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني تعاني من الفقر ويوضح الشكل رقم (٣.١٠) معدلات الفقر خلال ١٩٩٥-٢٠٠٧.

شكل رقم (٣.١٠) : معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

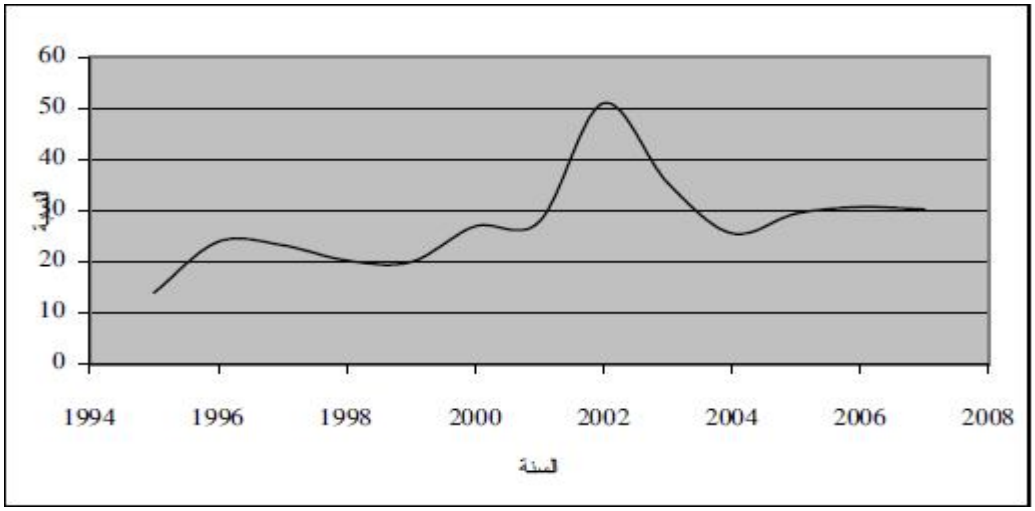

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين ١٩٩٨، تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦، ٢٠٠٥ و أخذت بيانات السنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٠، ١٩٩٦، ١٩٩٥ من البنك الدولي.

3-5 مستوردات الغذاء والحبوب:

كثر الجدل في الأدبيات حول الأثر المتوقع للمساعدات الغذائية على المستوردات الغذائية من الخارج وبصورة أكثر تحديدا تركز الجدل حول إمكانية أن تكون المساعدات بديلا للمستوردات أم مكملا لها ونعطي في هذا الجزء وصفا للتغيرات في قيمة المستوردات من المواد الغذائية بشكل عام، ومن الحبوب بشكل خاص ولغايات المقارنة سنعرج على قيمة الصادرات من هاتين المجموعتين للحديث عن الميزان التجاري لكل منهما.

قبل إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام ١٩٩٣ الذي سبق قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، اعتاد جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي على إصدار بيانات تتعلق ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن هذا الجهاز لم يكن يصدر بيانات سنوية تفصيلية حول قطاع التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة بتفصيلاتها المتعارف عليها دوليا بل إن ما كان يصدره كان عبارة عن قيمة الصادرات والمستوردات الكلية وعليه تقتصر السلسلة الزمنية المتوفرة حول بيانات المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية بصورة عامة والحبوب بصورة خاصة على الفترة الزمنية ١٩٩٦-٢٠١٠ والتي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ونقدم في الجزئين التاليين وصفا للتغيرات في مستوردات الأراضي الفلسطينية من هاتين المجموعتين السلعيتين الهامتين.

١-٥-٣ المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية:

يستعرض جدول رقم (٣.١٠) قيمة المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧ يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن معدل قيمة المستوردات السنوي من المواد الغذائية بلغ حوالي ٤١٧ مليون دولار خلال الفترة قيد الدراسة، كما يلاحظ أن قيمة المستوردات منها كانت متذبذبة خلال تلك الفترة ففي حين كانت حوالي ٤٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٦، غير أنها وصلت إلى أعلى مستوى له عام ١٩٩٩، حيث بلغت ٥٢٣ مليون دولار، أما أقل مستوى لقيمة المستوردات من المواد الغذائية، فقد كانت في عام الاجتياحات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية وإعادة احتلالها في العام ٢٠٠٢ وكذلك في العام الذي يليه، حيث انخفضت إلى ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار.

لاشك أن هذه التذبذبات ترتبط بالعوامل السياسية والعسكرية التي أثرت بدورها على النشاط الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام، فإن قيمة الدخل المحلي الإجمالي كانت متذبذبة خلال نفس الفترة فقد وصلت قيمته إلى أدنى مستوى لها في نفس العامين ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ حيث تراجعت القيمة الحقيقية له إلى أقل من ثلاثة مليارات دولار بعد أن كانت قد وصلت إلى ما يقارب خمسة مليارات في العام ١٩٩٩.

وغني عن القول أن قيمة الدخل المحلي الإجمالي هي إحدى محددات الطلب على المستوردات من الخارج وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الدخل المحلي الإجمالي خلال الأعوام الأخيرة، غير أن هذا المستوى لم يعد بعد لمستواه قبل سنوات الانتفاضة الثانية ولا حتى بقيمته الإسمية.

وعلى سبيل المقارنة، يستعرض الجدول رقم (٣.١٠) قيمة الصادرات من المواد الغذائية لنفس الفترة الزمنية وكما هو حال التذبذبات في المستوردات الغذائية يلاحظ أيضا مدى التذبذبات في قيمة الصادرات منها وعلى وجه التحديد فإن أقل قيمة للصادرات الغذائية كانت ٢٧ مليون دولار في عام الاجتياحات ٢٠٠٢، وهي أقل من نصف قيمتها خلال الأعوام التي سبقت الانتفاضة مباشرة وعند مقارنة قيمة المستوردات مع قيمة الصادرات خلال الفترة قيد الدراسة، يتضح أن قيمة المستوردات من المواد الغذائية تصل إلى أضعاف قيمة الصادرات منها حيث تصل بالمعدل إلى حوالي تسعة أضعاف أو أن معدل قيمة الصادرات السنوية منها لا يساوي سوى ١٣% من حجم المستوردات، وقد يصل في بعض الأعوام إلى ثلاثة عشر ضعفا، إن ذلك يعني أن الميزان التجاري للمواد الغذائية يعاني من عجزا دائما وكبيرا شأنه بذلك شأن الميزان التجاري العام (انظر الفرق الكبير بين حجم المستوردات والصادرات الغذائية في الشكل ٣.١١).

جدول رقم(٣.١٠): قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من المواد الغذائية (١٩٩٦-2010)

مليون دولار

السنة	حجم المستوردات	حجم الصادرات	المستوردات إلى الصادرات	الصادرات إلى المستوردات
١٩٩٦	٤٢٢.٩	٤٨.٦	٨.٧	٠.١١
١٩٩٧	٤٨٨.٢	٥٧.٢	٨.٥	٠.١٢
١٩٩٨	٤٤٧.٦	٦٢.١	٧.٢	٠.١٤
١٩٩٩	٥٢٤.٣	٦٠.٩	٨.٦	٠.١٢
٢٠٠٠	٤٣١.٨	٨٤.٦	٥.١	٠.٢٠
٢٠٠١	٤٠٨.٦	٣٤.١	١٢.٠	٠.٠٨
٢٠٠٢	٣٢٤.٦	٢٧.٠	١٢.٠	٠.٠٨
٢٠٠٣	٣٠٥.٢	٣٤.٢	٨.٩	٠.١١
٢٠٠٤	٤٧٠.٣	٣٥.٩	١٣.١	٠.٠٨
٢٠٠٥	452,2	٣٦.٢	١٢.٨	٠.٠٨
٢٠٠٦	464,6	٣٨.٣	١١.٦	٠.٠٩
٢٠٠٧	493,2	٦٨.٥	٦.٦	٠.١٥
٢٠٠٨	513,5	63,1	8.1	0.12
٢٠٠٩	628,4	61,3	10.2	0.09

٢٠١٠	703,6	79,4	8.8	0.11
المعدل السنوي	٥٦٥.٥	٦٣.٥	٩.٠٥	٠.١١

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات، الإحصاءات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الإحصاءات التراكمية-http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3566&lang_ar-Jo

صدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التجارة الخارجية المرصودة *للسلع لشهر نيسان، ٢٠١٢

الصادرات:

انخفضت الصادرات الفلسطينية خلال شهر نيسان من عام ٢٠١٢ بنسبة ٤,١% مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت بنسبة ٦,١% مقارنة مع شهر نيسان من عام 2011 ، حيث بلغت قيمتها حوالي 60.7 مليون دولار أمريكي.

انخفضت الصادرات إلى إسرائيل بنسبة ٢,٥% كما ارتفعت إلى باقي دول العالم بنسبة ٦,٣% خلال شهر نيسان 2012 بالمقارنة مع الشهر السابق، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل ٨٧,٥% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر نيسان 2012 .

الواردات:

ارتفعت الواردات الفلسطينية في شهر نيسان 2012 بنسبة ٦,٧% مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت بنسبة 16.8 عن شهر نيسان من عام 2011 حيث وصلت قيمتها إلى367.5 مليون دولار أمريكي.

ارتفعت الواردات من إسرائيل خلال شهر نيسان2012 بالمقارنة مع الشهر السابق بنسبة 4,3 بينما ارتفعت الواردات من باقي دول العالم بنسبة 15,0% وشكلت الواردات من إسرائيل 67,1% من إجمالي قيمة الواردات لشهر نيسان ٢٠١٢.

صافي الميزان التجاري للسلع المرصودة:

أما الميزان التجاري والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد سجل ارتفاعا في قيمة العجز بنسبة ٩% خلال شهر نيسان 2012 مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفض بنسبة ١١,٤% مقارنة مع الشهر المناظر من عام 2011 حيث وصل العجز إلى ٣٠٦,٩ مليون دولار أمريكي.

شكل رقم(٣.١١): قيمة المستوردات والصادرات من المواد الغذائية (١٩٩٩-٢٠١٢): مليون دولار

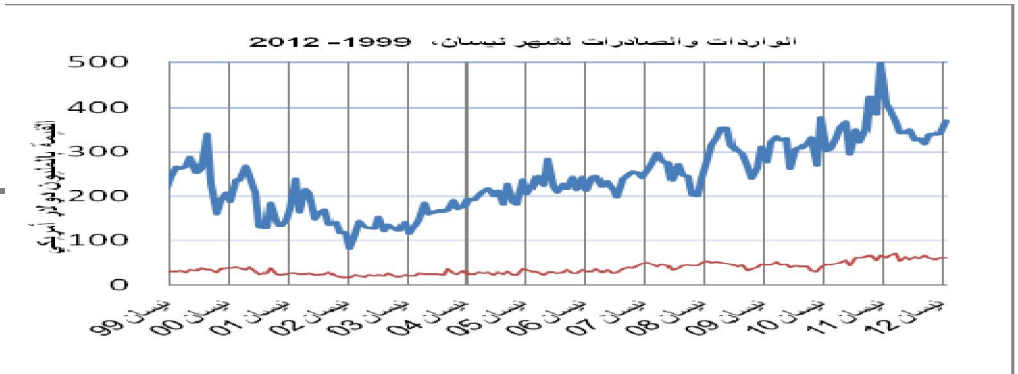

٣-٧ الرقم القياسي للأسعار:

المصدر: الجهاز المركزي الإحصائي، ٢٠١٢

المصدر: الجهاز الإحصائي الفلسطيني،٢٠١٢

٣-٦ الرقم القياسي للأسعار:

هناك اختلاف في تحليل أثر المساعدات الغذائية على مستوى أسعار المواد الغذائية فبينما يرى بعض المحللين أن المساعدات الغذائية تقلل من مستويات الأسعار، فإن البعض الآخر وعلى العكس تماما، يرى أن المساعدات تعمل على زيادة مستوى الأسعار.

ويعرض شكل رقم (٣.١٢) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ولأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة ويلاحظ من الشكل مدى الارتباط بين الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، حيث يتزايد هذان المؤشران بصورة متلازمة مع مرور الزمن، ومن خلال الشكل يمكن تقسيم الفترة الزمنية ١٩٨٨-٢٠٠٧ إلى ثلاث فترات فرعية، تقع الفترة الأولى ما بين ١٩٨٨-١٩٩٣حيث نجد أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أعلى من الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية، أما في الفترة الثانية ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٠ فتقاربت نسبة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك مع الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية، وفي الفترة الثالثة من ٢٠٠١-٢٠٠٧ عادت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لتصبح أعلى من الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية بشكل واضح.

وخلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فقد شهد العالم ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية والتي انعكست على أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقد صنف تقرير لبرنامج الغذاء العالمي صدر في تموز ٢٠٠٨ الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة ٣٠ من بين البلدان الأكثر تأثرا من موجه ارتفاع الأسعار العالمية (منظمة الغذاء العالمي،٢٠٠٨).

أشار مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الزراعة والأغذية (شباط) 2009 ، إلى أن 96% من الأسر الفلسطينية تأثرت بشكل سلبي من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ على الرغم من تأثر الأراضي الفلسطينية بشكل واضح بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية خلال العام 2007 إلا أن الانخفاض في أسعار المواد

الغذائية في الأسواق العالمية منذ منتصف العام 2008 ، لم ينعكس بنفس الدرجة على أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية لم يتجاوز معدل الانخفاض في مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية ٢% خلال أيار 2009 مقارنة مع أيلول٢٠٠٨، بينما تعدى الانخفاض 17 % في الأسواق العالمية للفترة نفسها. ويمكن إرجاع الانخفاض الطفيف في مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

أولاً : إن الانخفاض في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وارتفاع عرض الحبوب العالمي انعكس إيجابياً على أسعار المواد الغذائية في الدول المتقدمة، دون أثر مشابه على أسعار المواد الغذائية في الدول النامية (بما فيها الأراضي الفلسطينية).

ثانياً: إن مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية عاود الارتفاع مجدداً منذ آذار 2009 وهو ما انعكس مباشرة على أسعار المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية، لعل الدافع الرئيسي وراء عودة أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية للارتفاع مجدداً هو تقرير منظمة الزراعة والأغذية الذي صدر في أوائل نيسان 2009 والذي يتوقع أن ينخفض إنتاج الحبوب العالمي بمقدار 3.1% للموسم ٢٠٠٩، مع العلم أن المنظمة نفسها / الزراعية 2008 أصدرت تقريرا في كانون أول ٢٠٠٨ تتوقع زيادة في إنتاج الحبوب العالمي بمقدار 5.4 % للموسم الزراعي.

ثالثاً: أثر الحصار الجائر والاجتياح الإسرائيلي الأخير27 كانون أول – 18 كانون ثاني الذي انعكس بشكل ملحوظ على أسعار المواد الغذائية في قطاع غزة بشكل خاص، حيث تجاوز مؤشر أسعار المواد الغذائية في قطاع غزة ١٤٧ نقطة خلال شهر أيار، بينما لم يتعدى 132 نقطة للشهر نفسه بالضفة الغربية (انظر شكل رقم٣.١٣).

العرض السابق يعيد تأكيد نزعة تكررت مراراً في السابق وهي أن ارتفاع الأسعار في السوق العالمية يؤدي مباشرة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية، في حين أن انخفاض الأسعار في السوق العالمية لا ينعكس بنفس الدرجة والتوقيت في السوق الفلسطينية.

أما عن سنة ٢٠١٠ فقد شهد مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقلباً مستمراً خلال النصف الأول من العام ٢٠١٠، (انظر الشكل رقم ٣.١٤) مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مفصلاً في الضفة الغربية والقطاع كل على حده، وصل التباين في معدل مؤشر أسعار المواد الغذائية بين الضفة والقطاع إلى أكثر من (٦) نقاط خلال كانون ثاني من العام٢٠١٠ ، (١٤٢ نقطة في الضفة مقابل

148نقطة في القطاع) مع الملاحظة أن هذا التباين كان أعلى خلال العام ٢٠٠٩ فقد وصل إلى أكثر من 12 نقطة، ومن الجدير بالذكر أن هذا الارتفاع والانخفاض في مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما هو إلا مرآة لمؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وبما أن معظم السلع الغذائية الأساسية في السوق الفلسطينية هي سلع مستوردة، فإن ارتفاع وانخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ينعكس مباشرة على السوق الفلسطينية.

أما عن سنة ٢٠١١ فقد شهد النصف الأول من العام 2011 بعض التراجع في مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية ليسجل 145,9 نقطة خلال حزيران مقارنة مع 147 نقطة في كانون الثاني من نفس العام، إلا أنه عاود الارتفاع منذ النصف الثاني من العام ليسجل 151 نقطة في تشرين الثاني من نفس العام يظهر الشكل رقم (٣.١٥) التباين في تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١١ وصل هذا التباين أعلى قيمة له في شهر شباط حيث (بلغ 8 نقاط 154) نقطة في الضفة الغربية مقابل 146 نقطة في قطاع غزة (وقد اختفى هذا التباين تقريباً خلال الربع الثالث من العام، لتبدأ الفجوة بالاتساع من جديد خلال الربع الرابع من نفس العام، ومن المهم ملاحظة أن الشكل هو مؤشر لتطور زيادة أو انخفاض أسعار المواد الغذائية وهو لا يعكس بالطبع درجة التباين بين الأسعار في المنطقتين.

شكل (٣.١٢) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ولأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال ١٩٨٨-٢٠٠٧

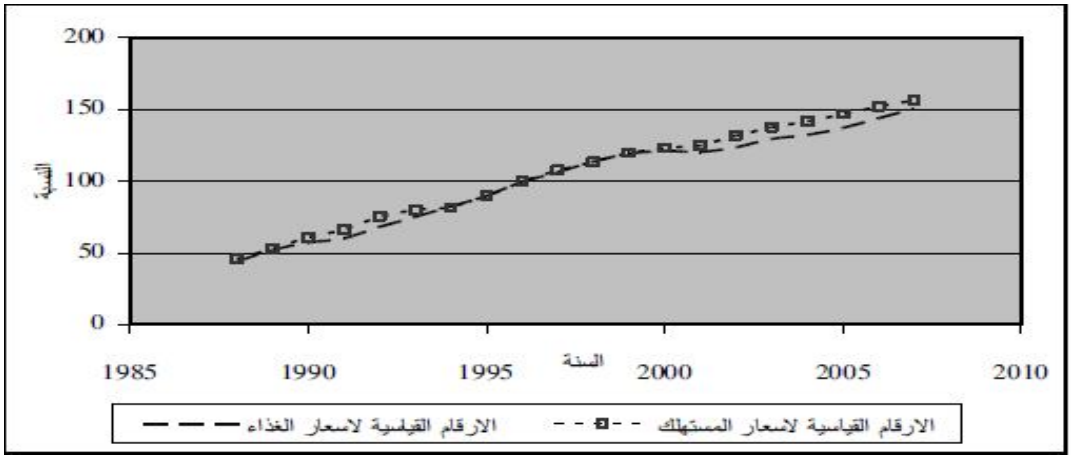

المصدر: البيانات ل(١٩٨٨-١٩٩٣): الجهاز الإحصائي المركزي الإسرائيلي، قضايا مختلفة، والمجموعة الإحصائية الإسرائيلية، القدس. www.cbs.gov.il

البيانات ل(١٩٩٤-٢٠٠٧): الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني ، المجموعة الإحصائية الفلسطينية، قضايا مختلفة www.pcbs.gov.ps .

شكل (٣.١٣) مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة

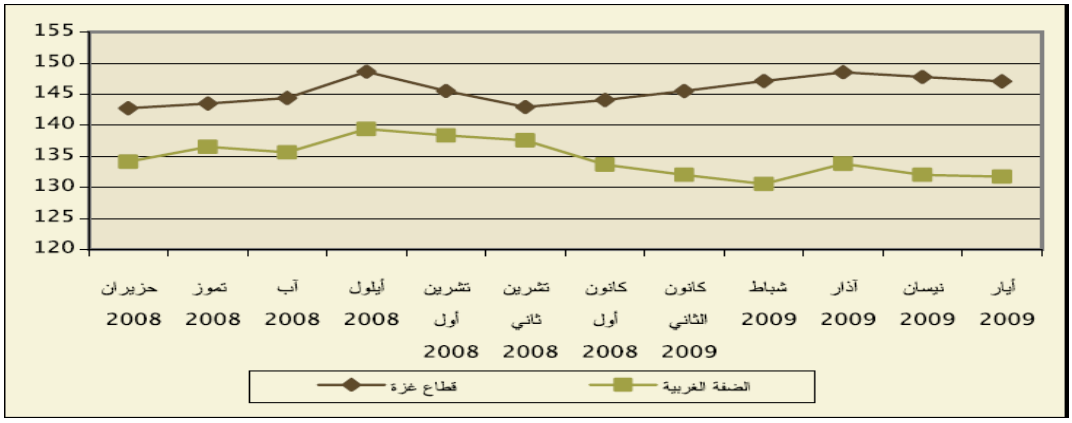

المصدر: الجهاز المركزي الإحصائي، ٢٠٠٩

شكل (٣.١٤) مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠

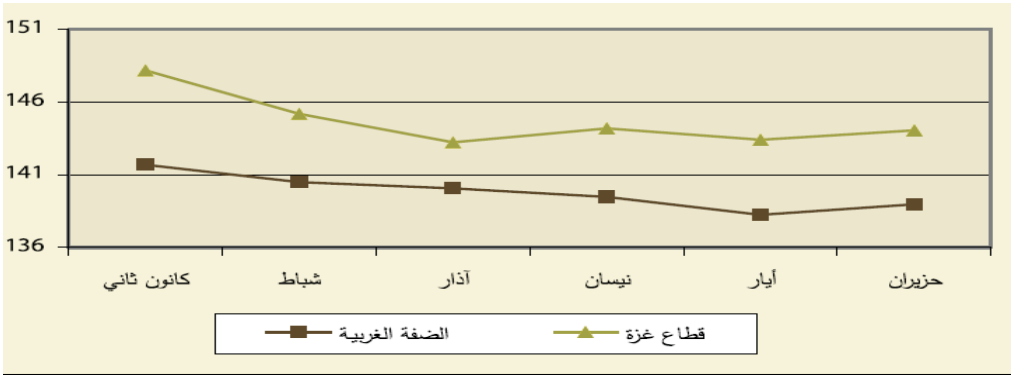

المصدر: الجهاز المركزي الإحصائي، ٢٠١٠

شكل(٣.١٥) مؤشر الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١١

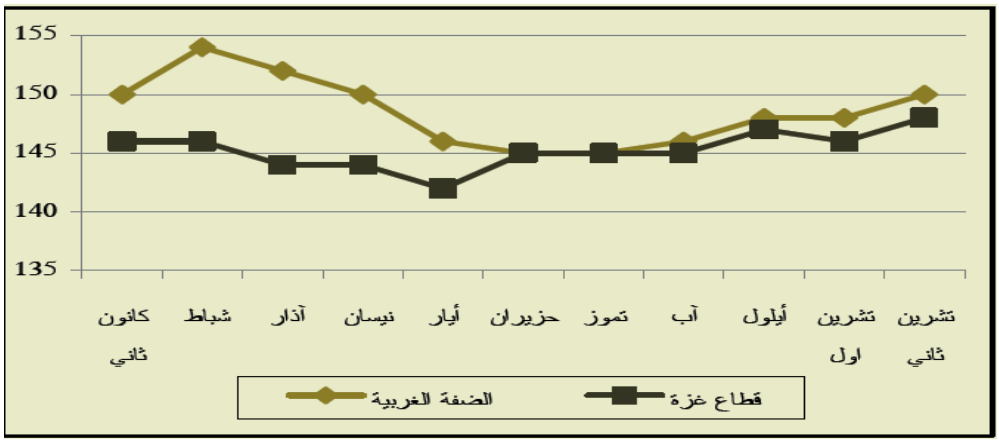

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠١١- رام الله – فلسطين – بيانات غير منشورة.

٧-٣ البطالـة:

يختلف المحللون الاقتصاديون فيما بينهم أيضا حول أثر المساعدات الغذائية على مستويات البطالة، فبينما يرى البعض أن لهذه المساعدات أثرا إيجابيا في التخفيف من مشكلة البطالة خاصة إذا كانت المساعدات على صورة غذاء مقابل عمل أو مقابل تدريب، يرى البعض الآخر أن هذه المساعدات يمكن أن تفاقم مشكلة البطالة إذا كانت المساعدات على صورة غذاء يقدم بالمجان.

يعرض شكل رقم(٣.١٦) نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية ١٩٨٨- ٢٠٠٧ ومن خلال الشكل يمكن الحديث عن ثلاث ملاحظات هامة:

أولا: التذبذب في نسب البطالة، حيث يلاحظ ميل هذه النسبة إلى الارتفاع في عام من الأعوام، ثم تعود إلى الانخفاض مباشرة في العام الذي يليه، ويمكن ربط هذه الظاهرة بالظروف السياسية في المنطقة والتي تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي العام بما فيه نسبة البطالة.

ثانيا: يمكن تقسيم هذه الفترة الكلية إلى أربع فترات فرعية، الفترة الأولى ١٩٨٨-١٩٩٢، حيث يلاحظ تدني نسبة البطالة بالرغم من اندلاع الانتفاضة الأولى فقد بقي سوق العمل في إسرائيل مفتوحاً أمام العمالة الفلسطينية في تلك الفترة وقفزت نسبة البطالة في العام ١٩٩١ إلى مستوى أعلى من نسبتها في الأعوام السابقة، فوصلت إلى ١٠.٣% مقارنة مع ٣.٦% في ١٩٩٠ وذلك بسبب حرب الخليج وسياسة الإغلاقات التي سادت تلك الفترة، ولكن نسبة البطالة عادت وانخفضت إلى ٤.٧% في العام ١٩٩٢، أما الفترة الثانية ١٩٩٣-١٩٩٧، وهي الفترة التي شهدت توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية نلاحظ أن نسبة البطالة خلال هذه الفترة كانت متذبذبة بين صعود وهبوط حيث

ارتفعت إلى ٢٣.٨% عام ١٩٩٦، ويمكن تفسير ذلك بالتضييق الذي بدأت تمارسه سلطات الاحتلال على حرية الحركة ودخول العمال وتحديد تصاريح العمل داخل سلطات الاحتلال على حرية الحركة ودخول العمال وتحديد تصاريح العمل داخل إسرائيل، أضف إلى ذلك ازدياد عدد العاملين الأجانب (تايلانديين ورومانيين وهنود) في إسرائيل كبديل للعمالة الفلسطينية، الأمر الذي ساهم أيضا في ارتفاع نسبة البطالة (فرسخ، ١٩٩٨).

أما خلال الفترة الثالثة ١٩٩٨-١٩٩٩، فقد انخفضت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية بسبب الاستقرار النسبي بعد دخول السلطة الوطنية وإنشاء مؤسساتها التي امتصت جزءا كبيرا من العمالة الفلسطينية في قطاعاتها المدنية والأمنية، كما ساهم الاستقرار أيضا في دخول استثمارات جديدة، مما أدى إلى ازدهار القطاع الخاص، وبالتالي فتح المجال أمام فرص عمل جديدة، وتقع الفترة الرابعة والأخيرة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧ وهي فترة انتفاضة الأقصى حيث بلغت البطالة ذروتها في العام ٢٠٠٢ بنسبة ٣١.١% بسبب الاجتياح والحصار، لتنخفض بعد ذلك بنسبة بسيطة في الأعوام اللاحقة حيث بلغت في ٢٠٠٧ ما نسبته ٢١.٥%.

شكل رقم(٣.١٦) البطالة في الأراضي الفلسطينية (١٩٨٨-٢٠٠٧)

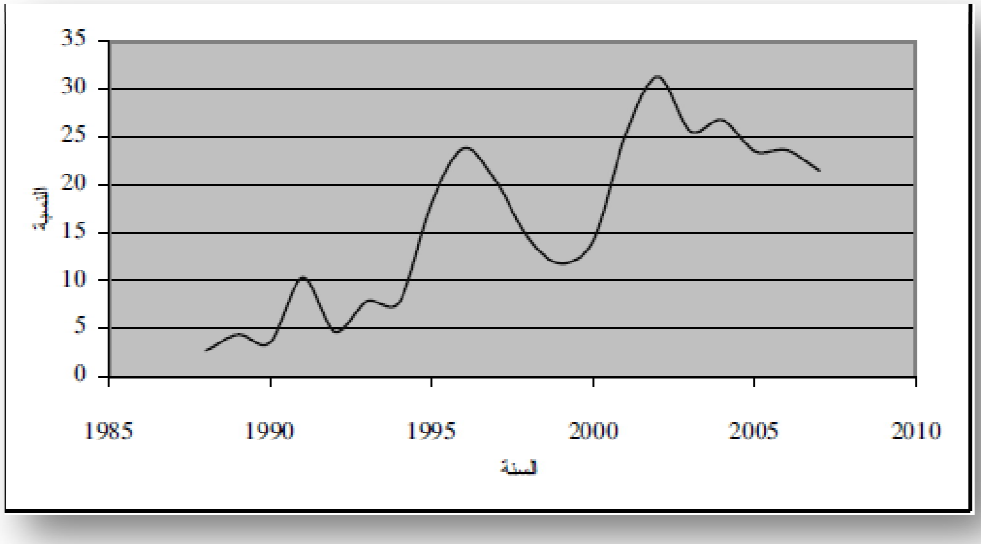

المصدر: البيانات ل(١٩٨٨-١٩٩٣): الجهاز الإحصائي المركزي الإسرائيلي، قضايا مختلفة، والمجموعة الإحصائية الإسرائيلية، القدس. www.cbs.gov.il

البيانات ل(١٩٩٤-٢٠٠٧): الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني ، المجموعة الإحصائية الفلسطينية، قضايا مختلفة www.pcbs.gov.ps .

٨-٣ الفقر:

لا يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات سنوية حول الفقر على صورة سلسلة زمنية ولكنه يصدر تقارير إحصائية متفرقة، مضافة إلى مؤتمرات صحفية حول بيانات الفقر المحسوبة بناء على التعريف الرسمي الذي تبناه الجهاز عام ١٩٩٧ ويحتوي التعريف عناصر مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتكون من ستة أشخاص ويتم حساب الفقر بناء على مستوى دخل الأسرة أو على مستوى إنفاقها باستخدام بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠٠٨ج).

تتدفق المساعدات الغذائية أو من المفترض أن تتدفق إلى المناطق التي تعاني من الفقر أكثر من غيرها من المناطق وفي نفس الوقت فإن تدفق المساعدات يمكن أن يخفف من حدة الفقر التي توزع فيها تلك المساعدات وقد باتت سمة الفقر تلازم قطاعا كبيرا من الشعب الفلسطيني الذي عانى من سوء الأوضاع الاقتصادية، بسبب الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على مدى السنوات الماضية، فبداية من الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ مرورا بحرب الخليج الثانية ١٩٩١، ثم اتفاق أوسلو ١٩٩٣، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، وأخيرا الحصار الاقتصادي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ الذي ما زال مفروضا على قطاع غزة، ويعرض هذا الجزء أهم التغيرات التي حدثت في معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧([1]) وهي فترة ما بعد أوسلو، فبالرغم من التوقعات بالازدهار الاقتصادي بعد وعود الدول المانحة بتقديم معونات سخية، إلا أن معدل الفقر محسوبا على أساس الاستهلاك ارتفع من ١٤% في العام ١٩٩٥ إلى ٢٤% في العام ١٩٩٦، أي بنسبة ٧١.٤% ويعود ذلك إلى بطء ترجمة هذه الوعود إلى واقع ملموس، بالإضافة إلى تقلب حاجة السوق الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية والذي أثر على الأسر التي تعتمد بشكل رئيسي في مصدر دخلها على العمل داخل إسرائيل (شعبان والبطمة، ١٩٩٥).

وفي العام ١٩٩٨ انخفض معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى ١٢.١% بعد أن كان ١٣.١% في العام ١٩٩٧، أي بنسبة انخفاض قدرها ١٢.٨% وقد يعود ذلك إلى الانخفاض الملموس في نسبة البطالة التي انخفضت بين هذين العامين من ٢٠.٣% إلى ١٤.٤% وفي الأعوام اللاحقة بقي معدل الفقر متذبذبا ما بين صعود وهبوط حتى عام ٢٠٠٠ الذي شهد انتفاضة الأقصى، حيث بدأ بالارتفاع تدريجيا وكما يلاحظ من شكل "١"

[1] لم يكن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي يصدر بيانات حول معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، وتقتصر البيانات على الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧، وهي بيانات تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي.

فإن هنالك قفزة كبيرة حدثت في معدل الفقر في العام ٢٠٠٢ وهو عام الاجتياحات حيث بلغ معدل الفقر ٥١%.

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

- لم يؤثر الهدوء النسبي الذي ساد الأراضي الفلسطينية ما بعد ٢٠٠٣ على معدل الفقر الأراضي الفلسطينية فقد بقي هذا المعدل مرتفعا ويعود ذلك إلى الآثار السلبية لجدار الفصل العازل على قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى صعوبة العمل في إسرائيل وعدم توفر البديل في الأراضي الفلسطينية.
- كان للحصار الاقتصادي الذي فرض على الأراضي الفلسطينية في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وما زال مستمرا على قطاع غزة أثرا في تدهور الأوضاع الاقتصادية حيث بقيت شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني تعاني من الفقر.

شكل رقم (٣.١٧) معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٥-٢٠٠٧)

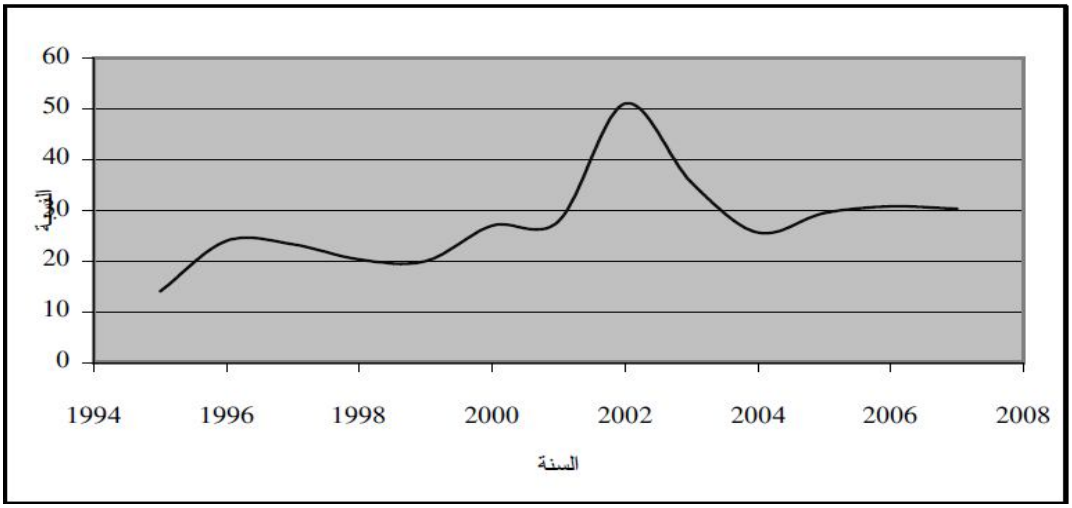

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين ١٩٩٨، تقرر الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٥،٢٠٠٦. أخذت بيانات السنوات ١٩٩٥،١٩٩٦،٢٠٠٢ من البنك الدولي.

٩-٣ الأمن الغذائي:

إضافة إلى أثر المساعدات الغذائية على كل من الإنتاج الزراعي والمستوردات الغذائية وأسعار المواد الغذائية والفقر والبطالة، يتوقع أغلب الاقتصاديين أنه سيكون هنالك أثر إيجابي لهذه المساعدات على واقع الأمن الغذائي في الدول المتلقية لهذه المساعدات. ونعطي في هذا الجزء ملخصا لمفهوم الأمن الغذائي وواقعه في الأراضي الفلسطينية خلال سنوات انتفاضة الأقصى وما بعدها.

بدأ استخدام مفهوم الأمن الغذائي في أواسط السبعينات من القرن الماضي حين اعتمد مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد في روما عام ١٩٧٤ تعريفا لهذا المفهوم الهام وركز التعريف على الكميات المتوفرة من المواد الغذائية واستقرارها واستقرار أسعارها ومنذ ذلك الحين توالت التعديلات على مفهوم الأمن الغذائي وتعريفه، فقد عرفته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنه الوضع الذي يكون لدى جميع الناس المقدرة المادية والاقتصادية في جميع الأوقات للحصول على الغذاء الآمن والمغذي والذي يكفي لسد تلبية احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية ليتمتعوا بحياة ملؤها النشاط والصحة (٢٠٠١، FAO) وفي عام ٢٠٠٣ اتسع الحديث عن الأمن الغذائي ليشمل جوانب أخرى تتعلق بجانبي الطلب والعرض والتأكد من وصول الطبقات الضعيفة للغذاء الأمن الصحي (٢٠٠٣، FAO).

وخلال تلك التعديلات، نشر البنك الدولي تقريره السنوي لعام ١٩٨٦ بعنوان "الفقر والجوع" وقدم التقرير تفريقا واضحا بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت، وربط التقرير انعدام الأمن الغذائي المزمن مع الفقر الهيكلي ومستويات الدخول المنخفضة، بينما ربط المؤقت منه بضغوطات مكثفة تتسبب عن الكوارث الطبيعية أو الصراعات أو الانهيارات الاقتصادية.

ولا تتحدد مسألة الأمن الغذائي أو انعدامه في الإنتاج والمقدرة على الإنتاج (توفر الغذاء) فحسب بل إن مسألة الأمن الغذائي تتعدى ذلك إلى البحث في مقدرة المستهلك للوصول إلى الغذاء الأمن والصحي دون عوائق مادية أو اقتصادية كالبطالة أو انخفاض الدخل أو حتى انعدامه أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أضف إلى ذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي يشمل استقرار الإمدادات الغذائية ولو بصورة نسبية وأن يحصل على الغذاء من هم في حاجة ماسة له (١٩٩٦، FAO).

تجمع الدراسات والأبحاث التي أجريت حول الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية على أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تمثل أكبر عائق أمام تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين وقد أدت العديد من سياسات وممارسات الاحتلال الممنهجة على مدى سنوات الاحتلال الطويلة إلى إفقار الشعب الفلسطيني وتدمير بنيته الاجتماعية– الاقتصادية وبالتالي خلق حالة مزدوجة من عدم الأمن الغذائي على المستوى المنزلي، فلا يخفى على أحد أثر ممارسات الاحتلال المتمثلة في إقامة جدار الفصل العنصر وسياسات الإغلاق وتدمير المنازل وتجريف الأراضي ومصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان وحرمان العمل من العمل داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وفرض الحصار

البري والبحري والجوي على الشعب الفلسطيني وقد وضعت هذه الممارسات غالبية الشعب الفلسطيني في زاوية تحصيل ما يسد الرمق اليومي فقط (أبو علي وآخرون، ٢٠٠٦).

وقدرت دراسة حديثة نشرت عام ٢٠٠٨ التدهور الذي حصل على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وإضافة إلى ذلك عزت الدراسة هذا التدهور إلى عدم مقدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الغذاء سواء لموانع مادية أو اقتصادية وأكدت الدراسة على أن عوائق الوصول على الغذاء بشقيها ناتج عن ممارسات الاحتلال حيث موانع الحركة التي يضعها أمام المواطنين والسلع على حد سواء (كنفاني وآخرون،٢٠٠٨).

وأشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة،٢٠٠٤) إلى انتشار ظاهرة انعدام الأمن الغذائي بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير إلى أن حوالي ٤٠% من سكان الضفة والقطاع غير آمنين غذائيا وأن حوالي ٣٠% من باقي السكان معرضون لخطر غياب الأمن الغذائي إذا ما بقيت الظروف على ما هي عليه، وتتفاوت مسألة انعدام الأمن الغذائي بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتشمل المناطق المعرضة للنقص الغذائي إضافة إلى قطاع غزة محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم والخليل والسفوح الشرقية في الضفة الغربية في نابلس وطوباس، وتتعرض هذه المناطق لخطر النقص الغذائي بسبب وجود مناطق عسكرية مغلقة ووجود تجمعات ريفية وبدوية في المناطق الحدودية، ووجود مناطق فقيرة قرب المستوطنات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٨).

وكما تشير البيانات التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة أيضا إلى أن الأراضي الفلسطينية تعاني من مشكلة في الاكتفاء الذاتي في إنتاج معظم المجموعات الغذائية، خاصة مجموعة الحبوب التي تشكل المصدر الأساسي للحصول على الطاقة، ولكن فجوة الاكتفاء الذاتي يتم سدها عن طريق المستوردات من الخارج، وعند مقارنة واقع الاستهلاك الفردي لكل مجموعة من المجموعات الغذائية يمكن القول أن أوضاع الأفراد في دول الجوار أفضل من واقع الفرد الفلسطيني ويمكن تفسير ذلك بحقيقة أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في نفس الفترة الزمنية هي أقل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من دول الجوار.

وتشير بيانات المنظمة أن الأراضي الفلسطينية تعاني من مشكلة في استهلاك الفرد من الطاقة الحرارية والبروتين والدهون، حيث أن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من هذه المواد الغذائية الأساسية يقل عن معدل استهلاك الفرد في جميع دول الجوار (FAO, 2004a) إضافة إلى ذلك تشير بيانات أخرى تصدرها المنظمة أن نسبة ناقصي التغذية في الأراضي

الفلسطينية ازدادت من ١٢% لمعدل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى ١٦% لمعدل الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، وتجدر الإشارة على أن النسبة الجديدة (١٦%) أعلى من نسبة ناقصي التغذية على مستوى العالم ككل والبالغة ١٤% (FAO, 2004b).

وعلى عكس الأثر السلبي الذي يلعبه الاحتلال في ابتعاد المجتمع والمواطن الفلسطيني عن الأمن الغذائي، فقد كان للمؤسسات المانحة دور إيجابي في التخفيف من أثر الاحتلال السلبي على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية فنظرا للتدهور الشديد في الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة للفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٠، توسعت مظلة برامج المساعدات من التركيز على مساعدة الفقراء الذين يعانون من الفقر المزمن قبل الانتفاضة لتشكل جزءا مهما من نظام الرفاه الاجتماعي وازدادت المعومات الغذائية الطارئة من ٢٣٠٠٠ طنا إلى ١٦٨٠٠٠طنا بين عامي ١٩٩٩وعام ٢٠٠١ ثم ازدادت لتصل إلى ٢٠٢,٠٠٠ طنا عام ٢٠٠٤ (مرجع سابق).

ويذكر أنه تم تطبيق برامج في المناطق التي تتعرض للنقص الغذائي من أجل مساعدتها ومن أهم تلك البرامج العمل والتدريب، أضف إلى ذلك تقديم المعونات الغذائية والإغاثة الطارئة لإعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرها الاحتلال، كما يتم توزيع مواد غذائية شهرية من وكالة الغوث وبرنامج الغذاء العالمي ووزارة الشئون الاجتماعية، وبلغت كمية المساعدات الغذائية الموزعة عن طريق وزارة الزراعة الفلسطينية حوالي ٩,٦٧٠ طنا عام ٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٧ بلغت ١٠,٢٠٤ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٨).

تم في هذا الجزء من الدراسة وصف المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية من حيث تغيرها مع الزمن وتركيبتها والمانحين لها والمنظمات المسئولة عن توزعيها.

المبحث الرابع

نبذة عن الأونروا وآلية عمل برنامج الطوارئ

- مقدمة
- التأسيس
- خدمات الأونروا
- أين تعمل الأونروا
- المنشآت
- برامج الأونروا ومنها الطوارئ
- آلية عمل برنامج الطؤاري للمساعدات الغذائية

واقع برامج الأونروا: (موقع الأونروا على الانترنت،٢٠١٣)

١- لمحة عامة عن الأونروا:

تعمل الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) على تقديم الدعم والحماية وكسب التأييد لحوالي (٥) مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن يتم إيجاد حل لمعاناتهم.

ويتم تمويل الأونروا بالكامل تقريبا من خلال التبرعات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وتشتمل خدمات الوكالة على التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والمساندة المجتمعية والتمويل الصغير والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاعات المسلحة.

التأسيس:

في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٨، تأسست الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ (رابعا) في ٨ كانون أول عام ١٩٤٩ لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين، وقد بدأت الوكالة عملياتها الميدانية في الأول من أيار عام ١٩٥٠.

وفي غياب حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تقوم الجمعية العامة بالتجديد المتكرر لولاية الأونروا، ويمتد آخر تجديد حتى ٣٠ حزيران٢٠١٤.

خدمات الأونروا:

منذ نشأتها تقدم الأونروا خدماتها في أوقات الهدوء النسبي في الشرق الأوسط وفي أوقات النزاعات، ويعبر عمل الأونروا عن التزام المجتمع الدولي بالتنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم على:

- اكتساب المعرفة والمهارات.
- عيش حياة طويلة وصحية.
- تحقيق مستويات معيشة لائقة.
- التمتع بحقوق الإنسان إلى أقصى مجال ممكن.

تتبوأ الأونروا مكانة متفردة في إطار التزامها الدائم نحو مجموعة واحدة من اللاجئين وإسهاماتها في تحقيق الرفاهية والتنمية البشرية لأربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين، وقد تدرجت الوكالة في تكييف برامجها لتلبية الحاجات المتغيرة للاجئين وذلك في ضوء نشأتها الأساسية كمنظمة مؤقتة.

أين تعمل الأونروا؟

تقوم الأونروا بتوفير خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الذين يستحقون تلك الخدمات من بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة والذين يبلغ تعدادهم (٥) مليون لاجئ يعيشون في مناطق عمليات الوكالة الخمس وهي:

- الأردن
- لبنان
- قطاع غزة
- الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية
- الجمهورية العربية السورية

ويعيش ما يزيد عن (١,٤) مليون لاجئ، يشكلون ما نسبته ثلث إجمالي اللاجئين المسجلين، في (٥٨) مخيم معترف به في حين تتوافر خدمات الوكالة في تلك المخيمات أو في المناطق المجاورة لها.

المنشآت:

وبخلاف منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل من خلال السلطات المحلية أو من خلال الوكالات المنفذة، تقوم الأونروا بتوفير خدماتها مباشرة للاجئين الفلسطينيين، وتعمل الوكالة على تخطيط وتنفيذ أنشطتها ومشروعاتها، وتقوم أيضا ببناء وإدارة المنشآت كالمدارس والعيادات الصحية أو رعاية ما يربو على (٩٠٠) منشأة يعمل فيها ما يقارب من (٣٠,٠٠٠) موظف وموظفة في مناطق عملياتها الخمس، وبسبب أن خدمات الأونروا كالتعليم والخدمات الصحية هي من نوعية الخدمات التي يتم توفيرها في العادة من خلال القطاع العام، فإن الأونروا تعمل بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية في مناطق عملياتها والتي تقوم هي الأخرى بتوفير بعض الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

برامج الأونروا:

إن خدمات الأونروا في مجال التنمية البشرية وفي المجال الإنساني تشتمل على التعليم الأساسي والمهني والرعاية الصحية الأولية وشبكة الأمان الاجتماعي والدعم المجتمعي وتحسين المخيمات والبنية التحتية والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاعات المسلحة، ويتم تقديم تلك الخدمات ضمن برامج خمسة هي :

١. برنامج التعليم

٢. الصحة

٣. الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٤. التمويل الصغير

٥. البنية التحتية وتطوير المخيمات

٦. برامج الطوارئ

٢ – ومن أهم هذه البرامج، برنامج الطوارئ:

والذي يعمل على تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات العينية للسكان الذين يعيشون في حالة من الكرب الشديد، وقد لجأ أكثر من ٥٠,٠٠٠ شخص غزي إلى مدارس الأونروا في خضم النزاع، ووفرت الوكالة الأطعمة الأساسية والمياه والبطانيات والفرشات لعشرات الآلاف من العائلات والأفراد الذين تشردوا.

ومنذ أواخر عام ٢٠٠٠، عملت الوكالة على تشغيل برنامجها للطوارئ من أجل حماية وضمان سلامة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الظروف الصعبة.

وتعمل أنشطتنا على معالجة العواقب الفورية وطويلة الأجل للنزاع الذي طال أمده وذلك لمساندة الأفراد والمجتمع في استراتيجيات التأقلم الخاصة بهم، كما أن مساعدتنا الإنسانية تعمل على التخفيف من الآثار السلبية لبيئة العنف وتعطي اهتماما خاصا لأولئك الأشد تأثرا والأكثر عرضة للمخاطر، وخصوصا الأطفال والأشد فقرا.

أما بالنسبة لإعادة الإعمار يتم القيام بأنشطة إعادة الإعمار أو التعافي بسبب الحصار المفروض على غزة، ولن يتم القيام بإعادة بناء المساكن المدمرة للاجئين إلا عندما يتم السماح بدخول مواد البناء إلى غزة. وحتى يحين ذلك الوقت، فإن الدعم الذي تقدمه

الأونروا للاجئين الفلسطينيين المشردين أو الذين فقدوا بيوتهم بسبب النزاع أو الأزمات الأخرى يشمل المساعدة النقدية وتوفير مواد الإغاثة الأساسية الأخرى.

ويتشكل دور برنامج الطوارئ في دعم سبل معيشة الأسر الأشد عرضة للمخاطر والمتجمعة في :

١. خلق فرص العمل:

تعمل الأونروا على التخفيف من أثر البطالة والفقر غير المسبوقين وذلك من خلال توفير ٧,٠٠٠–١٥,٠٠٠ عقد عمل شهريا تعمل على إعالة عشرات الآلاف من المستفيدين غير المباشرين، إن ذلك يوفر الوظائف للرجال والنساء الذين هم بأمس الحاجة لها ويعمل على ضخ النقود في المجتمع المحلي علاوة على أنه يساند تطوير المهارة بين الخريجين الشباب العاطلين عن العمل وفي أي سنة، توفر الأونروا ٢٥,٠٠٠–٤٠,٠٠٠ وظيفة من مثل تلك الوظائف، ويمكن أن تقوم بتوفير ما قد يصل إلى ٥٥,٠٠٠ وظيفة اعتمادا على الأموال المتوفرة.

٢. المساعدة الغذائية:

إن حوالي ٨٠% من الأسر المعيشية في غزة تعتمد على المساعدة الغذائية، وتشير بيانات الأونروا الأخيرة إلى أن أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ في غزة يعيش تحت خط الفقر المدقع وغير قادر على تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء ومن خلال برنامج المساعدة الغذائية الطارئة، تسعى الأونروا إلى تلبية احتياجات الأشخاص الأشد عرضة للمخاطر وإلى عكس الأثر الذي تحدثه الصعوبات المزمنة للأشخاص في وجه توفير الغذاء، وفي الوقت الحاضر، فإن هناك ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ يتلقون المساعدة الغذائية، ويعمل برنامج منفصل للتغذية المدرسية على ضمان أن ٢٠٧,٠٠٠ طالب وطالبة في مدارس الوكالة يحصلون على التغذية الأساسية.

٣. المساعدة النقدية:

بهدف إكمال برامج استحداث فرص العمل والمساعدة الغذائية، تقدم الأونروا مساعدات نقدية مستهدفة؛ وهناك ٦٠,٠٠٠ من العائلات الأشد فقرا مؤهلة لتلقي تلك المساعدات، إلا أن محدودية الأموال تعني أننا لسنا قادرين إلا على مساعدة ٢٠,٠٠٠ عائلة، كما يتم أيضا توفير المساعدة المالية للطلبة في مدارس الأونروا، إن القيام بدفع كلفة الزي المدرسي والمواد الأخرى الأساسية تضمن أن كل طفل مهما كانت حدة فقره قادر على العودة للمدرسة.

٤. تعزيز الخدمات الأساسية واستجابة الطوارئ:

كجزء من برنامج الطوارئ، قمنا بتعزيز دعمنا للخدمات الأساسية، وخصوصا الصحة والتعليم والصحة البيئية، وتعمل الوكالة عن كثب على مراقبة تداخلاتها وتحافظ على مقدرتها على الاستجابة السريعة وذلك لضمان استجابة فاعلة للأزمات الحادة التي تؤثر على مجتمعات اللاجئين.

العمليات الطارئة التي تقدمها الاونروا لمجتمع اللاجئين في قطاع غزة:

(الاونروا دليل عمليات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، ٢٠١١)

أولا: برنامج شبكة الأمان الاجتماعي مقدم من دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية:

الغرض:

وضع إجراءات موحده في مناطق العمليات الخمس وذلك من أجل إدارة برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

الهدف:

إن الهدف من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي هو التخفيف من حدة الفقر لدى أسر اللاجئين الفلسطينيين الأكثر عوزا في مناطق عمليات وكالة الغوث الخمس، مع أولوية التركيز على أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (خط الفقر الغذائي)، إن القصد من البرنامج هو ضمان الحد الأدنى من المستويات المعيشة للمعوزين من اللاجئين، وتقديم المنح النقدية وغيرها من التدخلات في الظروف العائلية الاستثنائية.

الصلاحيات:

يقوم المفوض العام – وبناءً على توجيه من مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية العام – بإجازة إصدار المساعدة للمنتفعين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

تشمل عائلات اللاجئين الفلسطينيين الأكثر عوزا فئات أخرى من اللاجئين المسجلين، مثل سكان القرى الحدودية، فقراء القدس، فقراء غزة، وحالات التسوية وأفراد عائلة اللاجئات المتزوجات من غير اللاجئين.

دور موظفي البرنامج:

يعتمد نجاح برنامج شبكة الأمان الاجتماعي بشكل كبير على الأمانة المهنية للموظفين المسئولين عن إدارة البرنامج، وينبغي أن يكون هدفهم تحديد تلك الأسر الفقيرة من المسجلين لدى وكالة الغوث والذين هم في أمس الحاجة إلى تحسين مستوياتهم المعيشة في حدود الموارد المتاحة.

يكون رؤساء برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الميادين مسئولين عن التنفيذ السليم لهذه التعليمات تحت توجيه مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية الفني في إطار السياسة العامة لوكالة الغوث، مع الإشراف الإداري للمديرين/ات الميدانيين.

المعايير الخاصة للتسجيل في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي:

يمكن أن تتأهل عند تقديم الطلب للتسجيل في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي عائلة لاجئة مسجلة بما في ذلك الزوجات غير اللاجئات، الأطفال بالتبني وكذلك أزواج وذرية اللاجئات المسجلات المتزوجات (أو اللواتي كن متزوجات) من أزواج غير مسجلين في سجلات وكالة الغوث، شريطة أن يثبت طلب الالتحاق بالبرنامج أن المتقدمين يعيشون تحت خط لفقر المدقع.

الفئات المستهدفة:

تتألف الفئات المستهدفة من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي مما يلي:

١. **الفقر المدقع:** وهي تلك الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المدقع.

٢. **الفقر الانتقالي:** وهي تلك الأسر التي تقع بين خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق الأسر المسجلة حاليا في برنامج حالات العسر الشديد والتي ثبت أنها تعيش بين خطي الفقر المطلق والفقر المدقع، ستستمر هذه الأسر في الحصول على المساعدة حتى تصل إلى مرحلة تستطيع فيها الخروج من دائرة الفقر (يصبحون غير فقراء، حيث السعرات الحرارية اللازمة يوميا) للأسر باختلاف أحجامها، يعكس هذا الخط بشكل أساسي التكلفة الإجمالية للاحتياجات الاستهلاكية من المواد الغذائية الأساسية، خط الفقر المدقع هو المعروف أيضا باسم خط الفقر الغذائي.

٣. يقدر خط الفقر المطلق بمجموع تكلفة سلة الغذاء مع كمية التغذية الكافية، فضلا عن التكاليف الأخرى غير الغذاء 'الاحتياجات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمأوى والملابس والمواصلات.

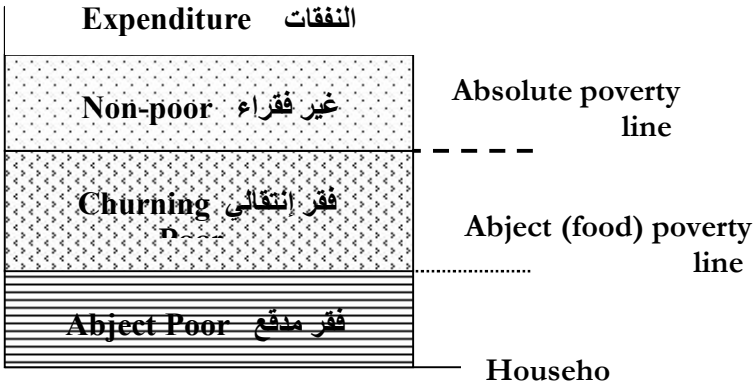

يكون جميع أفراد الأسرة مؤهلين للحصول على المساعدة في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، باستثناء أولئك الذين يعيشون خارج الإقليم المعني أو أولئك الغائبون عن منازلهم بشكل مؤقت، على سبيل المثال بسبب الخدمة العسكرية الإلزامية أو السجن.

إجراءات التسجيل في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي – التوصية والموافقة:

الطلب:

يجب على العائلة اللاجئة المسجلة تقديم طلب للتسجيل في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي لدى أقرب مكتب من مكاتب الإغاثة والخدمات الاجتماعية التابعة للوكالة.

إجراءات الدراسة الاجتماعية:

يتم فتح ملف مبرمج حاسوبيا لتاريخ الحالة عند إجراء الدراسة الميدانية الكاملة أو عندما يعاد فتح ملف حالة مغلقة، وتتألف الدراسة الكاملة من دراسة مكتبية وبحث ميداني، تشتمل الدراسة المكتبية على التحقق من التفاصيل الواردة في الطلب مقابل بطاقة تسجيل العائلة وإجراء مقابلة تمهيدية مع مقدم الطلب (عندما يكون ذلك ممكناً)، يشمل البحث الميداني على تقرير تكميلي للدراسة الاجتماعية، وزيارة أفراد الأسرة وإجراء مناقشة مع مسئولي المجتمع المحليين إذا تطلب الأمر ذلك، ويتم التحقق من النتائج التي توصل إليها البحث المكتبي خلال إجراء البحث الميداني.

يضم نموذج الدراسة الاجتماعية مجموعة من المتغيرات اللازمة لتحديد حالة الفقر للأسرة، باستخدام منهج خطوط الفقر ومعادلة الاستهداف. PMTF مصطلح يستخدم لوصف الوضع الذي تكون فيه المعلومات عن الأوضاع المعيشية للأسرة أو الأفراد مترابطة مع مستويات الرعاية، ويستخدم لقياس دخل الأسرة/النفقات أو الحاجة إلى الرعاية.

التوصية:

يقوم الباحث/ة الاجتماعي/ة وبعد إكمال البحث الميداني بعمل توصية على نموذج مقدم الطلب في حال تمت الموافقة على الطلب أو رفضه، يجب أن يقوم الباحث/ة بتسجيل التوصية على نموذج الدراسة الاجتماعية بشكل مبرمج حاسوبيا ليتم رفعها إلى مسئول/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية في المنطقة.

إبلاغ القرار:

تعود الموافقة على التسجيل في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي لمدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة، في حال غياب مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة، يقوم المدير/ة المخول/ة بالموافقة على تسجيل العائلة ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

يمكن لمدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة إرجاع الحالة بشكل مبرمج حاسوبيا إلى أي من الباحثين الاجتماعين/ الباحثات الاجتماعيات (كونه الموظف/ة الوحيد/ة المخول/ة بالموافقة) للحصول على تفاصيل إضافية قبل الموافقة على الحالة أو رفضها.

يتم إبلاغ مقدم/ة الطلب بقرار الموافقة أو الرفض على تسجيله/تسجيلها ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي بشكل خطي.

إعادة الدراسة:

يتم إجراء إعادة الدراسة لجميع حالات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المفعلة حسب الفترة التي يوصي بها الباحثين الاجتماعين/ الباحثات الاجتماعيات، والموافق عليها من قبل مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية في المنطقة، شريطة أن لا يتجاوز الحد الأقصى لإعادة الدراسة فترة السنتين إذا أشارت نتائج إعادة الدراسة إلى تغيير في الأوضاع المعيشية للعائلة بحيث لم تعد العائلة بحاجة لخدمات الإغاثة، يقوم الباحث الاجتماعي/الباحثة الاجتماعية بتعبئة طلب إعادة الدراسة كالمعتاد بما في ذلك نتائج البحث والتوصيات للباحث/ الباحثة، وينبغي بعد ذلك إحالة نتائج وتوصيات إعادة الدراسة بشكل مبرمج حاسوبيا إلى مدير/ة خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة والذي/ التي قد يقرر/ تقرر بأنه يجب اعتبار الحالة مغلقة وإعلانها غير مفعلة.

ملفات تاريخ العائلة:

يجب فتح ملفات مبرمجة حاسوبيا خاصة بتاريخ العائلة التي منحت مساعدة بموجب أي من الخدمات المقدمة في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

يجب أن يحتوي كل ملف من ملفات تاريخ العائلة المبرمجة حاسوبيا على جميع تقارير الدراسة وإعادة الدراسة التي تم إجراؤها بخصوص العائلة.

يتم تخزين جميع المعلومات التي تخص ملفات تاريخ العائلة المغلقة في قاعدة البيانات المبرمجة حاسوبيا للحفظ في المستقبل.

سجل الخدمات المقدمة:

يجب الاحتفاظ بسجل مختصر لخدمات الإغاثة المقدمة إلى العائلة ضمن ملف مبرمج حاسوبيا في قاعدة البيانات كجزء من ملف تاريخ العائلة وهذا أمر أساسي كوسيلة إدارية لضمان إتمام تلبية الحاجات المعينة وكذلك توفير الاستمرارية عندما تسلم الحالة من باحث/ة اجتماعي/ اجتماعية إلى باحث/ة آخر/ أخرى وأيضاً، وعلى ضوء الموارد المحدودة للوكالة، لضمان عدم حدوث ازدواجية في تقديم المساعدة.

على جميع أقسام الإغاثة والخدمات الاجتماعية/ في مناطق عمليات وكالة الغوث الخمس استخدام نظام تسجيل معلومات اللاجئين/ نظام شبكة الأمان الاجتماعي المحوسب لإنتاج قائمة لجميع حالات إعادة الدراسة حسب مركز بطاقة التسجيل وتاريخ إعادة الدراسة أو الباحث/ة الاجتماعي/ة.

الرصد والمراقبة:

لأغراض رصد ومراقبة برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، فإنه يجب على مديري الإغاثة والخدمات الاجتماعية الميدانيين المحافظة على الإجراءات التالية:

١. زيارة ٣% من إجمالي عدد حالات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المغلقة والمفعلة في كل ميدان – يتم اختيارها عشوائياً – مرة واحدة في السنة، يجب أن يتم عقد هذه الزيارات من قبل مدراء برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في المناطق والميدان.

٢. يقوم مدراء الإغاثة والخدمات الاجتماعية في المناطق بفحص جميع الملفات المبرمجة حاسوبيا للعائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وذلك للتأكد من أن جميع الوثائق الضرورية قد تم إلحاقها بالملف قبل اتخاذ القرار النهائي الخاص بأهلية المتقدم للمساعد.

٣. أن يتناوب الباحثين/ الباحثات الاجتماعيين/ الاجتماعيات يجب أن يتم فقط إذا اقتضت مصلحة البرنامج اتخاذ قرار التناوب، وعند تناوب الباحثين/ الباحثات، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مصلحة البرنامج دون التسبب في مصاعب غير ضرورية للباحثين/ الباحثات الاجتماعيين/ الاجتماعيات وعندما يكون التناوب للباحثين/ الباحثات الاجتماعيين/ الاجتماعيات في منطقة معينة في غير مصلحة البرنامج، يجب تبنى إجراءات مراقبة تعويضية.

الظروف الاستثنائية:

حينما توجد ظروف غير عادية في الميدان والتي يمكن معالجتها بطريقة أفضل من خلال استثناء هذه الإرشادات، تقوم إدارة البرنامج في الإقليم بتقديم مقترح إلى مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية (الرئاسة العامة –عمان) للحصول على الموافقة.

المساعدة للعائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي:

تقوم الوكالة بتقديم بعض أو جميع أشكال المساعدات التالية للعائلات المسجلة ضمن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، تعتمد المساعدات المقدمة على تصنيف الفئات المستهدفة حسب التقسيم المنصوص عليه في النصوص أو الواردة أعلاه كالتالي:

أولاً : الدعم الغذائي (عيني) ونقدي ودخل الأسرة التكميلي:

يتم إصدار دعم غذائي عيني (حصص) لجميع الأشخاص المسجلين ضمن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، بعد أن يتم تسجيل العائلة المؤهلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، فان العائلة تصبح مستحقة للحصول على الدعم الغذائي والذي يتم توزيعه حسب الجدول التالي أو حسب تعليمات الموازنة الفنية الصادرة من دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية، تتسلم كل عائلة مسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي مؤن غذائية كل ثلاثة أشهر محسوبة على أساس السلم التالي لكل شخص مؤهل.

جدول رقم (١.٤.٢) توزيعات الدعم الغذائي

Commodity	Monthly ration/Kg	Field	الميدان	الحصة الشهرية كغم	السلعة
Flour	10	WB & G	الضفة الغربية وغزة	١٠	**الطحين**
Rice	1	All fields	جميع الميادين	١	**الأرز**
Sugar	1	All fields	جميع الميادين	١	**السكر**
Milk	0.500	All fields	جميع الميادين	٠.٥٠٠	**حليب**
Vegetable Oil	Lit١	All fields	جميع الميادين	1.000 Lit	**الزيت**
Dry Pulses	0.500	Syria/ Leb./ Jordan	سوريا/لبنان/الأردن	0.500 (بقوليات)	**بقوليات مجففة**
Canned Pulses **OR** Dry Pulses	2 tins/quarter 0.500	Syria/Leb./ Jordan	سوريا/لبنان/الأردن	٢ علبة\٣ شهور 0.500	**بقوليات معلبة أو بقوليات مجففة**

المصدر: (الاونروا دليل عمليات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، ٢٠١١)

ثانياً: إصدار الإعانة النقدية:

تصدر الإعانة النقدية إلى جميع الأشخاص المسجلين في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وذلك حسب الفئات المستهدفة المنصوص عليها في الفقرة لتغطية فجوة الفقر المدقع (دخل الأسرة التكميلي)، يتم إصدار إعانة نقدية إضافية لجميع الأفراد المسجلين في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي ضمن فئة الفقر المدقع فقط حسب المذكور في الفقرة باستثناء تلك العائلات المنصوص عليها في الفقرة يعتمد توزيع دخل الأسرة التكميلي على توفر المساعدات النقدية.

الميزانية:

يتم إبلاغ الأقاليم مسبقاً بمكونات وكميات الحصص الغذائية المخصصة لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي، وكذلك مقدار الإعانة النقدية بواسطة التعليمات الفنية الخاصة بالميزانية ويمكن إجراء استثناءات فقط بموجب تفويض من مديرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية (الرئاسة العامة–عمان).

في حين أن دائرتي المشتريات والنقليات والمالية الميدانيتين مسئولتان عن توزيع الأغذية، الإعانة النقدية ودخل الأسرة التكميلي، تقع على دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية الميدانية مسؤولية التنفيذ السليم لبرنامج الدعم الغذائي.

الإجراءات:

عند تسجيل العائلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، فإن اسم العائلة الموافق عليها سوف يدرج في قوائم التوزيع الميدانية المبرمجة حاسوبياً والتي يقوم بإصدارها مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية المختص/ة بالمنطقة، و بدعم فني من مدير/ة نظام التسجيل الموحد في الميدان.

يتم إرسال النسخ اللازمة من قوائم التوزيع إلى مكتب المشتريات والنقليات الميداني وإلى مكتب المالية الميداني قبل أسبوع واحد من البدء بدورة التوزيع في المنطقة المعني عن طريق مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية الميدانية.

يجب أن يتم استلام الحصص الغذائية والإعانة النقدية من قبل رب/ة الأسرة أو أي فرد من أفراد العائلة المسجلين على بطاقة تسجيل العائلة نفسها في بعض الحالات مثل العجز الدائم أو الشيخوخة يمكن لشخص معروف للباحث/ة الاجتماعي/ة المعني/ة أن يستلم الحصص الغذائية والإعانة النقدية نيابة عن الأسرة المسجلة ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تقوم بدورها بتفويض شخص بهذه المهمة، من خلال نموذج التفويض المخصص لهذه الغاية.

مسؤوليات التوزيع:

١. توزيع الحصص الغذائية من مسؤوليات مكتب المشتريات والنقليات وكذلك توزيع المساعدات، حيث يتم التأكيد من خلال رئيس فريق التوزيع من بطاقة إثبات المستفيد ومن انه تم إدراج اسمه في كشوف التسليم لأعداد التقارير اللازمة للإثبات المستندي في نهاية كل دورة تسليم.

٢. توزيع الدعم النقدي من مسؤوليات مكتب الميزانية حيث أن أمين الصندوق التابع للخزينة العامة يقوم بفحص كشوف التوزيع ويتفحص مطابقة البيانات الموجودة في كشوف الرصد للمستفيدين ومن ثم تتم إجراءات تسليم المبلغ النقدي بعد المطابقة، وفي النهاية تكون مسؤولية إعداد كشوف المطابقة والجرد اللازم لصندوق التسليم من خلال الصندوق التابع للخزينة العامة.

ثالثاً: المساعدة النقدية الاختيارية:

المساعدة النقدية الاختيارية هي مساعدة مخصصة للأفراد/العائلات التي تواجه أزمة بغض النظر عن طبيعة هذه الأزمة سواء كانت طارئة أو لمواجهة احتياجات اعتيادية، تصرف المساعدة بناء على دراسة فردية للأشخاص المسجلين في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي على أساس الحاجة، كذلك فإنه يمكن صرف المساعدة للأشخاص المؤهلين من غير المسجلين في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وذلك خلال ظروف طارئة. لا يمكن تحويل المخصصات المالية لأغراض المساعدة النقدية الاختيارية إلى أي باب ميزانية آخر إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة لمدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية (الرئاسة العامة–عمان).

تطبق هذه المساعدة حسب المعايير والإجراءات التالية:

المستفيدون:

توزع المساعدة النقدية الاختيارية حسب حاجة العائلة المستحقة والمسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وغيرهم من الأشخاص المسجلين باستثناء أولئك الأفراد الذين يعيشون خارج منطقة العمليات والغائبون بشكل مؤقت عن منازلهم بسبب الخدمة العسكرية الإجبارية أو السجن على سبيل المثال:

تعطى الأولوية في إصدار المساعدة النقدية للعائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي بناء على الدراسة التي يجريها الباحثون الاجتماعيون/الباحثات الاجتماعيات

باستخدام معادلة الاستهداف؛ تضم فئة المستفيدين مجموعة أخرى من الأشخاص المسجلين إذا أوجدت الدراسة أنها تقع ضمن خط الفقر الانتقالي أو غير الفقراء.

الأهداف:

يمكن إعطاء المساعدة النقدية الاختيارية للعائلات التي تواجه أزمة أو تفتقد الضرورات الاجتماعية والاقتصادية أو إلى الأفراد/ العائلات الذين يعانون من وضع طارئ، ومثال على ذلك ضمان الحماية من الأحوال الجوية القاسية (شراء البطانيات وأجهزة التدفئة/ التكييف على سبيل المثال) توفير الأدوات المنزلية الأساسية الناقصة أو التالفة/ المدمرة بواسطة حريق أو فيضان ...الخ (الأثاث الأساسي وأجهزة المطبخ على سبيل المثال، تمكين الطلاب من الذهاب إلى المدرسة (شراء الألبسة أو المستلزمات المدرسية على سبيل المثال، لتجنب فقدان المسكن أو الخدمات (مياه أو كهرباء على سبيل المثال) وذلك بسبب عدم المقدرة على التسديد لتغطية إصلاحات منزلية أساسية بحيث لا تتجاوز تكلفة هذه الإصلاحات (حسب تقييم الباحث/ة الاجتماعي/ة) ما مقداره ١٠٠٠$، يتم تقديم هذه المساعدة للعائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي واللاتي تهدمت منازلها بشكل كامل لتتمكن من دفع إيجار المسكن المؤقت وحتى الانتهاء من العمل على إصلاح المسكن وذلك في حال عدم تغطية هذه المساعدة من دائرة البنية التحتية وتحسين المخيمات لمساعدة العائلات على تغطية تكاليف طبية أساسية، على سبيل المثال أجهزة طبية مساعدة وتكاليف طبية أخرى لمساعدة العائلات التي فقدت معيل الأسرة بسبب الوفاة، العجز أو السجن.

إجراءات التقييم:

يتم تقييم أهلية المستفيدين بشكل أولي من قبل الباحث/ة الاجتماعي/ة اعتماداً على الدراسة التي تتم في المكتب وكذلك البحث الميداني والرجوع إلى أحدث المعلومات المتعلقة بالعائلة الموجودة على نموذج تقرير الدراسة الاجتماعية أو الرجوع إلى دراسة الظروف التي نشأت منها الحالة الطارئة.

يقوم/تقوم الباحث/ة الاجتماعي/ة وبعد إكمال البحث الميداني بالتوصية لتقديم المساعدة النقدية الاختيارية/ الطارئة باستخدام تقرير الدراسة الخاص بالمساعدة الاختيارية/ الطارئة المبرمج حاسوبيا مشيراً/ مشيرة في التوصية إلى احتياجات العائلة وسبب تقديم المساعدة.

يقوم/ تقوم الباحث/ة الاجتماعي/ة بتقييم الاحتياجات الفعلية للأسرة و تقدير التكاليف المرتبطة بها، يمكن للعائلة أن تتأهل مرة واحدة في السنة للحصول على مساعدة يجاز

دفعها في أكثر من قسط، أو دفعة واحدة، في الوضع الطارئ جداً؛ يمكن تقديم مساعدة أخرى شريطة موافقة رئيس/ة برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية الميداني/ة.

يقوم/ تقوم الباحث/ة الاجتماعي/ة بإرسال التوصية إلى مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة بشكل مبرمج حاسوبيا بصفته/ها مسؤولاً/ة عن منح الموافقة على أي مبلغ يصل إلى ٢٠٠ دولار وحيثما يتراوح المبلغ الموصى به ما بين ٢٠١ دولار إلى ٧٥٠ دولار، يقوم/ تقوم مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة برفع توصيته/ها المبرمجة حاسوبيا إلى مدير/ة خدمات الإغاثة الميدانية بصفته/ها مسؤولاً/ة عن منح الموافقة، إن رئيس/ة برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية الميدانية هو/ هي المسؤول/ة عن منح الموافقة بالنسبة للمبالغ التي تزيد عن ٧٥٠ دولار.

إجراءات الدفع:

يجب أن يرسل المسئولون عن منح الموافقة قائمة مبرمجة حاسوبيا بالحالات والمبالغ الموافق عليها إلى مدير/ة المالية الميداني/ة عن طريق رئيس/ة برنامج الإغاثة الميداني والخدمات الاجتماعية كي يتم صرفها، في الحالات الطارئة جدا قد يطلب المسئولون عن الموافقة من مدير/ة المالية الميداني إنجاز الدفعة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الموافقة.

المراقبة:

يقوم/ تقوم مدير/ة المالية الميدانية بإعادة القائمة المبرمجة حاسوبيا والموضوع عليها مشروحات خاصة بالحالات الموافق عليها إلى رئيس/ة برنامج الإغاثة الميداني والخدمات الاجتماعية مشيراً عليها إلى أسماء أية عائلات قد أخفقت في قبض مستحقاتها خلال فترة الثلاثين يوما السابقة.

يقوم/ تقوم الباحث/ة الاجتماعي/ة بالمتابعة مع العائلة لاكتشاف سبب عدم قبض المستحقات ورفع تقرير مبرمج حاسوبيا بذلك عن طريق مدير/ة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة، إلى مدير/ة خدمات الإغاثة الميدانية.

يقوم/ تقوم الباحث/ة الاجتماعي/ة دائماً بإبلاغ العائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي عندما تستلم مساعدتها النقدية الاختيارية بأنه ينتظر منهم تقديم دليل على الشراء وذلك لضمان الاستخدام السليم للمساعدة النقدية /الاختيارية.

يقوم/ تقوم الباحث/ة الاجتماعي/ة بالمتابعة مع العائلة خلال أسبوعين من صرف المساعدة وذلك للتأكد من أن المساعدة النقدية الاختيارية المقدمة قد استعملت للغرض المحدد لها، ويجب على مديري/ات الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالمنطقة مراجعة هذه الحالات واتخاذ

الإجراء المناسب عند الحاجة إذا استعملت المساعدة بشكل غير سليم، في الحالات التي يتم بها تقديم المساعدة عن طريق البنك يتم الاحتفاظ بالنسخ المبرمجة حاسوبيا من إيصالات البنك في ملف الشخص المسجل في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

على رئيس/ة برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية الميداني مسؤولية التدقيق عشوائياً على العائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للتأكد من استخدام المبالغ المستلمة كما خطط لها.

الدائرة المالية مسئولة عن التأكد من إتمام دفع المساعدة النقدية الاختيارية للعائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي طبقاً للقواعد والتعليمات المالية الموجودة.

عمل التقارير:

يتم حفظ نسخة من تقرير دراسة المساعدة النقدية الاختيارية في ملف الحالة للعائلة التي تتسلم المساعدة، كما يتم إكمال القسم المناسب من السجل التلخيصي للمساعدات الخاصة بالإغاثة والخدمات الاجتماعية.

يقوم رئيس/ة برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية الميدانية برفع تقرير بالمبلغ الإجمالي للمساعدة النقدية الاختيارية الموافق عليها والتي تم توزيعها إلى رئيس/ة قسم خدمات الإغاثة بالرئاسة/عمان في نهاية كل شهر.

رابعاً: إصلاح المساكن:

تتأهل العائلات المسجلة في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للاستفادة من إصلاح المسكن إذا كانت هذه العائلات تشغل مساكن تم تحديد حاجتها للإصلاح من قبل موظفي دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية، تكون دائرة البنية التحتية وتحسين المخيمات مسئولة عن تنفيذ برنامج إصلاح المسكن وفقا للتعليمات المؤقتة والتي تم تعميمها من قبل مدير برنامج دعم العمليات والتي أعدت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١ من قبل مدير خدمات العمليات الفنية وذلك حتى يتم إصدار التعليمات النهائية من قبل دائرة البنية التحتية وتحسين المخيمات. (الاونروا دليل عمليات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، ٢٠١١)

ثانيا" المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الطوارئ: (دليل عمليات برنامج الطوارئ الأونروا ٢٠١١).

يعمل برنامج الطوارئ على تقديم المساعدات الغذائية للأسر المصنفة تحت خط الفقر في قطاع غزة، حيث بلغ عدد هذه الأسر وفقا لتقييم برنامج مسح الفقر المعتمد من الاونروا لتقييم مستوى وضع الأسرة الاقتصادي ١٢٩٧٤٩ أسرة مقسمة إلى فئتين فئة الفقر المدقع بعدد ٣٦١٠٦ أسرة وفئة الفقر المطلق والبالغ عددها ٩٣٩٤٣، ويبلغ عدد الأشخاص الذين

يحصلون على المساعدات الغذائية لكلا الفئتين ٦٧٩٨١٨ شخص في كل محافظات قطاع غزة من مجتمع اللاجئين.

كما انه ينطوي على برنامج الطوارئ الذي يقدم المساعدات الغذائية للأسر اللاجئة الفقيرة في قطاع غزة كافة الأهداف والأغراض التي قد سبق ذكرها في آلية عمل الاونروا في دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية خلال من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

وما يجب ذكره في هذا الإطار أن كلا البرنامجين شبكة الأمان الاجتماعي وبرنامج الطوارئ يعتمد معادلة Proxy Means Testing Formula لتحديد مستويات الفقر لدى مجتمع اللاجئين في قطاع غزة، حيث أن هذه المعادلة تعمل على تقييم وضع الأسر وفق آلية معينه أى أنها تستخدم للتنبؤ بإنفاق الأسرة من خلال تقنيات نماذج الاقتصاد القياسي، ونماذج الانحدار بشكل رئيسي، والتي تتكون من المتغيرات المستقلة المختلفة التي تعكس رفاهية / نفقات الأسرة وهنا سيتم الحديث بالتفصيل عن آلية عمل هذه المعادلة وكيفية تحديد مستويات الفقر باستخدام نموذج الانحدار لتحديد المتغيرات التي تؤثر مباشرة على الفقر من الأسر التي لديها نسبة ٥٪ خطأ وينبغي استكمال الصيغة.

خطوط الفقر هي العنصر الأساسي في أي تحليل للفقر، إن تحديد مستويات الدخل التي هي كافية تماما للحفاظ على الحد الأدنى من المعايير الأساسية المعيشية السائدة في المجتمع (على الأغذية والاحتياجات غير الغذائية) لهذا السبب، ينبغي أن تعكس خطوط الفقر المعايير الفعلية المعيشية السائدة في المجتمع ويجب أن تكون محددة السياق، وبناء على ذلك يتم تحديد مستويات الفقر في دول العالم، ونظرا لان عنصر الدخل غير متوفر في كثير من الدول والبلدان فقد تم إعداد هذه المعادلة لتقوم على تحديد حجم نفقات الأسرة ومن خلالها يتم مقارنتها مع خط الفقر الوطني والذي يتم تحديثه بشكل دوري من خلال جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ومن الجدير ذكره أن كافة المتغيرات التي تدخل في تركيب هذه المعادلة يتم أخذها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ويتم تحديث هذه البيانات من جهاز الإحصاء المركزي كل عام.

كما أن هذه المعادلة مستخدمة لتقدير حجم النفقات في تركيا، كولومبيا، تشيلي، المكسيك، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة لبرنامج الإصلاح للسلطة الفلسطينية من حالات العسر الشديد، وغيرها من البلدان).

الشكل التالي رقم (١.٤.٢) يوضح مستويات الفقر وأنواعه

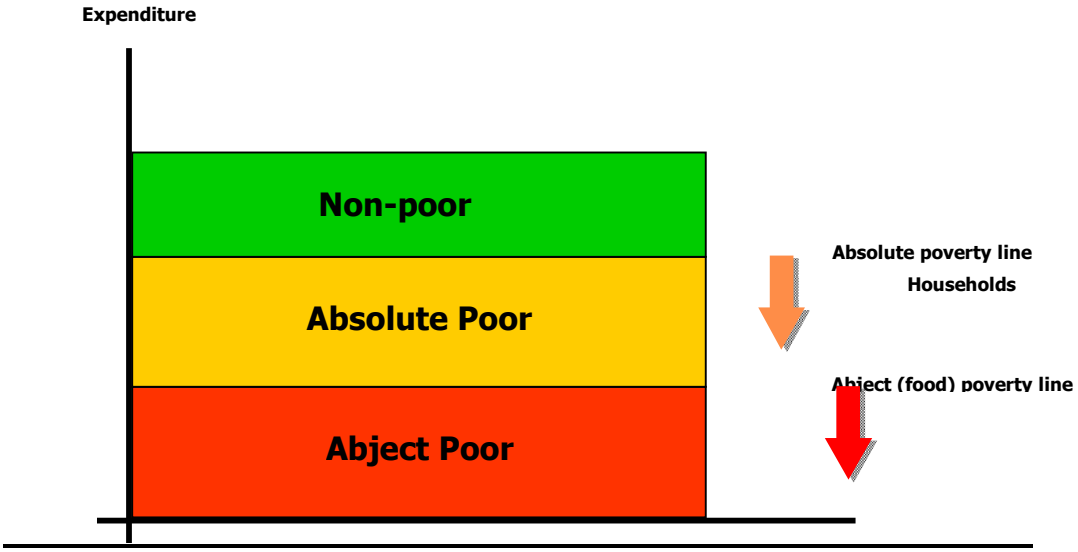

خط الفقر المدقع Abject Poverty Line :

يتم احتساب خط الفقر المدقع على أساس الحد الأدنى لعدد متوسط من السعرات الحرارية من أن كل شخص في العائلة بحاجة للحصول على القوت، هذا العدد من السعرات الحرارية يعتمد على نوع الجنس والسن (٢١٠٠-٢٤٠٠ كيلو كالورى)، ثم يتم ضرب عدد من السعرات الحرارية اللازمة لكل شخص في الأسرة التي يبلغ متوسط التكلفة لكل من السعرات الحرارية، كما هو محدد في كل عام من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، خط الفقر المدقع وبالتالي مختلفة عن كل أسرة على أساس تكوينها، ثم يتم تقييم متوسط نصيب الفرد من قيمة خط الفقر المدقع بالدولار؟؟ في اليوم الواحد.

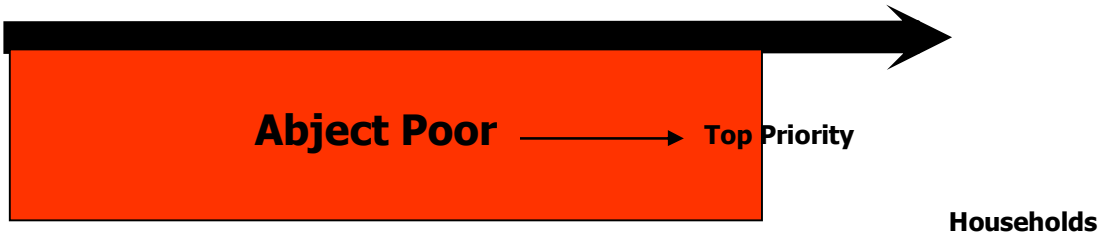

خط الفقر المطلق Absolute Poverty Line :

ويتم حساب متوسط تكلفة خمسة مراكز للتكاليف الأساسية (التعليم، والمأوى، والنقل، والملبس، والصحة) لكل أسرة استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، بالإضافة إلى خط الفقر المدقع، هذا يولد تكلفة معينة لكل أسرة، والتي تضاف إلى مبلغ يعادل خط الفقر المدقع لتلك العائلة، وإعطاء خط الفقر المطلق لتلك العائلة ويتم التقييم حاليا في متوسط نصيب الفرد من قيمة خط الفقر المطلق بالدولار؟؟ في اليوم الواحد.

على حد سواء الفقر المدقع والفقر المطلق خطوط مختلفة لكل عائلة بالاعتماد على تكوينها.

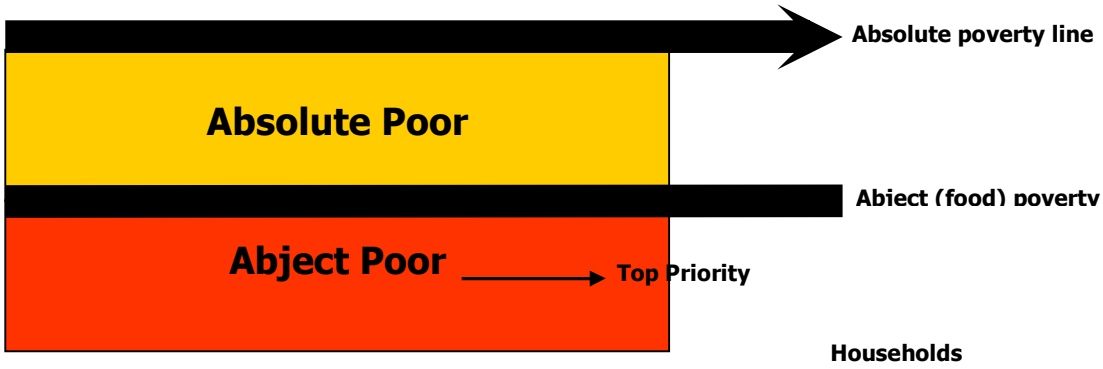

تقدير الدخل Income Estimation:

يقدر الدخل على أساس الاستهلاك المقدر لكل عائلة، التي يحددها تكوين الأسرة، والنشاط والأصول، المؤشرات / خصائص الأسرة التي يمكن قياسها بسهولة ويمكن التحقق منها: الخصائص الديموغرافية، أي الوضع الوظيفي والموقع الجغرافي وملكية الأصول، والسلع المعمرة، ونوع المسكن، وما إلى ذلك كل من المعلمات له وزن خاص استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء تحديثها سنويا.

$$PE_i = \left(\sum_{demo} \beta_j d_{ij} + \sum_{assets} \beta_k d_{ik} + \sum_{dwell} \beta_l d_{il} + \sum_{locat} \beta_m d_{im} + \sum_{head} \beta_n d_{in} + \ldots \right)$$

Predicted Estimation

و PMTF استهداف الصيغ تختلف بين الحقول (كل حقل لديه PMTF الخاصة) التي تمثل مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية و الديموغرافية للأسرة والمؤشرات الجغرافية، عدد المتغيرات تتراوح من ٤٤ المتغيرات في الأردن إلى ٨٠ المتغيرات في سوريا و ٧٥ في غزة.

آلية الاستهداف للأسر الفقيرة Poverty Based Targeting System:

١. يجب على الأسر الذين يشعرون أنهم بحاجة إلى المساعدة تنطبق على مسح الفقر التقدم بطلب دراسة في أقرب مكتب الطوارئ.

٢. يزار بعد ذلك من قبل العاملين الاجتماعيين الذين المؤهلين لمراجعة أوضاعهم وملء استمارة مسح الفقر.

٣. يتم بعد ذلك إدخال استمارة مسح الفقر على جهاز الكمبيوتر الذي يولد مستوى فقر الأسرة باستخدام بيانات خط الأساس ولدت على أساس سنوي من قبل المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء من خلال المعادلة.

٤. تظهر نتيجة دراسة الحالة لكل مستفيد بعد القيام بالمعالجة اللازمة على المعادلة للطلب المدخل وتصنف الأسرة حسب مستويات الفقر والواردة أعلاه إما فقر مدقع أو فقر مطلق وإما غير فقير وتسير **هذه الآلية فقط الإجراءات.**

- العائلة التي ترى أن نتيجة الدراسة غير مرضية لهم وأنهم ما زالوا بحاجة إلى المساعدة يجب أن يتقدموا بطلب إعادة دراسة (شكوى) Complaint للقيام بإعادة دراسة وضع الأسرة الاقتصادي خلال فترة ٦ شهور من تاريخ الدراسة الأول.
- بعد القيام بالزيارة الثانية للأسرة خلال الفترة المحددة وكانت النتيجة مرضية للمستفيد بالتالي يتلقي المساعدة بناء على نتيجة الدراسة.
- يتم إضافة جزء في البيانات التي تتعلق بوضع الأسرة من ناحية اجتماعية واقتصادية والتي تعبر عن وجهة نظر الباحث الاجتماعي الذي يزور الأسرة حيث يتم من خلال وضع رأي الباحث الاجتماعي والذي يتم تقييمه بناءاً على أسس علمية يعتمد عليها الباحث الاجتماعي لتقييم وضع الأسرة، الهدف من ذلك الوصول إلى حالة من التقييم الكامل لوضع الأسرة أي نتيجة دراسة وضع الأسرة التي تصدر من معادلة مسح الفقر ورأي الباحث الاجتماعي بالإضافة إلى تلك النتيجة والهدف من ذلك هو الوقوف أمام الحالات التي يكون فيها تعارض ما بين نتيجة دراسة المعادلة ورأي الباحث لجمع هذه الحالات وتحويها إلى لجنه خاصة مكونة من ثلاثة باحثين اجتماعيين.
- تقوم اللجنة المكونة من ثلاثة باحثين في كل منطقة من مناطق العمليات التابعة لبرنامج الطوارئ بالعمل على زيارة الحالات التي يجب زيارتها من قبل اللجنة بعد الحصول على قوائم الزيارات الخاصة من وحدة إدخال البيانات حيث تعمل اللجنة

على اتخاذ قرارها في مستوى فقر الأسرة وطبيعة المساعدة التي يجب أن تحصل عليها وتعمل اللجنة على ذلك من خلال نموذج خاص للبحث الاجتماعي.

- يجب الإشارة انه هناك أولويات لعملية زيارة اللجنة للحالات وتعتمد الأولوية على سياسة إدارة البرنامج بحيث يتم توجيه عمل اللجنة للأسر الأشد فقراً .

ثالثاً: معايير الاستحقاق للمساعدة الغذائية:

كي تستحق الأسرة الحصول على المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الطوارئ في مكتب غزة الإقليمي يجب أن تنطبق عليها معايير الاستحقاق التالية:

١. أن تكون الأسرة المنتفعة مسجلة كأسرة لاجئة أو تكون الزوجة لاجئة متزوجة من غير لاجئ.
٢. أن تكون الأسرة قد تقدمت بطلب لمشروع مسح الفقر.
٣. أن تكون قد تمت دراسة وضع الأسرة من خلال مشروع مسح الفقر.
٤. أن تكون نتيجة الدراسة تشير بأن الأسرة تقع ضمن مستوى خط الفقر المدقع أو خط الفقر المطلق.
٥. تمنح الأسرة المساعدة الغذائية بناءً على نتيجة الدراسة كما يلي:

- الأسرة التي تكون نتيجة الدراسة لديها تشير بأنها تقع تحت خط الفقر المدقع يتم منحها مساعدة غذائية مضاعفة.
- الأسرة التي تكون نتيجة الدراسة لديها تشير بأنها تقع تحت خط الفقر المطلق يتم منحها مساعدة غذائية طارئة.

المساعدة الغذائية المضاعفة:

العائلات المصنفة "فقر مدقع" هي التي لا تستطيع توفير احتياجاتها الغذائية الأساسية، وبالتالي يتم منحها مساعدة غذائية تعادل ٧٦% تقريباً من احتياجهم للسعرات الحرارية.

المساعدة الغذائية الطارئة:

العائلات المصنفة "فقر مطلق" هي العائلات التي لديها المقدرة على توفير احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية ولكن ليس لديها القدرة على توفير الحاجات الأخرى كالسكن، الملابس، الصحة، التعليم، المواصلات والاتصالات، وبالتالي يتم منحها مساعدة غذائية تعادل ٤٢% تقريباً من احتياجهم للسعرات الحرارية.

تقدم المساعدات الغذائية على شكل (٦) مواد غذائية أساسية (طحين، أرز، سكر، حليب، زيت عباد الشمس، علب لحمة) وفق الجدول التالي:

جدول(٢.٤.٢) كميات المساعدات الغذائية

عدد الأفراد	الفئة	طحين ٣٠ك	حليب	عباد الشمس	لحمة	رز(كجم)	سكر(كجم)
		حصة الفئة	حصة الفئة	حصة الفئة	حصة الفئة	حصة الفئة	حصة الفئة
١٥فما فوق	A	7	8	20	18	24	24
١٥فما فوق	A+	14	16	40	36	48	48
13+14	B	6	7	17	16	21	21
13+14	B+	12	14	34	32	42	42
11+12	C	5	6	14	12	18	18
11+12	C+	10	12	28	24	33	33
9+10	D	4	5	12	10	15	15
9+10	D+	8	10	24	20	27	27
7+8	E	3	4	9	8	12	12
7+8	E+	6	8	18	16	21	21
5+6	F	2	3	7	7	9	9
5+6	F+	4	6	14	14	15	15
3+4	G	2	2	4	4	6	6
3+4	G+	3	4	7	8	9	9
1+2	H	1	1	2	2	3	3
1+2	H+	2	2	4	4	3	3

(المصدر : دليل عمليات الطوارئ ،٢٠١٢)

رابعاً: إجراءات العمل في مراكز التوزيع:

يقوم المنتفع بالتوجه إلى شبابيك تقديم الخدمة ليقوم في النهاية باستلام المواد الغذائية وفق خطة العمل التالية:

١. شباك الاستعلامات:

- يجب على المنتفع التوجه إلى شباك الاستعلامات لمعرفة موعد الكوبونة حيث يقوم الكاتب باستخدام برنامج الاستعلامات الخاص بالكوبونات الغذائية.
- يدون الكاتب/ة المعلومات الخاصة بالكوبونة باستخدام نموذج خاص بموعد الكوبونة.
- يتوجه المنتفع إلى شباك الكوبونات وفق تاريخ الاستلام.
- في حال وجود مشكلة في الكوبونة أو عدم وجود معلومات يتم توجيه المنتفع إلى شباك الشكاوي.

٢. شباك الكوبونات:

وفق تاريخ الاستلام يتوجه المنتفع إلى شباك الكوبونات وعلى الكاتب/ة المختص مراعاة التالي:

- ضمان أن الشخص المستلم هو صاحب الكوبونة، أو زوجته، أو أحد أفراد الأسرة المسجلين في بطاقة التسجيل أو الموكل عنه بشرط إحضار بطاقة هوية صاحب الكوبونة وبطاقة هوية الشخص الموكل.
- يجب على الكاتب/ة التأكد من الاسم في بطاقة التسجيل والاسم المطبوع على الكوبونة بأن يكونا مطابقان للاسم الصحيح لرب الأسرة حسب بطاقة الهوية وفي حالة وجود اختلاف يجب توجيه المنتفع إلى شباك الشكاوي.
- يجب على الكاتب/ة أن يسجل على الكوبونة اسم ورقم هوية الشخص المستلم على الجزء الأول من الكوبونة.
- يجب على الشخص المستلم أن يوقع أو يبصم على الفراغ المخصص لذلك في الجزء الأول من الكوبونة.
- يجب على الكاتب/ة كتابة اسمه وتاريخ تسليم الكوبونة بوضوح على الفراغ المخصص لذلك في الجزء الأول من الكوبونة.
- يجب على الكاتب/ة أن يقوم بقطع الجزء الثاني من الكوبون وإرفاقه ببطاقة التسجيل لكي يتم إرساله من خلال مسئول فريق مركز التوزيع إلى مسئول التوزيع من أجل إكمال عملية الاستلام.
- يجب على الكاتب/ة أن يقوم بقطع الجزء الثالث من الكوبونة وإعطاؤه للشخص المستلم من أجل التعرف على كميات المواد الغذائية التي سيستلمها قبل الذهاب إلى منافذ التوزيع.
- يجب على الكاتب/ة أن يطلب من الأسرة تعبئة نموذج (شهادة غائب) إذا كان رب الأسرة مسافر خارج البلاد للعلاج خلال دورة التوزيع وتوقيعه من قبل موظف/ة وكالة مع التوقيع والختم من مدير/ة الموظف/ة.

٣. شباك الشكاوي والتفويض (التوكيلات):

أ. الشكاوي:

في حال أن الأسرة غير مستحقة للمساعدة الغذائية فمن المحتمل أن يكون للأسباب التالية:

- تم إيقاف المساعدة الغذائية لعدم تقدمه مطلقاً لدراسة مستوى الفقر وعليه يجب أن يتقدم المنتفع بطلب جديد New Application.
- تم إيقاف المساعدة الغذائية بناءً على نتيجة برنامج مسح الفقر المحوسب للدراسة الأولى الذي أفاد أن الأسرة غير فقيرة ولا تستحق المساعدة الغذائية، وعليه إذا رأى المنتفع أن وضعه الاقتصادي سيئ ويستحق المساعدة الغذائية فعليه التقدم بشكوى لإعادة الدراسة Complaint.
- تم إيقاف المساعدة الغذائية بناءً على نتيجة برنامج مسح الفقر المحوسب وقرار الباحث الاجتماعي لدراسة الشكوى واللذان أفادا أن الأسرة غير فقيرة ولا تستحق المساعدة الغذائية، وعليه لا يحق للأسرة التقدم بأي طلب إلا بعد مرور سنة على تاريخ الطلب الأخير.
- تم إيقاف المساعدة الغذائية بناءً على قرار لجنة الباحثين الاجتماعيين في برنامج مسح الفقر التي أفادت أن الأسرة غير فقيرة ولا تستحق للمساعدة الغذائية، وعليه لا يحق للأسرة التقدم بأي طلب إلا بعد مرور سنة من تاريخ زيارة اللجنة.
- تم إيقاف المساعدة الغذائية لعدم استلامها لدورتين سابقتين أو أكثر، وعليه يجب على الأسرة التقدم بطلب جديد لبرنامج مسح الفقر.
- في حال رغبة الأسرة بتحويل مكان استلام المساعدة الغذائية من مركز توزيع إلى آخر يحق للأسرة التقدم بشكوى لتغيير مكان الاستلام ويجب على الكاتب/ة أن يسحب الكوبونة وأن يقوم بتعبئة نموذج شكوى.
- في حال وجود اختلاف بين عدد أفراد الأسرة الحقيقي والعدد المدون في الكوبونة يحق للأسرة التقدم بشكوى لتعديل عدد أفراد الأسرة بشرط أن تتغير فئة الكوبونة.
- في حال وجود اختلاف بين الاسم في بطاقة التسجيل والاسم المطبوع على الكوبونة والاسم الصحيح لرب الأسرة حسب بطاقة الهوية **يجب عمل التالي:**
    - إذا كان الاختلاف فقط في الاسم المطبوع على الكوبونة يجب تعبئة نموذج شكوى.

- إذا كان الاختلاف في الاسم بين بطاقة التسجيل و بطاقة الهوية يجب تعبئة نموذج تحديث بيانات ومن ثم تحويله إلى قسم التسجيلات التابع لدائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية.

ب. التوكيل (التفويض):

- التوكيل هو ترخيص لشخص من خارج بطاقة التسجيل باستلام المساعدة الغذائية الخاصة بالأسرة لمدة زمنية محدودة.
- يتم عمل التوكيل لكبير السن، المعاق أو المريض وبحضور المنتفع والموكل والبطاقات الشخصية وبطاقة التسجيل.
- يجب عدم اعتماد التوكيل لمن هم أقل من سن ١٦ سنة.
- لا يقبل توكيل القاصر إلا بحضور الحاضن له وكتاب الحضانة الأصلي.
- يجب طباعة نسختين من نموذج التوكيل نسخة للموكل ونسخة للملف مرفق معها صورة عن بطاقة التسجيل وبطاقة هوية المنتفع وبطاقة هوية الموكل وتوقيع الكاتب/ة على التوكيل.
- إذا كان المنتفع لا يستطيع الحضور إلى مركز التوزيع يتم زيارته من قبل الباحث الاجتماعي ويصطحب معه نسختين من نموذج التوكيل وبعد التأكد من صحة البيانات يتم تسليم المنتفع نسخة من التوكيل بعد التوقيع علي النسختين.

٤. منافذ توزيع المواد الغذائية:

يتوجه المنتفع بعد الانتهاء من شباك الكوبونات إلى منافذ التوزيع لاستلام المواد الغذائية.

و يجب على مسئول التوزيع التأكد من التالي:

- ضمان أن الشخص المستلم هو صاحب الكوبونة، أو زوجته، أو أحد أفراد الأسرة المسجلين في بطاقة التموين أو الموكل عنه بشرط أن يكون التوكيل ساري المفعول مع إحضار بطاقة هوية صاحب الكوبونة وبطاقة هوية الشخص الموكل.
- تسليم جميع المواد الغذائية للشخص المستلم نفسه.

خامساً: آلية شكاوى الجودة:

من أجل تحسين الخدمات المقدمة للاجئين فقد تم العمل على استقبال شكاوى تتعلق بجودة المواد الغذائية في جميع مراكز التوزيع وهذه التعليمات خصصت لتوضيح آلية تقديم شكاوى الجودة وكيفية الفصل فيها.

الإجراءات في مركز التوزيع:

كل منتفع يمكنه تقديم شكوى مستخدما نموذج شكاوى الجودة وعلى المنتفعين أن يدركوا أن وكالة الغوث ستنظر في شكواهم **إذا استوفت الأمور التالية:**

- يجب أن تقدم الشكوى من قبل المنتفع نفسه أو من قبل الشخص الموكل عنه ولن تقبل الشكاوى من أي طرف آخر.
- المنتفعون المتقدمون بشكاوى الجودة عليهم إحضار عينات من المواد الغذائية غير الصالحة مع الأكياس/ الحاويات نفسها التي استلموا فيها تلك المواد حتى لو كانت فارغة وهذا ضروري في حالة الشكوى المتعلقة بالدقيق إذ أن رقم أمر الشراء المَخيط داخل الأكياس أو المطبوع عليها يجب إحضاره لكي تستطيع وكالة الغوث اتخاذ ما يلزم لعلاج هذا الأمر.
- على المنتفعين التقدم بشكواهم خلال يومين من تاريخ استلامهم للمواد الغذائية.

عندما تقدم شكوى الجودة فإن مسئول فريق مركز التوزيع يجب أن يستدعي مسئول التوزيع ويقوم بالآتي:

- إذا تعلقت الشكوى بوجود حشرات أو يرقات في السلع الغذائية فإنه يتوجب على مسئول فريق مركز التوزيع القيام بفحص نظري من خلال تنخيل عينة خصوصاً فيما يتعلق بشكاوى الدقيق يجب إجراء عملية الفحص النظري (التنخيل) لجميع الأكياس المستلمة، فإذا تبين أن النتيجة سلبية لا تقبل الشكوى، إذا تبين أن الشكوى صحيحة **يجب إتباع التالي:**
  - أخذ عينة ووضعها في أكياس نايلون جديدة.
  - بيانات المنتفع يجب أن تكتب على كيس النايلون.

على مسئول فريق مركز التوزيع تدوين المزيد من التفاصيل عن طبيعة الشكوى على نموذج شكاوى الجودة، وبمجرد تسجيل شكوى الجودة فإنه يتم إرسالها مع العينة إلى مدير الإمدادات في مكتب غزة الإقليمي.

في مكتب غزة الإقليمي يتم تسجيل الشكوى والعينة من قبل مدير الإمدادات واتخاذ الإجراء المناسب.

سادساً: تعليمات عامة حول نشاطات مراكز التوزيع:

١. استلام المواد الغذائية:

- التأكد من محتوى الإرسالية ومطابقتها لكمية ونوعية المواد المستلمة.
- فحص عينات من المواد الغذائية التي يتم استلامها أثناء الاستلام للتأكد من جودتها.
- التوقيع على الإرسالية بعد الاستلام وفي حال عدم تطابق الكمية المستلمة فعلياً مع الكمية المذكورة في الإرسالية يتم كتابة ملاحظة بفرق الكميات على الإرسالية والتوقيع عليها من قبل مسئول التوزيع.
- في حال وجود خلل في جودة أي نوع من المواد الغذائية يتوجب على مسئول فريق مركز التوزيع إيقاف عملية التوزيع فوراً ، وإخطار مسئول فريق التعبئة والتوزيع ومدير المساعدات الطارئة بالمنطقة.
- يتم تسجيل المواد المستلمة بشكل آني في سجلات مركز التوزيع بالإضافة إلى تسجيلها في برنامج إدارة المخازن ويتم اعتماد الكمية المستلمة من قبل مسئول التوزيع ومسئول فريق مركز التوزيع، ويتم تعبئة التقرير اليومي الذي يظهر حالة التوزيع اليومي في المركز، والأرصدة النهائية للتوزيع في اليوم التالي، و من ثّم إرسال هذا التقرير إلى مسئول فريق التعبئة والتوزيع.

٢. فحص جودة المواد الغذائية:

- يجب فحص جودة المواد الغذائية الموجودة في مركز التوزيع بشكل دوري ويومي لكافة المواد باستثناء الدقيق الذي يتم فحصه مرتين يومياً الأولى الساعة ٧:٣٠ و الثانية ١٠:٠٠.
- يتم الفحص فيزيائياً باستخدام حواس اللمس، النظر والشم ويستخدم المنخل للتحقق من عدم وجود عدوى مثل الدود أو السوس ولفحص التكتلات.
- في حال وجود خلل في جودة المواد الغذائية يتم وقف التوزيع فوراً والاتصال بمدير الإمدادات ومدير المساعدات الطارئة بالمنطقة، ومن ثم تقوم لجنة مكونة من مدير الإمدادات، ومسئول فريق التعبئة والتوزيع ومدير المساعدات الطارئة بالمنطقة للنظر

في المشكلة وإرسال تقرير لمدير برنامج الطوارئ ومدير الخدمات المساندة ومدير عمليات الطوارئ لدراسة الموضوع واتخاذ القرار المناسب.

٣. التخزين:

- يجب التحقق من مواصفات المخزن الصحي والسليم من نواحي التهوية والنظافة ومراعاة تخزين المواد الغذائية حسب مساحة وارتفاع المخزن.
- يجب مراعاة المبادئ الصحية التالية للتخزين:
  - رفع مستوى المواد الغذائية المخزنة عن أرضية المخزن بوضع مشاطيح.
  - يجب ترتيب المواد الغذائية مثل (أكياس الطحين وكراتين الزيت والحليب واللحمة) بشكل ثلاثي أو خماسي.
  - يجب إبعاد رصات المواد الغذائية عن جدران المخزن مسافة (٢٥ – ٧٥سم) من أجل تفادي الرطوبة و ضمان التهوية السليمة للمواد الغذائية.
  - يجب مراعاة قاعدتي Shelf life & FIFO في عمليات التخزين والصرف **وهما كما يلي:**
    - ✓ FIFO: الوارد لمركز التوزيع أولا يجب أن يصرف أولا.
    - ✓ Shelf Life: يتم الصرف حسب تاريخ انتهاء السلعة.
  - في حال وجود تلفيات في المواد الغذائية المخزونة يجب عزلها عن المواد السليمة.
  - في حال وجود تلفيات في معلبات اللحمة أو السردين يجب إتلافها والتخلص منها فوراً و تسجيلها بشكل يومي في سجلات المركز.

٤. التوزيع:

يتم تحضير وتجهيز عبوات المواد الغذائية بشكل يومي ومستمر وفق الفئات المراد توزيعها من أجل ضمان سهولة عملية التوزيع اليومي.

٥. الجرد:

الجرد هو مطابقة كميات المواد الموجودة في مركز التوزيع مع الكميات المستلمة خلال الدورة وإجمالي التوزيع من المواد الغذائية.

هناك نوعان من الجرد:

أ. الجرد الدوري:

يتم الجرد الدوري من قبل مسئول فريق مركز التوزيع و مسئول التوزيع بشكل يومي للتحقق من مطابقة الكميات الموجودة مع السجلات، وفي حال وجود أي فروقات بين سجلات المركز والكميات سواء بالزيادة أو النقصان يتم إرسال إخطار رسمي (كتابي) لمسئول فريق التعبئة والتوزيع الذي يقوم بالتحقق من سبب هذه الفروقات اتخاذ الإجراء المناسب.

ب. الجرد الكامل:

يتم تنفيذه مرتين خلال دورة التوزيع بواسطة مسئول فريق التعبئة والتوزيع:

المرة الأولي: يتم بشكل مفاجئ خلال الدورة ويهدف للمراقبة والتدقيق.

المرة الثانية: يتم في نهاية الدورة بحيث يقوم بعمل تدقيق شامل لجميع الإرساليات وتقارير التوزيع بهدف إغلاق الدورة، حيث يتم إنجاز التقرير النهائي لمركز التوزيع ويلخص كل ما تم في المركز من وارد وصادر وموزع، والخروج بالأرصدة النهائية لترحل للدورة التالية.

تعليمات عامة للعاملين في مراكز التوزيع:

- يجب على الكاتب/ة في نهاية التوزيع يوميا عمل إحصائية لتوزيع الكوبونات وكتابة التاريخ وعدد الكوبونات المستلمة والموزعة والمتبقية على الدفتر في هذا التاريخ .
- يجب على الكاتب/ة تعبئة النموذج الخاص بالكوبونات الموزعة يوميا من نسختين لكل نموذج، نموذج للكوبونات الطارئة ونموذج للكوبونات المضاعفة. والتوقيع عليها هو ومسئول فريق مركز التوزيع ، وترسل نسخة إلى مدير المساعدات الطارئة بالمنطقة ونسخة ترفق مع الكوبونات الموزعة.
- يجب على مسئول فريق مركز التوزيع ومسئول التوزيع تعبئة كارت نوت للكوبونات الموزعة يوميا وإرفاق الكارت نوت والنموذج مع الكوبونات الموزعة.
- يجب إدخال جميع الكوبونات الموزعة على برنامج إدارة المخازن يوميا في وقت توزيع الكوبونات.
- يتم إرسال الكوبونات الموزعة إلى مدير المساعدات الطارئة بالمنطقة ويتم تجميعها إلى نهاية الدورة ومن ثم إرسالها الى قسم نظم المعلومات.

- يجب إدخال جميع الكوبونات المستلمة من قسم نظم المعلومات على برنامج محوسب وكذلك الكوبونات المسحوبة والمتبقية والمستلمة من المناطق الأخرى بشكل يومي .
- مسئول فريق مركز التوزيع هو المسئول المباشر عن تطبيق جميع الأنظمة والتعليمات السابقة، وعلى مدير المنطقة للمساعدات الطارئة التأكد من التطبيق الملائم لهذه الأنظمة والتعليمات.
- في نهاية دورة التوزيع يجب إرسال دفاتر الكوبونات والشكاوى (بعد وضعها في كراتين مع استعمال النموذج المرفق) إلى الأرشيف بعد الانتهاء من عمل الإحصائيات اللازمة.
- الكوبونات التي يتم سحبها للشكاوى يجب إدخالها على برنامج إدارة المخازن وإرفاقها مع الشكاوى.
- الكوبونات المرجعة التي لم يستلمها مستحقيها يجب إدخالها على برنامج إدارة المخازن في نهاية الدورة.

آلية تحديد كمية المساعدات التوزيع:

أولاً : الأسر المصنفة تحت خط الفقر المدقع:

من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه، يظهر أن نسبة مساهمة الأونروا في توفير السعرات الحرارية المصنفة تحت خط الفقر المدقع تبلغ ٧٥%، حيث يتم احتساب هذه السعرات من خلال نوعية المساعدات حسب مساهمة السعرات الحرارية في كل نوع من المساعدات.

جدول رقم (٣.٤.٢) نوعية المساعدات حسب مساهمة السعرات الحرارارية خط الفقر المدقع)

Proposed revised ration EP abject		Ration size												Kcal per person per day based on family size middle point average	No of abject poor families	Total caloric value
		Flour		Rice		Sugar		SF Oil		W/Milk		L/Meat				
CAT	Family Size	Kg	Kcal	Kg	Kcal	Kg	Kcal	LT	Kcal	Kg	Kcal	Tin	Kcal			
H	1-2 members	60	210000	3	10620	3	11250	4	36000	2	10000	4	880	2,064.81	7,520.00	15,527,407.41
G	3-4 members	90	315000	9	31860	9	33750	8	72000	4	20000	8	1760	1,505.94	8,715.00	13,124,236.67
F	5-6 members	120	420000	15	53100	15	56250	14	126000	6	30000	14	3080	1,390.77	9,922.00	13,799,196.89
E	7-8 members	180	630000	21	74340	21	78750	18	162000	8	40000	16	3520	1,464.61	8,586.00	12,575,119.20
D	9-10 members	240	840000	27	95580	27	101250	24	216000	10	50000	20	4400	1,528.92	6,125.00	9,364,659.36
C	11-12 members	300	1050000	33	116820	33	123750	28	252000	12	60000	24	5280	1,553.48	1,919.00	2,981,124.78
B	13-14 members	360	1260000	42	148680	42	157500	34	306000	14	70000	32	7040	1,604.30	447.00	717,120.44
A	15 members and more	420	1470000	48	169920	48	180000	40	360000	16	80000	36	7920	1,574.89	182.00	286,629.78
														Total	43416	68375494.52
														Cal value Per individual per day	1574.89	
														Percentage of 2100 kcal	74.99%	

ثانياً: الأسر المصنفة تحت خط الفقر المطلق:

من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه، يظهر أن نسبة مساهمة الأونروا في توفير السعرات الحرارية المصنفة تحت خط الفقر المطلق تبلغ ٤٢%، حيث يتم احتساب هذه السعرات من خلال نوعية المساعدات حسب مساهمة السعرات الحرارية في كل نوع من المساعدات.

جدول رقم(٤.٤.٢) نوعية المساعدات حسب مساهمة السعرات الحرارارية خط الفقر المدقع)

Proposed revised ration EP absolute		Ration size												Kcal per person per day based on family size middle point average	No of absolute poor families	Total caloric value
		Flour		Rice		Sugar		SF Oil		W/Milk		L/Meat				
CAT	Family Size	Kg	Kcal	Kg	Kcal	Kg	Kcal	LT	Kcal	Kg	Kcal	Tin	Kcal			
H	1-2 members	30	105000	3	10620	3	11250	2	18000	1	5000	2	440	1,113.41	17,458.00	19,437,866.52
G	3-4 members	60	210000	6	21240	6	22500	4	36000	2	10000	4	880	954.35	24,035.00	22,937,783.17
F	5-6 members	60	210000	9	31860	9	33750	7	63000	3	15000	7	1540	717.47	19,424.00	13,936,229.49
E	7-8 members	90	315000	12	42480	12	45000	9	81000	4	20000	8	1760	748.50	16,582.00	12,411,688.41
D	9-10 members	120	420000	15	53100	15	56250	12	108000	5	25000	10	2200	777.25	6,383.00	4,961,196.08
C	11-12 members	150	525000	18	63720	18	67500	14	126000	6	30000	12	2640	787.30	1,267.00	997,514.61
B	13-14 members	180	630000	21	74340	21	78750	17	153000	7	35000	16	3520	802.15	251.00	201,339.19
A	15 members and more	210	735000	24	84960	24	90000	20	180000	8	40000	18	3960	787.44	83.00	65,357.89
													Total		85483	74948975.37
													Cal value Per individual per day		876.77	
													Percentage of 2100 kcal		41.75%	

الاونروا دليل عمليات برنامج الطوارئ ٢٠١١

جدول رقم (٥.٤.٢) المناطق الذين استفادوا من برنامج المساعدات الغذائية؟

المنطقة	عدد المستفيدين (عائلات)	عدد المستفيدين (أفراد)
الشاطئ	12663	64772
بيت حانون	7517	41330
بني سهيلا	9926	53889
دير البلح	10706	56672
جباليا	15205	80491
خانيونس	13554	71741
النصيرات	12436	63922
رفح	11859	64599
غرب رفح	7095	35134
الشيخ رضوان	8612	44215
تفاح	12584	67553
الزيتون	8455	44952
الإجمالي	**130,612**	**689,270 (~700,000)**

عدد المستفيدين حسب التصنيف سواء فقر مدقع أو فقر مطلق طبقا لقطاع غزة ومناطقها:

المنطقة	فقر مدقع (عائلات)	فقر مدقع (أفراد)	فقر مطلق (عائلات)	فقر مطلق (أفراد)
الشاطئ	2148	12401	10515	52371
بيت حانون	2429	15085	5088	26245
بني سهيلا	4489	25605	5437	28284
دير البلح	3281	18477	7425	38195
جباليا	3469	20628	11736	59863
خانيونس	4799	26258	8755	45483
النصيرات	3941	20927	8495	42995
رفح	3564	21013	8295	43586
غرب رفح	2295	12201	4800	22933
الشيخ رضوان	1354	7980	7258	36235
تفاح	2846	17470	9738	50083
الزيتون	1879	11626	6576	33326
الإجمالي	**36,494**	**209,671**	**94,118**	**479,599**

الميزانية:

الميزانية المخصصة للمساعدات الغذائية في برنامج الطوارئ كل عام بالإضافة للعجز في الميزانية لكل دورة ١٦ مليون دولار، فقط من أجل الغذاء، بالإضافة إلى تكلفة التوزيع، والعمال، والتوظيف، وإيجار المخازن والمستودعات، والنقل، والإدارة .. الخ.

الكميات :

الكميات من المواد الغذائية التي وزعت في كل دورة على سبيل المثال: 11,000 طن من دقيق لكل دورة ..... الخ.

مجموع السلع التي توزع كل دورة

لحمة علب	الحليب طن	الزيت لتر	سكر طن	أرز طن	الدقيق طن
1,120,000	540	1,200,000	1,500	1,500	13,000

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- الدراسات المحلية
- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية
- التعليق على الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

- **<u>الدراسات المحلية:</u>**

١. دراسة (أبو عمرو،٢٠١٠) بعنوان " الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة".

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى توفر الغذاء في قطاع غزة والتعرف على ماهية الأمن الغذائي أو الإمكانات المادية والاقتصادية لكل الناس للحصول على القدر الكاف والأمن من الطعام ليفي باحتياجاتهم وما يفضلونه من طعام يجعلهم يعيشون حياة صحية وسليمة، ولتحقيق ذلك لا بد من توفر عاملين أساسيين هما:

١. توفر الغذاء في المنطقة أو البلاد من الإنتاج المحلي من زراعة وصناعة محلية أو إمكانية استيراد الناقص منه من خارج هذا البلد عن طريق اتفاقيات اقتصادية أو التجارة الحرة المباشرة .
٢. توفر الإمكانات المادية التي تمكن الفرد والمجتمع من الحصول على الغذاء.

ولمعرفة مدى توفر الأمن الغذائي في قطاع غزة لا بد من التعرف على مدي انطباق العاملين السابقين على قطاع غزة

أهم النتائج:

- هناك فجوه واسعة بين نسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة العجز في المواد الغذائية .
- من المتوقع استمرا العجز في إنتاج بعض السلع الغذائية لفترة طويلة وبالتالي استمرار سكان القطاع الاعتماد على استيرادها من الخارج طالما استمرت الأوضاع السياسية لقطاع غزة على حالها، والسبب هو ارتفاع حجم الاحتياجات بدرجة تفوق الإنتاج.
- ارتفاع معدلات الأسعار للسلع الغذائية بدرجة لا تتناسب وتفشي البطالة والفقر بين السكان.
- اعتماد نسبة كبيرة من السكان تصل إلى ٨٠% على المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية العاملة في القطاع.

أهم التوصيات:-

- العمل الجاد على إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي تسبب في تشديد الحصار على قطاع غزة منذ ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧، وإعادة اللحمة الوطنية وتفعيل خطط التنمية الفلسطينية التي تم إقرارها من قبل والتي تستهدف الكل الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

- العمل على إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم والمستمر على قطاع غزة وبصور نهائية، لتمكين عجلة التنمية من استئناف دورانها للتخلص أو التقليل من معدلات البطالة والفقر .
- العمل على وضع خطط سريعة لزيادة كميات الإنتاج من السلع الغذائية خاصة من اللحوم الحمراء والدواجن والفواكه وزيت الزيتون والحليب لتقليص الفجوة بين نسبة الاكتفاء ونسبة الاحتياجات.

٢. دراسة(سروجي،٢٠٠٩) بعنوان أثر المساعدات الغذائية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين .

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المساعدات الغذائية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين ونوقشت في ورشة عمل خاصة دعت لها ماس، انه يجب التركيز على المساعدات الغذائية ذات التوجه التنموي، والعمل على تحفيز الناتج المحلي ونموه الحقيقي، والتركيز على القطاع الزراعي الذي يلعب دورا هاما في تخفيف حدة الفقر.

أهم النتائج :

- أن هناك أثر سلبيا على مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية
- كذلك هناك علاقة طردية بين حجم المساعدات الغذائية وقيمة المستوردات من المواد الغذائية وأشارت الدراسة إلى ضعف تأثير المساعدات الغذائية في التخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي رغم التأكيد النظري على علاقة العكسية بينهما.

أهم التوصيات:

- وضع آليات لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وتحسين معايير الوصول إلى الطبقات المستهدفة بالمساعدات الغذائية وتوسيع قاعدة البيانات المتوفرة لدى وزارة التخطيط والعمل على تحديثها.

٣. دراسة("، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠٠٨) بعنوان "الفقر في الأراضي الفلسطينية".

يهدف التقرير الذي أصدره الجهاز المركزي الاحصائي عن الفقر والذي اعتمد على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة والذي استمر حتى الآن ، وقد ركز على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة الفقيرة والتوزيع الجغرافي للفقر.

النتائج:

١. تبين أن الفقر يزداد انتشاره بشكل كبير في مخيمات اللاجئين.
٢. كما أوضح أن الفقر يزداد بارتفاع حجم الأسرة وزيادة عدد الأطفال فيها.
٣. وكذلك ترتفع معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء وكبار السن، إلا أنه أوضح أن الفقر ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم.

٤. دراسة (سعيد وآخرون،١٩٩٧) بعنوان "الفقر في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر وبينت هذه الدراسة العوامل التي تؤدي إلى الفقر في الأراضي الفلسطينية وعلى رأسها البطالة، كما ركزت على مظاهر الفقر مثل الحالة الصحية وأحوال السكن، وقد اعتمدت الدراسة على المسح الميداني للأسرة المحتاجة، بالإضافة إلى استقصاء آراء العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية ونسبة العينة ١٠٠ أسرة محتاجة.

النتائج:

١. أن الفقر هو السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع بشكل عام

التوصيات:

١. لا بد للمؤسسات أن تعمل جاهدة لمكافحة الفقر من خلال تقديم كافة المساعدات للأسر الفقيرة التي تساعدها على الحياة بمستوى معيشي كريم.

٥. دراسة (المالكي وآخرون ،١٩٩٧) بعنوان " مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ".

هدفت إلى معرفة خصائص الفئات المتلقية للمساعدات الإنسانية من هذه المؤسسات ونوع المساعدات التي تقدمها، بالإضافة إلى مدى كفاية هذه المساعدات في تخفيف شدة الفقر، كما بينت تصورات مؤسسات الدعم الاجتماعي حول المحتاجين من حيث آليات وشروط الحصول

على المساعدة، كما تطرقت لواقع هذه المؤسسات في عهد السلطة الفلسطينية وانتشارها في المناطق الفلسطينية

النتائج:

- يرتبط الفقر بعدد من الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالحالة الزواجية للمرأة على وجه الخصوص مثل موقف المجتمع من الأرملة والمطلقة وزواج البدل والزواج المبكر. فقد بلغ عدد حالات الأرامل والمطلقات والمهجورات ما يقارب ٣٤% من أسر الضفة الغربية المتلقية للمساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية بينما وصلت النسبة ٥٥.٥% في قطاع غزة .

التوصيات:

- تطوير دور مؤسسات الدعم الاجتماعي والعمل على تخفيف شدة الفقر وتقدم المساعدات للفئات المستحقة.

- **<u>الدراسات العربية:</u>**

١. دراسة : (برنامج الأغذية العالمي في اليمن،٢٠١١) بعنوان "انعدام الأمن الغذائي في اليمن"

هدفت الدراسة إلى معرفة دراسة الأمن الغذائي التي قام بها برنامج الأغذية العالمي عن أن ٢٢% من السكان– حوالي خمسة ملايين نسمة – يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد وهذا تقريباً ضعف النسبة نفسها مقارنة بعام ٢٠٠٩، ويتجاوز الحد الذي تكون فيه عادةً المساعدات الغذائية الخارجية ضرورية ومعرضين لخطر أن يعانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ظل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وحالة عدم الاستقرار السياسي.

أهم النتائج:

- إلى أن معدل سوء التغذية الحاد العالمي في اليمن ينذر بالخطر في العديد من مناطق البلاد حيث ان سوء التغذية الحاد وصل الى أسوأ معدلاته في محافظة الحُديدة بنسبة

٢٨% وهي أعلى بكثير من حد الطوارئ الذي تضعه منظمة الصحة العالمية والذي يبلغ ١٥%.

أهم التوصيات:

- سيقوم برنامج الأغذية العالمي بالعمل مع شركاءه في مجال العمل الإنساني على الأرض لضمان تلبية الاحتياجات العاجلة كما يدعو إلى العمل المشترك من أجل زيادة المساعدات الى اليمنيين الأكثر عرضة للخطر.

٢. دراسة (صافتلي،٢٠٠٩) بعنوان "العولمة وانعكاسها على الفقر في بلدان العالم الثالث"

قامت الباحثة بالدراسة للدور الكبير الذي تلعبه التنمية في القضاء على فقر دول العالم الثالث ضمن ظروف العولمة الراهنة فقدنُفذ هذا البحث بهدف إعطاء لمحة تاريخية عن المفاهيم المترابطة للعولمة والفقر في ضوء الخواص الرئيسة والظواهر الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، دراسة تأثيرات مؤسسات العولمة في دول العالم الثالث، دراسة أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها من قبل الدولة للحد من الفقر في سورية.

ومن أهم النتائج:-

- القضاء على الفقر هو أخطر تحد عالمي يواجه العالم اليوم وانه ضرورة لاغنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية.
- إن الحلول المطروحة هي في مصالح مؤسسات العولمة بغض النظر عن ظروف البلدان النامية الراهنة، إن ظاهرة العولمة أدت إلى تزايد حجم ظاهرة الفقر على المستوى العالمي.
- العوامل الاجتماعية من أهم العوامل التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة.

ومن أهم التوصيات :

- الاستفادة من ايجابيات العولمة والمرافقة لهذه الظاهرة والتخفيف من السلبيات عن طريق تهيئة وتنمية الموارد البشرية القادرة على ان تكون فاعلة في ظل هذه الظاهرة، بحيث تتمكن من وضع الخطط والبرامج في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية

والإعلامية كافة من أجل التأسيس لمجتمع قوي مدرك لأبعاد هذه الظاهرة ومجابهة المخاطر التي تحملها على المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي.

- تعبئة الفائض الاقتصادي والتخفيف من الهدر والفساد وسوء الإدارة وتقليص النفقات على السلع الترفيهية والاستهلاكية.
- ربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة وكذلك الربط الدوري للأجور بالأسعار.

٣. دراسة استقصائية من قبل(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧) عن "الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي."

ركزت هذه الدراسة على فجوة الأمن الغذائي والمغذيات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في البلدان العربية بشكل وسورية بشكل خاص، تتألف الدراسة من قسمين، القسم الأول: يقيم مؤشرات الأمن الغذائي من وجهة نظر توافر الإمدادات الغذائية وسهولة الوصول إليها والمغذيات والفجوة الغذائية و تحقيق الاكتفاء الذاتي، أما القسم الثاني من الدراسة فقد بحث في القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي على الصعيدين الدولي والعربي .

أهم النتائج:

- اهتمت الدراسة بشأن الإمدادات الغذائية، وتوافر الغذاء واستهلاك المنتجات النباتية والحيوانية وما توفره من عناصر مغذية ودورها الهام في تحسين مستويات التغذية وتقليص الفجوة الغذائية وتحقيق نسبة الاكتفاء الذاتي بالرغم من تزايد معدل أسعار المواد الغذائية بالعالم.
- ومن أهم القضايا ذات الصلة بموضوع الأمن الغذائي التي وردت في الدراسة هي : تطور الأسعار العالمية للغذاء، وشبكات الأمان الغذائي واستخدام المنتجات الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي والتغير في مخزون المواد الغذائية، وتأثير هذه المتغيرات على مستوى معيشة السكان، آما بحثت الدراسة في حالة الأمن الغذائي في سياق التكامل العربي وإستراتيجية التنمية الزراعة المستدامة في العقدين القادمين

أهم التوصيات:

- التأكيد على أهمية التعاون بين الدول العربية لتنفيذ مشاريع في مجالات تعزيز الإنتاج والاستهلاك الغذائي وإنشاء مخزون من المواد الغذائية من خلال إنشاء مؤسسة وطنية وإقليمية لخزن الحبوب.

٤. دراسة (الجمسي، ٢٠٠٤) بعنوان:" محددات الأمن الغذائي العربي"

هدفت الدراسة لحل المشكلة الغذائية في الوطن العربي والتي أبدت بعض المقترحات التي تتمثل في المطالبة ببناء شبكة جيدة من البنية الأساسية التي تربط الوطن العربي بعضه ببعض تبدأ بالطرق البرية والسكك الحديدية والمطارات الحدودية (على حدود كل دولة من الدول العربية الشقيقة مطار متصل بالمطار الآخر على نفس الحدود) وشبكة موانئ جيدة مع شبكة مواصلات واتصالات على أحدث مستوى تكنولوجي بالإضافة إلى العمل على إصدار تشريع اقتصادي موحد يضمن مع السلامة القطرية سلامة وأمان انتقال رؤوس الأموال والأفراد العرب من مناطق الوفرة إلى مناطق الاستثمار

أهم التوصيات:

- ضرورة التنسيق العربي في مجال الإنتاج وفقاً لمبدأ الميزة النسبية وبما يحقق زيادة كفاءة استخدام الموارد العربية وزيادة وتعظيم الإنتاج العربي وزيادة وتعميق التعاون العربي خاصة في مجال إنتاج وتجارة الغذاء
- العمل على إيجاد مؤسسات شعبية اقتصادية تعمل بإرادة التعاون على تعميق العلاقات الاقتصادية بما يحقق الرفاهية للجميع. كما دعت الدراسة إلى العمل على إزالة أسباب فشل التعاون العربي في مجال الإنتاج الغذائي والقضاء على التباين الشديد في متوسطات الدخول الفردية في الدول العربية
- استمرار المحاولات العربية في إنشاء تجمع عربي اقتصادي يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمواطن العربي وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى السعي لتنويع الإنتاج وهياكله في الدول العربية بحيث يقوم كل قطر عربي بإمداد باقي الوطن العربي بسلع غذائية لها ميزة نسبية في هذا القطر.

٥. دراسة (الفارس،٢٠٠١) بعنوان "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي".

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم الفقر وطرق قياسه، حيث أشارت إلى أن الفقر من المفاهيم المجردة النسبية، كما أنه ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد، كما أوضحت أنه لا يمكن قياس الفقر من خلال مؤشر واحد فقط، بل يوجد عدة مؤشرات لقياسه، مثل نصيب الفرد من الاستهلاك، ونصيب الفرد من الدخل القومي، واستنتجت الدراسة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية في جميع الأقطار العربية ويرتبط بعدم وجود البنية الأساسية، كما أن الفقر في الوطن العربي يرتبط بحجم الأسرة وانخفاض مستوى التعليم.

النتائج:

وقد خلصت الدراسة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل كبير إذ يتركز في الدول النفطية بين المواطنين وغير المواطنين، أما في الأقطار العربية الأخرى فان التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية أقل منه في المناطق الحضرية.

٦. دراسة(الليثي، ١٩٩٦) بعنوان " مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر"

تنطلق الدراسة من مقولة مؤداها أنه مع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي سوف تتأثر المستويات المعيشية لفئات عديدة من المجتمع بدرجات متفاوتة ، وأن الأسر محدودة الدخل سوف تعاني أكثر من غيرها نتيجة التغيرات التي تطرأ على الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية.

وقد ركزت الدراسة على مشكلة الفقر من عدة جوانب(أين يتركز الفقراء ، ما هي خصائصهم –مكان الإقامة – النشاط الاقتصادي – المهن – الحالة التعليمية – أنماط الاستهلاك)

تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء ، الأول معني بالتعرف على الفقراء وتحديد ماهية المقاييس التي تستخدم لقياس الفقر . أما الجزء الثاني فيتعرض لخصائص الفقراء من جوانب عدة.

وفي الجزء الثالث يتم التركيز على أنماط استهلاك الفقراء سواء بالنسبة للسلع الغذائية أو غير الغذائية أما الجزء الرابع فيدرس مدى استفادة الفقراء من الخدمات العامة الأساسية مثل

التعليم والصحة وغيره .وفى الجزء الأخير يتم تتبع التغيرات التي طرأت على مشكلة الفقر عبر الزمن.

النتائج:

- فيما يتعلق بقياس الفقر ، أشارت الدراسة إلى أهمية مؤشر مستوى المعيشة والذي يمكن استخدامه لقياس مستوى الرفاهية وكيفية التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء ومن ضمن المؤشرات الفرعية الدالة على هذا المؤشر نسبة الإنفاق على الطعام إلى إجمالي الإنفاق . مع التنويه إلى أن هناك عوامل عديدة أخرى تؤثر في مستويات معيشة الأفراد ولا يمكن ترجمتها في مقياس مادي واحد ومحدد مثل خدمات التعليم وجودتها ، الرعاية الصحية ، مدى توافر الخدمات الصحية، مدى توافر الحياة المأمونة والمسكن الملائم.
- وعن خصائص الفقراء ، فعلى الصعيد الجغرافي ، كانت محافظات الوجه القبلي في صدارة المحافظات التي ينتشر فيها الفقر ، يليها محافظات الوجه البحري ثم المحافظات الحضرية ومن ناحية المهنة والنشاط الاقتصادي ، فإن الفقراء يتركزون في الأسر الذي يعولها إما عمال غير مهرة أو من يعملون بمهن هامشية، وأيضا من يشتغلون بالزراعة كعمال إجراءوبالنسبة للتعليم ، فقد أكدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التعليم والفقر، فالفقر يتركز بين هؤلاء الذين لا يقرأون ولا يكتبون
- وعن التغيرات التي طرأت على مشكلة الفقر ، فقد كشفت الدراسة عن ازدياد نسبة الفقراء في الحضر في التسعينيات مقارنة بالثمانينيات وذلك على عكس الريف حيث انخفضت نسبة الفقر في التسعينيات مقارنة بالثمانينيات ومرد ذلكوفقاً للباحثة ما أسفرت عن سياسة تحرير الزراعة من تحسين في مستويات المعيشة في الريف.

الدراسات الأجنبية

١. تقرير (البنك الدولي ،٢٠١١) بعنوان " الفقر والتغطية الحمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة (هل يمكن التكيف مع النزاع؟)"

Coverage of poverty and protectionism in the West Bank and Gaza Strip (Is it possible to adapt to the conflict)

أصدرت"مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية "في البنك الدولي في أواسط العام 2011 تقريراً شاملاً يهدف من خلاله لتقديم عرضاً مفصلاً لحالة الفقر في الأراضي الفلسطينية؛ أسبابه، تطوره عبر الزمن، تبعاته، ودور المساعدات الدولية في الحد منها ويعزو التقرير هذا إلى أن الفلسطينين يفهمون الفقر بشكل واسع ويربطونه بفرص العمل المنتجة والفصل السادس والأخير، يتناول دور المساعدات الدولية والمعونات الاجتماعية في الحد من الفقر.

النتائج :

- تؤكد النتائج التجريبية العلاقة الطردية بين تردي الأوضاع السياسية وسرعة انتشار الفقر
- أن التباين في معدل الفقر في كل من الضفة والقطاع هو نتيجة للتباين في مؤشرات سوق العمل بين هاتين المنطقتين إذ ساد في قطاع غزة معدلات من البطالة لم تشهدها أي دولة في العالم
- العلاقة الطردية بين زيادة القيود على الحركة والحواجز الاسرائيلية وبين تفشي الفقر، إذ تؤدي زيادة القيود والحواجز إلى رفع كلفة المعاملات Transaction costs توصل التقرير إلى أن وضع حاجزين أو أكثر يؤدي إلى رفع أسعار السلع بمقدار ١٠% مع وجود بعض الاختلاف وفقاً لنوع السلعة (وذكر التقرير أن كلفة المعاملات بين محافظات الضفة الغربية شبيهة بكلفة المعاملات على الحدود بين الدول، أي أن تكاليف انتقال البضائع والأشخاص بين مدن الضفة الغربية تعادل تكاليف انتقال البضائع والأشخاصبين الدول.
- إذ ازدادت مساعدات الدول المانحة إلى السلطة الوطنية بأكثر من ٥٠٠% خلال الفترة 2008 – 2001 ، لتشكل ٥٨% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام

٢٠٠٨ وعلى الرغم من الدور الملحوظ للمساعدات الدولية في الحد من الفقر، إلا أن أخطاء الاستهداف المرتفعة نسبياً تلقي ظلالاً على نجاعة دور المساعدات في تقليص الفقر.

التوصيات:

- يشدد التقرير على أنها ليس هناك حاجة إلى مزيد من الموارد، بل هناك حاجة إلى إنهاء القيود على الحركة، أي انهاء الاحتلال، وإلى جهود أكبر لإعادة توزيع الموارد بشكل أكثر صواباً لتحسين وضع الفقراء..

٢. دراسة(khan and other, 2011) بعنوان " انتشار انعدام الأمن الغذائي والاستفادة من برنامج المساعدة الغذائية" دراسة استطلاعية لمدرسة في فيرمونت.

Prevalence of Food Insecurity and Utilization of Food Assistance Program: An Exploratory Survey of a Vermont Middle School.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي في عينة من تلاميذ المدارس فيرمونت بالإضافة إلى تقييم العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والمشاركة في في الإفطار والغداء المدرسي والمشاركة في التمرين، بهدف تحديد الاحتياجات لتحسين استخدام وفعالية البرامج الحالية بالإضافة إلى تصنيف المشاركين وفقا لمؤشر كتلة الجسم المئوية وتحديد العلاقة بين الخصائص الديموغرافية وبرامج التغذية المدرسية وتناول وجبة الإفطار في المنزل ومؤشر كتلة الجسم والوزن مع حالة الأمن الغذائي.

أهم النتائج:

إن الأطفال التي تعاني انعدام الأمن الغذائي هي أقل عرضة لتناول وجبة الفطور في الداخل وأقل عرضة للانخراط في النشاط البدني، مما أدت إلى مخاطر صحية.

أهم التوصيات:

ضرورة تقديم خدمات عالية الجودة كالفطور والغداء المدرسي وزيادة المشاركة في برامج الوجبات المدرسية مثل وجبات مجانية للجميع وتزويد الآباء بمعلومات عن التغذية وبرامجها والعمل على مزيد من البحوث لتحسين فهم الحواجز الإدارية والاجتماعية للمشاركة في برامج التغذية المتاحة من أجل الحد من انعدام الامن الغذائي والمخاطر الصحية المرتبطة به.

٣. دراسة(Oloko,2011) بعنوان "الضعف والتكيف مع انعدام الأمن الغذائي والفقر في كينيا"

Vulnerability and Adaptation to Food Insecurity and Poverty in Kenya

أجريت الدراسة على منطقة نياندو وهي واحدة من مناطق نيانزا، وكان الهدف الرئيسي للدراسة معرفة مدى عجز الأفراد وضعفهم في التعامل مع المخاطر والتغيرات المناخية وخاصة المزارعين منهم والعمل على سد الفجوة المعرفية بين الأمن الغذائي والفقر والمناخ والوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر والعوامل الديموغرافية والصحة التي تحدد أنماط العيش .واستخدمت هذه الدراسة مصادر البيانات الأولية والثانوية مثل الاستبانة والمقابلات والملاحظات مع تقنيات الاستشعار عن بعد وأخذ العينات ل٣٠ موقع لتحديد المواقع الجغرافية للدراسة وتم الاختيار بشكل عشوائي وكان حجم العينة من الأسر ٢٧٩ وعرضت البيانات باستخدام الارتباط والانحدار وغيره من الاحصائيات وكشفت الدراسة بأن سن رب الأسرة وحالته الصحية يمكن أن تساهم بنسبة ٧٨.٨٧% في الاختلافات في انتاج المحاصيل الغذائية.

أهم النتائج :

- فيما يتعلق بالأمن الغذائي، كان الفقر المساهم الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى وضع المناخ المعقد وصحة المزارع وخبرته.

أهم التوصيات:

- أوصي بأنه لا بد من التعامل مع انعدام الأمن الغذائي والفقر، ويجب التأكيد على سياسات زيادة انتاج الغذاء باستخدام تقنيات مناسبة لصون البيئة للتكيف مع تغير المناخ في حين يشجع أيضا نظم المعيشة المستدامة.
- بالإضافة للحاجة لنظام زراعي متكامل للحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر في المنطقة بالاضافة إلى متغيرات أخرى كخدمات الإرشاد والبيانات المناخية للمزارعين ومعلومات عن الحد الأدنى لحجم الأسرة لتوجيه الأسر لعملية التخطيط وبيانات عن الدخل وعمل برامج خاصة للتعامل مع الفقر من ناحية أخرى.

- العمل على تنفيذ الإصلاحات للأراضي وتحديد الفئات المستهدفة وإجراء دراسات متعددة التخصصات بشأن تغير المناخ والأثار التي تنطوي على جميع أشكال سبل العيش وسبل تعزيز التكيف.

٤. دراسة (Jasper، ٢٠١٠) بعنوان " التحدي أمام منظمات الإغاثة: توفير الحماية أم توفير سبل العيش والرزق

(Jaspars, 2010) "Challenging Choices: Protection and livelihoods in conflict, Case studies from Darfur, Chechnya, Sri lanka and the Occupied Palestinian Territories"

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وجود علاقة تكاملية، وفي حالة وجودها، مدى هذه العلاقة بين الإستراتيجيتين الرئيسيتين التي تتبعهما المنظمات الإنسانية عند تدخلها في مناطق الصراعات الإستراتيجيتان هما؛ إستراتيجية توفير سبل العيش والرزق وإستراتيجية توفير الحماية، المحفز الرئيسي لهذه الدراسة هو حقيقة أن هاتين الإستراتيجيتين تتم في الغالب تطبيقهما بالتزامن مع بعضهما أو بشكل منفصل تماماً، مع أن الإثباتات تشير إلى أن الإستراتيجيتين مترابطين ولهذا يجب معاملتهما على هذا الأساس بالإضافة إلى ذلك، تفحص الدراسة أي التدخلات السياساتية التي من شأنها تقريب المنهجين بطريقة تقلل من المخاطر التي تواجه الشعوب المعرضة للصراع

يتضمن البحث حالات دراسية في عدد من الدول، تحديدا؛ دارفور، سيريلانكا، تشيتشنيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وركزت على الدروس والعبر المستفادة من دراسة وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة وأبرز البحث المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة مختلف الفئات المعرضة للخطر والتي عانت من الانتهاكات الإسرائيلية والمشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، مع التركيز على الحرمان من حق الوصول إلى الأراضي والممتلكات. اشتملت المجموعات التي تمت دراستها على المزارعين الذين تضرروا من جدار الفصل العنصري، والتجمعات الفلسطينية في الخليل التي تتعرض للعنف من قبل المستوطنين المحتلين للبلدة القديمة في الخليل، إضافة إلى مخيمات اللاجئين المعرضة للغارات والهجمات الإسرائيلية، كما تتضمن الدراسة مجموعات البدو الذين يعانون أصلاً من الجفاف، إضافة إلى معاناتهم المستمرة من قبل المستوطنين والقيود المفروضة على حركتهم.

تناقش الدراسة طبيعة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على مدى أكثر من ستين عاماً، وآثاره على سبل العيش الآمن وتوفير الرزق للفلسطينيين، تشمل بعض الأمثلة المعروضة في الدراسة :اعتداء المستوطنون على الممتلكات والمحاصيل، إضافة إلى القيود المفروضة على الحركة وطرق الوصول إلى الأراضي والممتلكات والتي تؤثر سلباً على مستوى الحياة وسبل العيش، كما أن الحصار المفروض على قطاع غزة المتزامن مع تولي حماس الحكومة أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتعطيل حركة السوق وتفاوت الأسعار وتدهور البنية التحتية وقطاع الخدمات أما بالنسبة للضفة الغربية، أدى إقامة جدار الفصل العنصري إلى خسارة 10 % من الأراضي الفلسطينية..

أهم النتائج:

- إن توفير سبل العيش والرزق وتوفير الحماية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، إذ لا يستطيع الإنسان ممارسة حياته بشكل طبيعي طالما أن الأمان غير متوفر.
- الفشل في ربط كلا المسألتين هو نتاج تركيز الجهود إما على إقامة الأود أو توفير الحماية دون الربط بينهما .إضافة إلى القدرة المؤسساتية وقيود التمويل.

أهم التوصيات:

- إن على المنظمات الإنسانية أن تبذل مجهوداً أكبر للربط بين إقامة سياسات توفير سبل العيش وسياسة الحماية لمن يحاولون حمايتهم .وبالتالي يجب وضع هذه المشكلة في مقدمة اعتبارات المنظمات الإنسانية.
- يجب اتخاذ خطوات عاجلاً من أجل مواجهة هذا الأمر خاصة وفي ظل غياب أي خطوات عملياتية من قبل المجتمع الدولي، يصبح هناك خطر أن تصبح المساعدات بديلاً للتدخل الفعال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثلاً، إن عدم استعدادية الممولين الدوليين للتطرق إلى النتائج الإنسانية للصراع والاحتلال يقلل من محاسبة ومسائلة الإسرائيليين على أعمالهم ويورط حكومات الممولين بسياسات الاحتلال ودورة التدمير وإعادة البناء في الأراضي الفلسطينية. تشدد الدراسة في النهاية إلى الحاجة الملحةإلى إعادة التفكير بشكل جذري من قبل المجتمع الدولي فيا يخص كيفية استجابته للمخاطر التي تواجه المجتمعات المعرضة للصراعات.

٥. دراسة (BLETZACKER and other, 2009) بعنوان " الارتباط بين الفقر وبرامج المساعدات الغذائية الخاصة بالأمن الغذائية من في منطقة ولاية أوهايو"

Poverty and Proximity to Food Assistance Programs are Inversely Related to Community Food Security in an Appalachian Ohio Region.

قد أجريت هذه الدراسة لاستكشاف مؤشراء الغذاء الأمن في أكبر المناطق تعداد سكاني في جنوب شرق الأبالاشن مقاطعات من ولاية أوهايو، دراسة استقصائية من ٨٠ مدينة وبلدات جنوب شرق المحافظة حضري وريفية باستخدام ٢٨ مؤشر عن الأمن الغذائي مثل خصائص المجتمع العام، الموارد الغذائية، إمكانية الوصول للموارد، انتاج الغذاء وغيره. واستخدم ارتباط سيبرمان لتحديد العلاقة بين كل مؤشر مع المجتمع الذي اجري عليه الدراسة.

أهم النتائج:

- إن مشكلة الأمن الغذائي ترتبط بالفقر ومعدل الدخل وبرامج المساعدات الغذائية.

أهم التوصيات:

- تنفيذ سياسات وبرامج جديدة تتعلق بتحسين الأمن الغذائي وزيادة الوعي لمفهوم الأمن الغذائي وأوصت على أهمية برامج التغذية والمساعدات الغذائية والعمل على تحسين الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للأسر والعمل على تطبيق الأفكار في المناطق الريفية الأخرى.

٦. دراسة (2008,Lentz) بعنوان تحسين المساعدات الغذائية :ما هي الإصلاحات التي تؤدي إلى أفضل النتائج؟

Improve food assistance: What are the reforms that lead to better results؟

تطور هذه الدراسة نموذجاًمتكاملاً يصور سلسلة توزيع المساعدات الغذائية،بدءاً من الدول المانحة مروراً بالوكالة المنفذة، وانتهاءً بالأسر ذاتهاتستخدم الورقة هذا النموذج لتقييم برامج وأشكال المساعدات المختلفة ولإجراء اختبارات حساسية لتقرير أي العوامل(مثلاً كلفة التوزيع والنقل أو فعالية الاستهداف) تؤثر بشكل أقوى على سياسات المساعدات الغذائية

المثلى وعلى تحسين رفاه العائلات غير الآمنة غذائياً وحرية الاختيار ما بين تقديم المساعدات بشكل نقدي أو عيني(مساعدات غذائية) بالإضافة إلى ذلك تختار ما إذا كانت ستشتري غذاء أم سلع أخرى بالمساعدات النقدية، عادة ما تعظم الأسر رفاهتها الاجتماعية عبر توزيع الدخل (بما في ذلك المساعدات) ما بين المواد الغذائية وغير الغذائية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التي يمكن ان تتغير نتيجة الآثار على الطلب او العرض أو كليهما

أهم النتائج:

- أن تحسين كفاءة الاستهداف تؤدي إلى تقليص عدد المستفيدين الذين لا يستحقون وزيادة عدد المستحقين الذين لا يتلقون) من قبل الوكالات المنفذة هي أمر أساسي لتحقيق أهداف تحسين الأمن الغذائي
- أما على مستوى المانحين فإن أهم عامل يمكن أن يحسن من فعالية السياسات هو تقليص كلف الشحن البحري للمعونات الغذائية، وهذا أمر مرتبط بشكل وثيق بالسياسات الأمريكية التي تشترط نقل مساعدات الغذاء الأمريكية على السفن الأمريكية حصراً.

٧. **دراسة (V. Paniotto and other, 2008) بعنوان" ما هي معايير الفقر الأفضل في أوكرانيا"**

What Poverty Criteria Are Best for Ukraine?

أجريت الدراسة لقياس مستوى الفقر ولمعرفة أهم العوامل لقياس الفقر والتي تكون متمثلة بعدة مراحل من أهممها ترتيب الأفراد أو الأسر على أساس معايير الرفاهية والتفرقة بين الفقير وغير الفقير بناء على مؤشرات سواء ديموغرافية اقتصادية أو اجتماعية ويتم انشاء ملف تعريف للفقر متضمن كافة البيانات السابقة وغيرها.

أهم النتائج :

- بعد اجراء استبان وتوزيعه على الفقراء وخاصة ممن هم ضمن الفقر المدقع بأنه ليس لديهم ما يكفي من المال للأكل والمال المتوفر يكفي لبعض الأطعمة ولكن من الصعب شراء الملابس و الأحذية بالاضافة لجملة مفادها" لا يمكنهم السماح لأنفسهم كل ما يريدون"

أهم التوصيات:

- هناك معايير أخرى لا بد من أخذها بالحسبان مثل الحرمان والاستبعاد الاجتماعي لمعرفة خط الفقر والعمل على إيجاد حلول مناسبة لمساعدة الفقراء بالحصول على ما يحتاجون وشراء السلع سواء الباهظة منها أو رخيصة الثمن بالإضافة ان الموضوع أكبر من أن يكون مفهوم يدرس ويشرح لعامة الناس أو معايير لدراسة الفقر بكافة أنواعه.

٨. دراسة (Edward,2006) بعنوان " مستقبل المساعدات الغذائية

The Future of Food Aid

هذه الدراسة فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية تركز على ثلاثة جوانب. الأول هو إعادة النظر في القضية الانسانية والتنموية للحصول على المساعدات الغذائية بشكل عام وزارة التنمية الدولية البريطانية على وجه الخصوص. وهذا ينطوي على إعادة تقييم الأدلة على فعالية وكفاءة من المساعدات الغذائية كأداة مساعدة في تقديم الدعم للبلدان المتضررة من انعدام الأمن الغذائي وحماية وتحسين رفاه الفقراء والضعفاء في البلدان النامية من حيث سبل المعيشة والحالة التغذوية والصحية. الثاني وهو يستعرض التطورات السياسية المانحة في سياق تحرير التجارة العالمية. الجزء الثالث من هذه الدراسة تعتبر الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة، وإعادة تقييم هذه الترتيبات الدولية بشأن مستقبل المساعدات الغذائية، فضلا عن برنامج وزارة التنمية الدولية الثنائية الخاصة.وتستند الدراسة على مراجعة كمية كبيرة من الأدلة على فعالية وكفاءة من المساعدات الغذائية وأداء الجهات المانحة الفردية التي قد جمعت في التقييمات من المساعدات الغذائية والمساعدات الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الثنائي من قبل الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك المملكة المتحدة، وغيرها من المعونات الغذائية من المانحين الرئيسيين والمؤسسات الدولية. وقد استكمل هذا الاستعراض من خلال تحليل إحصائي مفصل من الاتجاهات الحديثة في مجال المساعدات الغذائية، والتدقيق في وثائق السياسات وإجراء مقابلات انتقائية مع مسؤولي الاغاثة وموظفي المنظمات غير الحكومية.

تؤكد بأن تقلب الأسعار الدولية، ومستويات المخزونات والتزامات المانحين عموما جعلت المساعدات الغذائية أكثر العناصر غير المستقرة في المساعدة الإنمائية الرسمية.

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

استعرضت الباحثة عددا من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، مرتبة زمنيا من الأحدث إلى الأقدم جميعها مرتبطة بمجالات الدراسة من مساعدات غذائية وفقر وتناولت تلك الدراسات الأبعاد المختلفة لكل مجال من مجالات الدراسة

فقد ارتبطت وتشابهت معظم الدراسات باعتبار الفقر هو السبب الرئيسي في انعدام الأمن الغذائي فالدراسات المحلية مثلا والتي تناقش الوضع عن قرب.
أكدت على أهمية الغذاء والمساعدات الغذائية للشعب الفلسطيني وللاجئين واعتماد نسبة كبيرة من السكان تصل إلى ٨٠% على المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية العاملة في القطاع وتأثير تلك المساعدات على البطالة وأسعار المواد الغذائية.

تشابهت دراسة ابو عمرو بتأكيد انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة ووجود فجوة بين نسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة العجز في المواد الغذائية وتشابهت بهدف الدراسة وهو معرفة مدى توفر الغذاء والامكانات المادية للحصول عليه.

تشابهت دراسة سروجي نت ناحية الهدف بان المساعدات الغذائية تعمل على تخفيف من حدة الفقر وأكدت على اهمية التوجه التنموي أكثر من تقديم المساعدة الغذائية.

أما عند دراسة سعيد فناقش الفقر ودور المؤسسات في تخفيف شدة الفقر ودراستنا ناقشت ذلك من خلال دور الاونروا كمؤسسة تسعى لإغاثة اللاجئين من خلال المساعدات المقدمة من طرفها وتشابهت بان العينة من ذوي الاسر المحتاجة.

فيما يخص دراسة المالكي ركزت على خصائص الفئات المتلقية للمساعدات كما ناقشت مدى كفاية المساعدات في تخفيف شدة الفقر.

أما الجهاز المركزي تشابه من ناحية تركيزه على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتوزيع الجغرافي للفقر والفقراء وان الفقر يزداد بمخيمات اللاجئين ويزداد مع زيادة عدد الافراد وحجم الاسرة.

- **فيما يتعلق بالدراسات العربية**

أكدت على أن نسبة كبيرة من الدول العربية تعيش في حالة من انعدام الأمن الغذائي واعتمادها على المساعدات الخارجية وكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي على الصعيدين الدولي والعربي.

فالدراسة الخاصة باليمن فأكدت على انعدام الامن الغذائي وانتشار الفقر والحاجة لزيادة المساعدات المقدمة لليمنيين وايضا دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتمت بشان الغذاء وانعدام الامن الغذائي والتأكيد على أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أما عن دراسة صافتلي فوضحت ان الفقر هو اكبر تحد يواجه دول العالم الثالث ولا بد من البحث عن حلول مستدامة بدلا من الحلول المؤقتة لتخفيف من وطأة الفقر.

أما دراسة الجمسي دعت إلى ضرورة القضاء على التباين في متوسطات الدخل الفردية والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي وتوزيع الانتاج ودراسة الليثي فركزت على عدة جوانب لمناقشة الفقر منها النشاط الاقتصادي والمهن والحالة الاجتماعية وما هي المقاييس لقياس الفقر وانماط استهلاك الفقراء بالنسبة للسلع الغذائية وغير الغذائية.

- **فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية**

تقرير البنك الدولي عرض حالة الفقر في الأراضي الفلسطينية ودور المساعدات الدولية في الحد منه وبين زيادة تقديم المساعدات الدولية للحد من الفقر ومدى نجاعتها في تقليص حالة الفقر بالإضافة إلى الحاجة لجهود لتوزيع الموارد بشكل اكبر صوابا لتحسين وضع الفقراء، اما دراسة جاسبر ركزت على استراتيجيتين هما توفير سبل العيش والرزق توفير الحماية ومن ضمن حالات الدراسة الاراضي الفلسطينية وأكدت على ضرورة الربط بين هاتين الاستراتيجيتين والاستعداد الكامل لتوفير الرزق والحماية للفلسطينيين وذلك جراء الانتهاكات الدائمة المتعرض لها بالإضافة لدراسة إدوارد والتي ركزت على أهمية برامج التغذية والمساعدات الغذائية وتحسين الاكتفاء الذاتي ودراسة لينتز الخاصة بتحسين كفاءة الاستهداف لتقليص عدد المستفيدين الذين لا يستحقون وزيادة عدد المستحقين الذين لا يتلقون.

فيما يخص دراسة خان تشابهت بوجود انعدام الامن الغذائي وبطها بمدى الاستفادة من المساعدات الغذائية، ايضا دراسة أولكو فوضحت ان الفقر هو المساهم الرئيسي في انعدام الامن الغذائي والتركيز على زيادة انتاج الغذاء ونظم المعيشة المستدامة وتشابهت مع الدراسة أيضا الدراسة المقدمة في اوهايو والتي أكدت على ارتباط مشكلة الأمن الغذائي بالفقر ومعدل الدخل وبرامج المساعدات الغذائية.

أما الدراسة المنفذة في أوكرانيا فتشابهت باعتمادها الاستبيان وتوزيعه على ممن هم ضمن فئة الفقر المدقع واعتمدت على عدة مؤشرات ديموغرافية اقتصادية اجتماعية لتفرقة ما بين الفقير وغير الفقير وأكدت على أن الفقراء ممن هم ضمن الفقر المدقع غير قادرين على توفير ما يلزم من الطعام.

اختلفت الدراسة من ناحية مناقشة المعايير التي من خلالها يتم تحديد الافراد المستحقة للمساعدات الغذائية على خلاف بعض الدراسة والتي ناقشت الموضوع من ناحية نظرية للفقر ودور المؤسسات لتخفيف شدة الفقر، خاصة بأن وضع فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة يختلف عن أي منطقة في العالم العربي.

في دراسة اولكو اهتم بتوفير نظام زراعي متكامل للحد من انعدام الأمن الغذائي وركز على المناخ وصحة المزارع وخبرته أما دراسة جاسبر فركزت على كيفية الاستجابة للماطر التي تواجه المجتمعات المعرضة للصراعات والحروب والاحتلال وركزت على دور الممولين الدوليين في الحد من ذلك ودراسة لينتز ركزت أيضا على دور المانحين فيما يخص بتقليص كلف الشحن البحري للمعونات الغذائية.

اما دراسة بأنيوتو فركزت على أن هناك معايير لا بد من أخذها بالحسبان عن معرفة خط الفقر منها الحرمان والاستبعاد الاجتماعي.

على حد علم الباحثة تعتبر هذه الدراسة في موضوعها الاول على مستوى فلسطين خاصة وعلى مستوى العالم في مناقشة المعايير الخاصة بتحديد الفئات المستهدفة لتقديم المساعدات الغذائية ودراسة الموضوع من وجهة نظر المستفيدين كمحاولة لمعرفة احتياجاتهم وما هي أكثر العوامل المؤثرة في توزيع المساعدات الغذائية وتحديد الفئة المستفيدة بالإضافة يعتبر الموضوع من المواضيع الهامة جدا والحساسة جدا والتي يجب مناقشتها من جميع الاتجاهات لمعرفة أين تذهب الأموال المحددة في الموازنة للمساعدات الغذائية ودراسة المعايير التي تقرها أي مؤسسة وبناء على ماذا تم تحديدها والتعامل معها.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

- المبحث الأول : المنهجية والإجراءات
- المبحث الثاني : صدق وثبات أدارة الدراسة
- المبحث الثالث : تحليل البيانات
- المبحث الرابع : اختبار الفرضيات

المبحث الأول : المنهجية والإجراءات

- مقدمة
- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أدوات الدراسة
- الأساليب الإحصائية
- إجراءات تطبيق الدراسات

مقدمة :

تناول هذا الفصل تعريف منهجية البحث ، ووصف مجتمع الدراسة وتحديد عينة الدراسة وإعداد الاستبانة والتأكد من صدقها وثباتها ، وبيان إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل الاستبانة.

منهجية الدراسة:

تمثل طريقة البحث وسيلة إرشادية عن كيفية عمل البحث وأسلوب الدراسة وجمع البيانات المتعلقة بمشكلة البحث، ومن المناهج المعروفة والواسعة الانتشار لبحث أي مشكلة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الإنسانية و الاجتماعية، ولأنه يناسب الظاهرة موضع الدراسة وسيتم استخدام المصادر الثانوية في الدراسة(الكتب العلمية المتخصصة، المراجع المختلفة، مواقع الانترنت) وأيضا المصادر الأولية و المتمثلة في المقابلة وكذلك سيتم تصميم استبانه خصيصا.

لهذه الدراسة وتوزيعها على أفراد العينة وذلك لتوفير الوقت و الجهد وسيتم تفريغ وتحليل الاستبانه من خلال استخدام البرنامج الإحصائي المحوسب (SPSS) حيث سيتم حساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و النسب المئوية وكذلك استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة :

سيكون مجتمع البحث هم الأفراد المستفيدين من برنامج الطوارئ بغزة والمصنفين ضمن هيكلية معينة وضمن بنود وعوامل تحدد طبيعة الفئات المستفيدة.

عينة الدراسة :

العينة متعددة المراحل (Multi – Stage Sample)، العينة القصدية:-

يلجأ إليها الباحث عندما يكون مجتمع الدراسة كبير جداً ومتناثراً على مساحات شاسعة تكلف الكثير من الوقت والجهد في التنقل بينها عند جمع البيانات، أيضاً في حالة عدم وجود إطار يضم جميع مفردات المجتمع فيستحيل الاختيار العشوائي مباشر من المجتمع. لهذا يلجأ الباحث إلى أخذ العينة على مراحل متعددة متتالية. في المرحلة الأولى يتم تقسيم المجتمع إلى عدد محدد من وحدات المعاينة الكبيرة الحجم ومنها يختار بعضها عشوائياً ثم يتلو ذلك كمرحلة ثانية تقسيم الوحدات المختارة عشوائياً من المرحلة الأولى إلى وحدات أقل منها في الحجم ثم يختار بعضها عشوائياً.. وهكذا تتابع مراحل التقسيم والاختيار العشوائي

، وعدد هذه المراحل ليس ثابت بل يتوقف على طبيعة مجتمع الدراسة وإمكانيات الباحث .. في المرحلة الأخيرة يصل الباحث إلى وحدات المعاينة التي سيجمع عنها بيانات البحث ويطلق عليها وحدات المعاينة الأولية

قسمت الباحثة عينة الدراسة إلى قسمين :

أ. **عينة استطلاعية** : قامت الباحثة بتطبيق أدوات الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) من المستفيدين من برنامج الطوارئ بغزة، وقد تم اختيارهم بشكل عشوائي للإجابة على الاستبانة المكونة من تسعة مجالات.

ب. **العينة الفعلية** : وهي تمثل مجتمع الدراسة وهي عبارة عن المستفيدين من برنامج المساعدات الغذائية.

استخدمت الباحثة أسلوب العينات للدراسة والمتمثلة بالعينة العنقودية حيث سيتم اختيار عينة من المستفيدين من المساعدات المقدمة من برنامج الطوارئ بشكل عشوائي لإجراء الدراسة عليهم وحجم العينة (٦٥٠) فرد مقسمين طبقا للعملية التصنيف ما بين غير فقير وفقر مطلق والفقر المدقع، ويوضح الجدول التالي آلية اختيار العينة من مجتمع الدراسة.

جدول (٤.١)

يوضح اختيار عينة الدراسة

م	المنطقة	حجم المجتمع	العينة بنسبة (١%) لكل طبقة	العينة بنسبة (٠.٥) لكل طبقة
١	رفح	18954	189	94
٢	خانيونس	23480	234	117
٣	الوسطى	23142	231	115
٤	غزة	42314	423	211
٥	الشمال	22722	227	113
المجموع		**130612**	**1304**	**650**

وصف عينة الدراسة

قامت الباحثة بحساب التكرار والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية في الدارسة وهي (الجنس – مستوى الدخل – عدد طلاب الجامعة – المؤهل العلمي – عدد أفراد الأسرة – نوع السكن – حالة السكن – مكان السكن – جهة العمل – نوع العمل – عدد المرضى (المعاقين) – نوع المساعدة الغذائية).

أولاً : بالنسبة للجنس

جدول رقم (٤.٢)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٤٥٧	٧٠.٣
أنثى	١٩٣	٢٩.٧
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢) أن ما نسبته (٧٠.٣%) ذكور، وأن (٢٩.٧%) إناث.

وتعزو الباحثة ذلك بأن نسبة الذكور التي تتوجه للحصول على المساعدة الغذائية أكثر من الإناث وذلك لأن الرجل هو المسئول بالدرجة الأولى عن المنزل واحتياجاته بالإضافة إلى قدرته وقوته على الانتقال من جهة لأخرى في حالة حصوله على المساعدة الغذائية أو تقديمه للشكوى أو انتقاله من مكان لآخر ولأن المسلم من طابعه الغيرة والمحافظة والتحفظ على أهل بيته، لذا يفضل هو الذهاب للحصول على المساعدة الغذائية أكثر من إرسال زوجته.

أما فيما يخص الإناث فهناك الكثير ممن هن مطلقات وأرامل ومسئولين عن عائلة سواء صغيرة أو كبيرة وبحاجة للمساعدة الغذائية، لذا يتوجهن للحصول عليها بأنفسهن.

ثانياً : بالنسبة لمستوى الدخل

جدول رقم (٤.٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
لا يوجد	٥٠	٧.٧
أقل من ١٠٠٠ شيكل	٥٢١	٨٠.٢
١٠٠٠ – ٢٠٠٠ شيكل	٣٥	٥.٤
أكثر من ٢٠٠٠ شيكل	٤٤	٦.٨
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن ما نسبته (٧.٧%) لا يوجد، وأن (٨٠.٢%) أقل من ١٠٠٠ شيكل ، وأن (٥.٤%) ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ شيكل، وأن (٦.٨%) أكثر من ٢٠٠٠ شيكل.

تعزو الباحثة بأن النسبة الأكبر فيما يخص الدخل متوجهة لفئة أقل من ١٠٠٠ شيكل وهذا دليل على الحاجة الفعلية للمساعدة الغذائية ، فالشعب مقسم ما بين موظفي حكومة، أونروا، قطاع خاص وممن هم أصحاب محال صغيرة وبسطات، وكما هو المعلوم بأن المساعدة الغذائية تقدم لمن هم بحاجة إليها وغير قادرين على توفير أهم الاحتياجات الأساسية لتوفير حياة كريمة ولأن متطلبات الحياة كثيرة وتتطلب الكثير من المصروفات سواء لعلاج أو للجامعة أو غيره.

ثالثاً : بالنسبة لعدد طلاب الجامعة

جدول رقم (٤.٤)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب لعدد طلاب الجامعة حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
لا يوجد	٩٦	١٤.٨
طالب واحد	١١١	١٧.١
طالبين	١٩١	٢٩.٤
أكثر من طالبين	٢٥٢	٣٨.٨
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) أن ما نسبته (١٤.٨%) لا يوجد، وأن (١٧.١%) طالب واحد سنة، وأن (٢٩.٤%) طالبين سنة، وأن (٣٨.٨%) أكثر من طالبين.

تعزو الباحثة بأن النسبة الأكبر هم لمن هم لديهم طلاب جامعة، وذلك لأن مجتمعنا الفلسطيني مجتمع متعلم، ففلسطين تعتبر من أكثر البلاد العربية المتعلمة وتسعى وراء الحصول على الشهادات.

اضافة إلى ذلك، الجامعة تحتاج إلى الكثير من النفقات سواء كرسوم أو مصاريف شخصية وقرطاسية وغيره واستقطاع كبير من ميزانية الأسرة تذهب للجامعة، لذا فالعائلات التي لديها طلاب جامعة بحاجة للمساعدة الغذائية، وما يحيط بذلك من متطلبات المصروفات والامكانات التي تسهم في زيادة الاحتياج الخاص بتلك الاسر.

رابعاً : بالنسبة للمؤهل العلمي

جدول رقم (٤.٥)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب للمؤهل العلمي حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
ثانوية عامة	١٣٥	٢٠.٨
دبلوم متوسط	١١٤	١٧.٥
بكالوريوس	٢٨٨	٤٤.٣
دراسات عليا	٢٨	٤.٣
غير ذلك	١٣٥	٢٠.٨
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥) أن ما نسبته (٢٠.٨%) ثانوية عامة، وأن (١٧.٥%) دبلوم متوسط، وأن (٤٤.٣%) بكالوريوس، وأن (٤.٣%) دراسات عليا، وأن (٢٠.٨%) غير ذلك.

تعزو الباحثة بأن نسبة ممن هم يحصلو على شهادة البكالوريوس والشهادات الأخرى أكثر ممن هم ليس لديهم مؤهل علمي وتأكيدا لما تم ذكره في الجدول الخاص بفئة طلاب الجامعة، ان الفرص المتاحة لرب الاسرة الحاصل على المؤهل العلمي تفوق فرصه عن الغير متعلم، وهذا يمكن ان يتطابق نسبياً مع واقع الحالة الفلسطينية بحكم التوجه العصري في طلب الشهادة العلمية من اجل الحصول على وظيفة، وحتى وان كانت بسيطة.

فأصحاب المؤهلات، يتوجهون نفس التوجه مع أبنائهم للحصول على الشهادات العليا أي مصروفات ونفقات أكثر إضافة إلى فئة ممن هم غير ذلك وثانوية عامة أيضا بحاجة للمساعدة لعدم توفر مؤهل علمي يساعدهم على التقدم لوظيفة تتناسب مع المؤهل العلمي فيسعون للتوجه إلى أي عمل يساعدهم على توفير حياة كريمة لهم ولأسرهم.

خامساً : بالنسبة لعدد أفراد الأسرة

جدول رقم (٤.٦)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
٢ فأقل	٧٣	١١.٢
٣-٦ أفراد	٢٣٤	٣٦
٧-٩ أفراد	٢١٨	٣٣.٥
١٠ فأكثر	١٢٥	١٩.٢
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) أن ما نسبته (١١.٢%) ٢ فأقل، وأن (٣٦.%) ٣-٦ أفراد، وأن (٣٣.٥%) ٧-٩ أفراد، وأن (١٩.٢%) ١٠ أفراد.

تعزو الباحثة بأن النسبة الأكبر كانت لمن هم ٣-٦ أفراد وأيضا ٧-٩ أفراد وذلك لان مجتمعنا مجتمع فتي يحب الإنجاب ويسعى وراء التكاثر الأسري، معتبرا ذلك من أسس الحياة الفلسطينية.

فكلما زاد عدد الأفراد زادت الحاجة للمساعدة الغذائية والحاجة للمسكن والملبس وغيره والذي أيضا يتطلب العديد من المصروفات والنفقات الموجهة لذلك في ظل الظروف والوضع الراهن الذي يعايشه الشعب الفلسطيني من حصار اسرائيلي مستمر.

سادساً : بالنسبة لنوع السكن

جدول رقم (٤.٧)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
زينكو	٣٣	٥.١
اسبست	١٦٧	٢٥.٧
أسمنت مسلح	٤٥٠	٦٩.٢
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٧) أن ما نسبته (٥.١%) زينكو، وأن (٢٥.٧%) أسبست، وأن (٦٩.٢%) اسمنت مسلح.

أما فيما يخص نوع السكن، تعزو الباحثة ذلك بأن جميع الأسر تتوجه لبناء البيوت من الأسمنت المسلح وذلك خوفا من الأمطار والعواصف وبعض مشاكل الطبيعة المتوقعة وغير المتوقعة ولا تعتبر خصائص المسكن من حيث نوع السكن دليل كافي على الاحتياج للمساعدة الغذائية من عدمه فهناك أيضا بيوت الأسبست والزينكو والتي تتعرض لنفس الظروف التي يتعرض إليها أصحاب البيوت الأسمنت.
فمدى احتياج الاسر الفقيرة للمساعدة والدمج ضمن برنامج الطوارئ، وحيث ان ذلك الامر يعبر عن واقع المستوى المعيشي بشكل اولي، ومن هنا تأتي وتتمثل أهميته.

سابعاً : بالنسبة لحالة السكن

جدول رقم (٤.٨)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب لحالة السكن حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
ملك	٥٥٤	٨٥.٢
إيجار	٩٦	١٤.٨
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨) أن ما نسبته (٨٥.٢%) ملك، وأن (١٤.٨%) ملك.

فيما يخص حالة السكن سواء ملك أو إيجار، تعزو الباحثة بأن وجود مكان غير ملك للاسر المتضمنة لبرنامج الطوارئ، تشكل تهديد لهذه الاسر حيث تعرضها لمخاطر متعددة وتفتقد للأمن الاجتماعي الذي يسمح لها بحرية التحرك وبناء اسرة بشكل آمن، هذا فيما يخص ممن هم يعيشون بالإيجار.
وأيضا السكن بتمليك لا يعني الحاجة من عدمها، فهناك الكثيرون ممن يمتلكون بيوت ملك ولكن غير قادرين على توفير احتياجات أخرى كثيرة ولكن نسبة حالة سكان التمليك أكثر ممن هم بالإيجار فهذا يرجع إلى أن النسبة الكبرى ممن هم كانوا يعملون باسرائيل وقاموا ببناء بيوت مناسبة وجيدة تساعدهم على الحياة الكريمة.

ثامناً : بالنسبة لمكان السكن

جدول رقم (٤.٩)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب لمكان السكن حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
خارج المخيم	٢٨١	43.23
داخل المخيم	٣٦٩	56.77
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٩) أن ما نسبته (٤٣.٢٣%) خارج المخيم، وأن (٥٦.٧٧%) داخل المخيم.

تعزو الباحثة بأن النسبة الأكبر لمن هم داخل المخيم وذلك لان البيوت بداخل المخيم يوجد بها العديد من المشاكل سواء تهوية أو رطوبة أو قلة في بعض الخدمات وبعد بعض الخدمات الأساسية، لذا فهم بحاجة للمساعدة الغذائية.

تاسعاً : بالنسبة لجهة العمل

جدول رقم (٤.١٠)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
قطاع حكومي	٢٩٥	٤٥.٤
أونروا	٦٣	٩.٧
قطاع خاص	٥٩	٩.١
بدون	٢٣٣	٣٥.٨
المجموع	٦٥٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن ما نسبته (٤٥.٤%) قطاع حكومي، وأن (٩١.٧%) أونروا، وأن (٩.١%) قطاع خاص، وأن (٣٥.٨%) بدون.

أما فيما يخص جهة العمل، تعزو الباحثة أنه بغض النظر عن طبيعة العمل سواء موظف حكومة أو أونروا أو قطاع خاص، فمتطلبات الحياة كثيرة وهناك غلاء في مستوى المعيشة يتزايد حين بعد آخر.

أما فيما يخص بدون عمل، فهو يحتاج للمساعدة الغذائية وذلك لعدم توفر فرصة عمل ثابتة أو وظيفة تساعد على تلبية متطلبات الحياة الأساسية منها، لذا فهم بحاجة للمساعدة الغذائية.

عاشراً : بالنسبة لنوع العمل

جدول رقم (٤.١١)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العمل حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
موظف	٣٢٣	٤٩.٧
عامل	٧٠	١٠.٨
متقاعد	٤٥	٦.٩
لا يعمل	٢١٢	٣٢.٦
غير ذلك	/	/
المجموع	٦٥٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول رقم (١١) أن (٤٩.٧%) موظف، وأن (١٠.٨%) عامل، وأن (٦.٩%)، وأن (٣٢.٦%) متقاعد، وأن (%) لا يعمل.

فيما يخص نوع العمل، تعزو الباحثة بأن التفسير المرتبط بجهة العمل هو نفس التفسير الخاص بنوع العمل سواء لموظف أو بدون عمل وعامل وفيما يخص متقاعد، فبعد انتهاء المدة القانونية للموظف ويصبح متقاعد ولا يوجد مصدر رزق دائم وخاصة بأن العمر أصبح فوق ٦٠ أي لا يتناسب معهم العمل ببعض الأعمال فهم بحاجة للمساعدة الغذائية.

الحادي عشر : بالنسبة لعدد المرضى (المعاقين)

جدول رقم (٤.١٢)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المرضى (المعاقين) حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
يوجد	٤٤٩	69.08
لا يوجد	٢٠١	30.92

المجموع	٦٥٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن ما نسبته (٦٩.٠٨%) "يوجد"، وأن (٣٠.٩٢%) "لا يوجد".

تعزو الباحثة بأن النسبة الأكبر كانت لصالح يوجد مرضى ومعاقين، وذلك لأنهم الفئة الأكبر التي بحاجة للمساعدة الغذائية وتوفير احتياجاتهم لانهم غير قادرين على توفيرها بسبب مشاكل إما جسمانية أو عقلانية لا تؤهلهم للحصول على ما يحتاجون بسهولة.

فالمريض والمعاق لا بد من رعاية خاصة لهم وتعامل خاص، فكيف لو تم مقارنة الرعاية الإنسانية بالاحتياجات الأساسية.

الثاني عشر : بالنسبة نوع المساعدة الغذائية

جدول رقم (٤.١٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المساعدة الغذائية حيث ن = ٦٥٠

البيان	العدد	النسبة المئوية
طارئة	٣٦٥	٥٦.٢
مضاعفة	١٢٣	١٨.٩
لا يحصل على مساعدة غذائية	١٦٢	٢٤.٩
المجموع	٦٥٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن ما نسبته (٥٦.٢%) مساعدة غذائية طارئة، وأن (١٨.٩%) مساعدة غذائية طارئة، وأن (٢٤.٩%) لا يحصل على مساعدة غذائية.

تعزو الباحثة تفسير ما يخص بنوع المساعدة الغذائية، إن المساعدة الغذائية تقسم ما بين من هم بحاجة لمساعدة طارئة ومن هم بحاجة لمساعدة مضاعفة وذلك تبعا لعدة معايير وأمور خاصة بالانفاق والدخل وغيره والذي يتم بناءاً عليها استهداف المحتاجة للمساعدة، فأصحاب المساعدات الطارئة يسعون للحصول على المضاعفة وأصحاب المضاعفة يسعون للحصول على أن يصبحوا حالة اجتماعية ومن ثم الحصول على وظيفة دائمة ضمن سياسة البرنامج.

أما من هم ضمن لا يحصلون على مساعدة غذائية، فهم يتقدمون بطلبات للحصول على أي نوع من المساعدة وذلك لعدة أسباب تعود إلى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وسياسة الحصار التي لا تنتهي.

- أدوات الدراسة :

أداة الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي فقد اختارت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات واستطلاع آراء المستفيدين من برنامج الطوارئ الأونروا لعدة اعتبارات منها :

١. توفر الإحساس بعدم معرفة الشخصية بالنسبة للمستجيب.
٢. ملائمة الاستبانة لموضوع الدراسة في استطلاع آراء أفراد مجتمع الدراسة حول موضوع الدراسة.
٣. ملاءمة الاسبتانة لطبيعة الدراسة من حيث توفر الوقت والجهد والمكان والإمكانيات والمنهج المستخدم.

خطوات الدراسة :

- قامت الباحثة باستعراض الدراسات السابقة والأطر النظرية حول الفئات المستهدفة من برنامج الطوارئ.
- تحكيم هذه المقاييس من قبل المختصين والخبراء .
- استصدار المراسلات من أجل توزيع استبيانات على الأفراد .
- توزيع هذه المقاييس على العينة الاستطلاعية المكونة من (٣٠) من المستفيدين من برنامج الأونروا.
- التحقق من صدق وثبات الأدوات .
- توزيع المقاييس على العينة الفعلية في البحث .
- عمل صدق وثبات .
- تحليل البيانات وتفسيرها .

مكونات الاستبانة

تكونت الاستبانه من ثلاثة مجالات كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (٤.١٤)

	المجال	الفقرات
١	بيانات خاصة بمستوى الدخل	٨
٢	بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٧
٣	بيانات خاصة بعدد الأفراد	٦
٤	بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٦
٥	بيانات خاصة بخصائص المسكن	٦
٦	بيانات خاصة بالحالة الصحية	٧
٧	بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٦
٨	بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٦
٩	بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٧

المبحث الثاني : صدق وثبات أداة الدراسة

- صدق الاستبانة
- ثبات فقرات الاستبانة

أ. صدق المحكمين

قامت الباحثة بعرض الاستبانة على نخبة من المتخصصين ملحق رقم (١) وقام جميع المحكمين بالاطلاع على الاستبانة وإبداء جملة من التعليقات والملاحظات عليها وتم حذف بعض العبارات وتعديل بعضها ، بناءً على ما اتفق عليه أكثر من ٧٥% من المحكمين .

ب.صدق الاتساق الداخلي

تم التحقق من صدق الاتساق من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانه والمجال الكلي وكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال بواسطة برنامج (SPSS)

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي قامت الباحثة بتطبيق العينة الاستطلاعية قوامها (٣٠) حالة من المستفيدين من برنامج الطوارئ، وذلك بحساب الارتباط بين كل فقرة مع البعد الكلي للمجال،ويوضح الجدول ذلك :

جدول رقم (٤.١٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (بيانات خاصة بمستوى الدخل) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١	ارتفاع مستوى الدخل يعني بالضرورة الاستغناء عن المساعدة الغذائية	٠.٧٦٩	**
٢	أفضل الحصول على دخل ثابت على استمرار المساعدة الغذائية	٠.٣٨	*
٣	جميع الموظفين ليسوا في حاجة للمساعدة الغذائية	٠.٧٠١	**
٤	يمكن اعتبار فئة التجار أنها ليست بحاجة للمساعدة الغذائية	٠.٥٠٩	**
٥	اعتبار مستوى الدخل هو المؤشر الوحيد المعبر عن مدى الحاجة للمساعدة الغذائية	٠.٤٥٨	*
٦	تتناسب المساعدات الغذائية المقدمة مع جميع مستويات الدخل	٠.٣٣١	*
٧	المساعدات الغذائية كافية لسد الاحتياجات الأساسية لمدة ٣ شهور	٠.٨٥٧	**
٨	كفاية مصدر الدخل لجميع احتياجات الأسرة	٠.٥٩٧	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥.

جدول رقم (٤.١٦)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (بيانات خاصة بطلاب الجامعة) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١	تقلص من القوة الشرائية للأسرة في حال وجود عدد من طلاب الجامعة	٠.٧٨١	**
٢	أفضل تخفيض جودة ونوع الطعام لتوفير مصاريف الجامعة	٠.٥٢٤	**
٣	يمكن للمساعدة الغذائية أن توفر فائضا لطلاب الجامعة	٠.٦٩٩	**
٤	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية عدد طلاب الجامعة في الأسرة الواحدة	٠.٧٣٥	**
٥	يستهلك طلاب الجامعة معظم ميزانية العائلة	٠.٥٨٠	**
٦	يؤثر عدد طلاب الجامعة على وضع الأسرة المادي	٠.٣٥٤	*
٧	يراعي البرنامج طبيعة التخصصات العلمية لطلاب الجامعة عند تقديم المساعدات لهم	٠.٣٥٢	*

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥.

جدول رقم (٤.١٧)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (بيانات خاصة بعدد الأفراد) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١	:ُراعي المساعدة الغذائية المقدمة عدد أفراد الأسرة	٠.٧١٧	**
٢	تعتبر المساعدة الغذائية غير متوازنة مع عدد أفراد الأسرة	٠.٧٧٠	**
٣	أضطر لبيع جزء من المساعدة الغذائية لتوفير متطلبات أخرى إذا كانت عائلتي كبيرة	٠.٨٨١	**
٤	الأسر قليلة العدد ليست في حاجة للمساعدة الغذائية	٠.٨٦٣	**
٥		٠.٠٤٠	//
٦	تتناسب نوعية المساعدة الغذائية مع أعمار أفراد الأسرة	٠.٨٢٦	**
٧	تقليص كمية المساعدة الغذائية في حالة شطب أحد أفراد الأسرة "	٠.٧١٨	**

	زواج أو وفاة" له تأثير سلبي على الأسرة		

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥، في حين لم تحقق الفقرة (٥) الدلالة الإحصائية ولم تكن دالة إحصائياً ولذلك قامت الباحثة بحذفها.

جدول رقم (٤.١٨)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع (بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١	يمكن لرب الأسرة المتعلم أن يوفر حاجات الأسرة الغذائية	٠.٦٢٥	**
٢	الأسر المتعلمة ليست في حاجة للمساعدة الغذائية	٠.٧١٣	**
٣	توفير فرصة عمل رب الأسرة المتعلم أفضل من المساعدة الغذائية	٠.٥١٤	**
٤	يجب بالضرورة تقديم مساعدة غذائية لرب الأسرة غير المتعلم	٠.٦٦٩	**
٥	رب الأسرة غير المتعلم فقير ويحتاج للمساعدة الغذائية	٠.٧٣٧	**
٦	يراعي برنامج المساعدات عند تقديم المساعدات الغذائية المؤهلات العلمية لرب الأسرة	٠.٦٤٤	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥.

جدول رقم (٤.١٩)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس (بيانات خاصة بخصائص المسكن) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١		٠.٢٨٦	//
٢	يمكن اعتبار أصحاب بيوت الأسمنت المسلح غير محتاجين للمساعدة	٠.٦٣٢	**
٣	حالة السكن تشير بالضرورة إلى حالة الأسرة المادية	٠.٥٦٦	**

٤	يجب الربط بين مساحة المسكن والمساعدة الغذائية المقدمة	٠.٦٢٩	**
٥	وجود المسكن في مناطق نائية بعيدة عن الخدمات يعني الحاجة للمساعدة	٠.٧٢٩	**
٦	وجود المسكن داخل المخيم يعني ضعف التهوية وسوء الرطوبة بحاجة إلى المساعدة	٠.٧٣٥	**
٧	المساكن داخل المخيم تختلف عن المساكن خارجه	٠.٥٨٩	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥، في حين لم تحقق الفقرة (١) الدلالة الإحصائية ولم تكن دالة إحصائياً ولذلك قامت الباحثة بحذفها.

جدول رقم (٤.٢٠)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس (بيانات خاصة بالحالة الصحية) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١	يراعي برنامج المساعدات الغذائية الحالة الصحية لأفراد الأسرة	٠.٧٧٨	**
٢		٠.١٠٠	//
٣	وجود أمراض بالأسرة يعني حالة فقر للأسرة	٠.٥٩٧	**
٤	تختلف نفقات الأمراض حسب نوع المرض	٠.٧٢٠	**
٥	تكاليف علاج بعض الأمراض المزمنة تغطى من وكالة الغوث ولا تشكل عبئا إضافيا على الأسرة	٠.٥١٢	**
٦	يراعي وجود معاقين وذوي احتياجات خاصة في الأسرة في تقديم المساعدة الغذائية	٠.٧٣٦	**
٧	يهتم برنامج المساعدات بتقديم مساعدات غذائية خاصة للأسر المريضة	٠.٦٥٣	**
٨	تختلف نفقات علاج الأمراض حسب الفئة العمرية	٠.٦٤٢	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥، في حين لم تحقق الفقرة (٢) الدلالة الإحصائية ولم تكن دالة إحصائياً ولذلك قامت الباحثة بحذفها.

جدول رقم (٤.٢١)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السابع (بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١		٠.١٣٣	//
٢	الأسرة المستأجرة في حاجة للمساعدة الغذائية	٠.٦٤٥	**
٣	وجود منزل مستأجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن مستوى الدخل	٠.٦٨٤	**
٤	وجود منزل مؤجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن سبب الإيجار	٠.٧٢٨	**
٥	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية مبلغ الإيجار المدفوع	٠.٨٠٨	**
٦	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية حالة المسكن للمستأجر	٠.٧٥٩	**
٧	ينظر إلى الإيجار عند تقديم المساعدة الغذائية من قبل البرنامج	٠.٥٩٥	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥، في حين لم تحقق الفقرة (١) الدلالة الإحصائية ولم تكن دالة إحصائياً ولذلك قامت الباحثة بحذفها.

جدول رقم (٤.٢٢)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثامن (بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١	الأبناء بالضرورة يساعدون آباءهم في تكاليف المعيشة	٠.٥٣٥	**
٢	غالبا وجود الذكور البالغين يعني قدرة إنتاجية أعلى	٠.٥٩٩	**

٣	وجود الفرد خارج البلاد يعني عدم مساعدته للأسرة	٠.٦٢٣	**
٤	يراعي في تقديم المساعدات نسبة الإناث إلى الذكور	٠.٥٦٣	**
٥	وجود عدد أكبر من الإناث يعني حاجة للمساعدات أكثر	٠.٥٨٩	**
٦	ليس بالضرورة عدم استحقاق الوالد بسبب وضعه المعيشي الجيد يعني عدم استحقاق الابن الفقير الذي يسكن معه بنفس المنزل	٠.٥٤٧	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥.

جدول رقم (٤.٢٣)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال التاسع (بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة) والدرجة الكلية لفقرات

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig()
١	عمل رب الأسرة في مؤسسة كبيرة يعني عدم حاجته للمساعدة	٠.٥٢٤	**
٢	رب الأسرة الذي يعمل لحسابه الخاص لا يحتاج للمساعدة الغذائية	٠.٧٢١	**
٣	المؤسسات الكبيرة تعطي رواتب كبيرة والعكس	٠.٦١٩	**
٤	بعض المجالات تدر عائدا لبعض الوظائف أكثر من مجالات أخرى	٠.٥٤٩	**
٥	يراعي عند تقديم المساعدة مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٠.٧١٤	**
٦	يجب بالضرورة تقديم مساعدات غذائية لأصحاب البطالة الدائمة نظرا لعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم	٠.٣٤٠	*
٧	يجب بالضرورة الاهتمام بنوع النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٠.٥٦٩	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

تبين من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ٠.٠١، وعند مستوى دلالة ٠.٠٥، في حين لم تحقق الفقرة () الدلالة الإحصائية ولم تكن دالة إحصائياً ولذلك قامت الباحثة بحذفها.

حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة

جدول رقم (٤.٢٤)

المجال	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٠.٧٥١	**
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٠.٧٦٠	**
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٠.٦٨٥	**
بيانات تتعلق بالمؤهل العلمي " رب الأسرة"	٠.٦٣٣	**
بيانات تتعلق بخصائص السكن	٠.٧٥٥	**
بيانات تتعلق بالحالة الصحية	٠.٦٤٩	**
بيانات تتعلق بنفقات أخرى مثل الإيجار	٠.٨٠٠	**
بيانات تتعلق برب الأسرة/وجود الفرد داخل البيت	٠.٥١٨	**
بيانات تتعلق بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٠.٦٤٠	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ // غير دالة إحصائياً

يتبين من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كانت دالة عند مستوى ٠.٠١، مما يدلل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق تعزز النتائج النهائية التي سيتم جمعها.

ثبات الاستبانه

تم حساب الثبات للاستبانه بطريقتين :

أ. معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha

تم حساب الثبات الكلي للاستبانة ولمجالاتها المختلفة عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha عن طريق برنامج الحاسوب spss كما هو موضح بجدول رقم (٢٥)

جدول رقم (٤.٢٥)

معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة

م	الاستبانة	عدد العبارات N of Cases	Alpha معامل الثبات
١	بيانات خاصة بمستوى الدخل	٨	٠.٦٦٨١
٢	بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٧	٠.٧٩١٣
٣	بيانات خاصة بعدد الأفراد	٧	٠.٨٥١٣

٤	بيانات تتعلق بالمؤهل العلمي " رب الأسرة"	٦	٠.٦٦٢١
٥	بيانات تتعلق بخصائص السكن	٧	٠.٦٥٣٢
٦	بيانات تتعلق بالحالة الصحية	٨	٠.٦٦٧٠
٧	بيانات تتعلق بنفقات أخرى مثل الإيجار	٧	٠.٧٧٠٧
٨	بيانات تتعلق برب الأسرة/وجود الفرد داخل البيت	٦	٠.٥٦٠٣
٩	بيانات تتعلق بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٧	٠.٦١٢٠
الدرجة الكلية		٦٣	٠.٩٠٣٦

تبين من الجدول السابق أن معامل الثبات للمجال الأول (٠.٦٦٨١)، وأن معامل الثبات للمجال الثاني (٠.٧٩١٣)، وأن معامل الثبات للمجال الثالث (٠.٨٥١٣)،وأن معامل الثبات للمجال الرابع (٠.٦٦٢١)، وأن معامل الثبات للمجال الخامس (٠.٦٥٣٢)، وأن معامل الثبات للمجال السادس (٠.٦٦٧٠)، وأن معامل الثبات للمجال السابع (٠.٧٧٠٧) وأن معامل الثبات للمجال الثامن (٠.٥٦٠٣)، وأن معامل الثبات للمجال التاسع (٠.٦١٢٠)،وأن معامل الثبات للاستبانة (٠.٩٠٣٦) وهو معامل ثبات عالٍ .

ب. التجزئة النصفية

تم حساب الثبات الكلي للاستبانة ومجالاتها المختلفة بين الفقرات الزوجية والفقرات الفردية عن طريق حساب معامل الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية ثم إيجاد معامل الثبات المعدل كما هو موضح بجدول (٢٦)

جدول رقم (٤.٢٦)

معاملات الارتباط لكل مجال من مجالات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية

م	الاستبانة	عدد العبارات N of Cases	Alpha معامل الثبات	معامل الارتباط سبيرمان براون	معامل جتمان
١	بيانات خاصة بمستوى الدخل	٨	٠.٦٦٨	0.801	0.811
٢	بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٧	٠.٧٩١	0.883	0.895
٣	بيانات خاصة بعدد الأفراد	٧	٠.٨٥٣	0.919	0.921
٤	بيانات تتعلق بالمؤهل العلمي " رب الأسرة"	٦	٠.٦٦٢	0.796	0.799
٥	بيانات تتعلق بخصائص السكن	٧	٠.٦٥٣	0.790	0.798
٦	بيانات تتعلق بالحالة الصحية	٨	٠.٦٦٧	0.800	0.810
٧	بيانات تتعلق بنفقات أخرى مثل الإيجار	٧	٠.٧٧٠	0.870	0.911
٨	بيانات تتعلق برب الأسرة/وجود الفرد داخل البيت	٦	٠.٥٦٠	0.718	0.798
٩	بيانات تتعلق بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٧	٠.٦١٢	0.759	0.821
الدرجة الكلية للاستبانة		٦٣	٠.٩٠٣	0.949	0.949

معامل الارتباط دالة عند مستوى معنية (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية جميعها فوق (٠.٥٦٠٣) وهي معاملات ثبات قوية، وأن ثبات جتمان يجعل الباحثة تطمئن إلى تطبيقها على عينة الدراسة .

- المعالجة الإحصائية :

لحساب صدق أدوات الدراسة استخدم الباحثة المعالجات الإحصائية التالية :

- الاتساق الداخلي Internal Consistency .

لحساب ثبات أدوات الدراسة استخدم الباحثة المعالجات الإحصائية التالية :

- معامل ألفا كرونباخ Cronbache Alfa .
- طريقة التجزئة النصفية Split Half Method .
- اختبار "ت" للتعرف على الفروق بين متغيرين مستقلين.
- اختبار التباين الأحادي للتعرف على الفروق بين أكثر من متغيرين.

المبحث الثالث : تحليل البيانات

- مقدمة
- اختبار التوزيع الطبيعي
- تحليل خصائص العينة
- تحليل فقرات الدراسة

مقدمة :

تم عرض نتائج الإحصائيات الوصفية التي أسفرت عن هذه الدراسة ومناقشتها بحيث تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) في تفريغ البيانات وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة وإعطاء الصورة العامة للنتائج .

اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (Nolmogorov-Simirov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٢٧)

جدول (٤.٢٧)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	الاستبانة	القيمة الاحتمالية
١	بيانات خاصة بمستوى الدخل	0.118
٢	بيانات خاصة بطلاب الجامعة	0.232
٣	بيانات خاصة بعدد الأفراد	0.066
٤	بيانات تتعلق بالمؤهل العلمي " رب الأسرة"	0.145
٥	بيانات تتعلق بخصائص السكن	0.302
٦	بيانات تتعلق بالحالة الصحية	0.111
٧	بيانات تتعلق بنفقات أخرى مثل الإيجار	0.224
٨	بيانات تتعلق برب الأسرة/وجود الفرد داخل البيت	0.362
٩	بيانات تتعلق بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	0.145
الدرجة الكلية للاستبانة		0.262

يتضح من الجدول السابقة أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وعليه تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل فقرات الاستبانة والإجابة على الفرضيات.

تحليل فقرات الاستبانة :

قامت الباحثة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test) لتحليل فقرات الاستبانة، فإذا كانت sig>0.05 فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضوع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن الموافقة المتوسطة (٣)، أما إذا كانت sig<0.05 فيتم رفض الفرضة الصفرية وقبول الفرضية

البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح

تحليل فقرات المجال الأول : بيانات خاصة بمستوى الدخل

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بمستوى الدخل ويتكون من (٨) فقرات ويوضح الجدول (٢٨) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٤.٢٨)

تحليل فقرات المجال الأول : بيانات خاصة بمستوى الدخل

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	ارتفاع مستوى الدخل يعني بالضرورة الاستغناء عن المساعدة الغذائية	3.603	72.1	10.79	0.000	٢
٢	أفضل الحصول على دخل ثابت على استمرار المساعدة الغذائية	4.165	83.3	30.1	0.000	١
٣	جميع الموظفين ليسوا في حاجة للمساعدة الغذائية	2.432	48.6	-11.3	0.000	٦
٤	يمكن اعتبار فئة التجار أنها ليست بحاجة للمساعدة الغذائية	3.434	68.7	9.952	0.000	٤
٥	اعتبار مستوى الدخل هو المؤشر الوحيد المعبر عن مدى الحاجة للمساعدة الغذائية	3.645	72.9	14.12	0.000	٣
٦	تتناسب المساعدات الغذائية المقدمة مع جميع مستويات الدخل	2.463	49.3	-13.1	0.000	٥
٧	المساعدات الغذائية كافية لسد الاحتياجات الأساسية لمدة ٣ شهور	2.108	42.2	-21.3	0.000	٨
٨	كفاية مصدر الدخل لجميع احتياجات الأسرة	2.288	45.8	-17.3	0.000	٧
الدرجة الكلية		3.017	60.3	3.686	0.493	

يتضح من الجدول (٢٨) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٠١٧) لمستوى الدخل (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٠.٣%)، قيمة الاختبار (3.686) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بمستوى الدخل) دال إحصائياً عند مستوى α = ٠.٠٥، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

تعزو الباحثة ذلك إلى أن أصحاب الدخول المرتفعة يستطيعون توفير احتياجاتهم الأساسية وتوفير قوت يومهم من المواد الغذائية، لذلك كانت نسبة الموافقة على الفقرة الثانية الخاصة

بتفضيل الحصول على دخل ثابت على استمرار المساعدة الغذائية المقدمة من قبل برنامج الطوارئ، فوجود دخل ثابت يعني أمان أكثر وقدرة على مواجهة الصعاب بشكل أكبر وفيما يتعلق بحاجة الموظف للمساعدة فهناك الكثير من الموظفين ممن يحصلون على مساعدة غذائية وذلك لتوافر التزامات أخرى على رب الأسرة تفوق دخله الشهري، مؤكدين ذلك من خلال عدم كفاية مصدر الدخل لجميع احتياجات الأسرة في الفقرة الثامنة من المجال الأول وأيضا عدم كفاية المساعدة المقدمة لتغطية ٣ شهور لكل دورة وعدم تناسب المساعدة الغذائية مع جميع مستويات الدخول.

أما فئة التجار، فهناك تجار ذوي دخول مرتفعة جدا وهناك أصحاب البسطات والمحال التجارية الصغيرة ايضا المصنفين ضمن فئة التجار، لهذا تراوحت النسبة ما بين الموافقة المرتفعة على عدم حاجة التجار للمساعدة وما بين نسبة ضئيلة بعدم الموافقة تعزو إلى كون هؤلاء التجار من ذوي البسطات والدخول المنخفضة.

تحليل فقرات المجال الثاني : بيانات خاصة بطلاب الجامعة

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بطلاب الجامعة ويتكون من (٧) فقرات ويوضح الجدول (٢٩) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٤.٢٩)

تحليل فقرات المجال الثاني : بيانات خاصة بطلاب الجامعة

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	تقلص من القوة الشرائية للأسرة في حال وجود عدد من طلاب الجامعة	4.109	82.2	28.95	0.000	٣
٢	أفضل تخفيض جودة ونوع الطعام لتوفير مصاريف الجامعة	3.568	71.4	12.94	0.000	٤
٣	يمكن للمساعدة الغذائية أن توفر فائضا لطلاب الجامعة	3.502	70	10.62	0.000	٥
٤	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية عدد طلاب الجامعة في الأسرة الواحدة	2.96	59.2	-0.75	0.000	٦
٥	يستهلك طلاب الجامعة معظم ميزانية العائلة	4.14	82.8	34.44	0.000	٢
٦	يؤثر عدد طلاب الجامعة على وضع الأسرة المادي	4.562	91.2	52.58	0.000	١
٧	يراعي البرنامج طبيعة التخصصات العلمية لطلاب الجامعة عند تقديم المساعدات لهم	1.935	38.7	-26.6	0.000	٧
الدرجة الكلية		3.539	70.8	28.45	0.000	

يتضح من الجدول (٢٩) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٥٣٩) لعدد طلاب الجامعة (الدرجة الكلية من٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٧٠.٨%)، قيمة الاختبار (٢٨.٤٥) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بعدد طلاب الجامعة) دال إحصائياً عند مستوى $\alpha = ٠.٠٥$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

فيما يتعلق بطلاب الجامعة، تعزو الباحثة بأن وجود أكثر من طالب جامعي في الأسرة يعني ميزانية خاصة ترصد له شهريا، فالطالب الجامعي بحاجة للعديد من المصروفات سواء رسوم جامعية، كتب، قرطاسية ومصاريف شخصية أخرى، لهذا كله اصبح وجود طالب جامعي أو أكثر في الأسرة الواحدة يعني تقليص في القوة الشرائية للأسرة، مما تجد عدد من الأسر تخفض من جودة ونوع الطعام المقدم لتوفير المصاريف الجامعية، لذلك وجود المساعدة الغذائية قد توفر فائض في حال وجودها، فبدلا من توفير النقود لشراء الحاجيات الأساسية كدقيق وسكر، يتم توفيرها لتغطية احتياجات الطالب الجامعي الذي يستهلك معظم ميزانية الأسرة ويؤثر بشكل قوي على وضعها المادي.

أما فيما يتعلق بأن البرنامج لايراعي طبيعة التخصصات، من المدرك لدينا بأن تكاليف ورسوم التخصصات تختلف من تخصص لآخر ولكن وجود الاعفاءات الجامعية والقروض تساعد في تغطية هذه التكاليف .

تحليل فقرات المجال الثالث : بيانات خاصة بعدد الأفراد

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بعدد الأفراد ويتكون من (٦) فقرات ويوضح الجدول (٣٠) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣٠)

تحليل فقرات المجال الثالث : بيانات خاصة بعدد الأفراد

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	تُراعي المساعدة الغذائية المقدمة عدد أفراد الأسرة	3.706	74.1	15.72	0.000	٣
٢	تعتبر المساعدة الغذائية غير متوازنة مع عدد أفراد الأسرة	3.722	74.4	17.43	0.000	٢
٣	أضطر لبيع جزء من المساعدة الغذائية لتوفير متطلبات أخرى إذا كانت عائلتي كبيرة	3.983	79.7	22.1	0.000	١
٤	الأسر قليلة العدد ليست في حاجة للمساعدة الغذائية	2.129	42.6	-20.7	0.000	٦
٥	تتناسب نوعية المساعدة الغذائية مع أعمار أفراد الأسرة	2.522	50.4	-10.6	0.000	٥
٦	تقليص كمية المساعدة الغذائية في حالة شطب أحد أفراد الأسرة " زواج أو وفاة" له تأثير سلبي على الأسرة	3.697	73.9	15.68	0.000	٤
الدرجة الكلية		3.293	65.9	13.43	0.000	0.000

يتضح من الجدول (٣٠) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٢٩٣) لعدد الأفراد (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٥.٩%)، قيمة الاختبار (١٣.٤٣) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بعدد الأفراد) دال إحصائياً عند مستوى α = ٠.٠٥، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

أما البيانات الخاصة بعدد الأفراد، تعزو الباحثة ذلك بأن هناك نسبة موافقة على أن المساعدة الغذائية المقدمة تراعي عدد الأفراد في الأسرة الواحدة وتعزو الباحثة ذلك إلى أن كل فرد له كمية مصنفة ضمن البرنامج وفي حال أي حدوث أي تغيير يطرأ على عدد أفراد الأسرة تتغير الكميات للتناسب مع التغير الحاصل.

ومع ذلك فهناك عدد من الأسر الكبيرة مما تضطر لبيع جزء من المساعدة المقدمة لها لتوفير مستلزمات أخرى وهؤلاء ممن هم ضمن فئة الفقر المدقع أو ممن يحصلون على مساعدة مضاعفة، خاصة وإن كان احتياجهم لصنف معين من الأصناف المقدمة في المساعدة قليل مما يضطرون لبيعه لتوفير ما هو أهم، ومع ذلك أيضا فهناك ممن لا

يستطيع الاستغناء عن أي جزء من المساعدة المقدمة له كونه في حاجة ماسة لها وأنه غير قادر على توفير اي بديل في حالة البيع والحاجة.
أما نسبة عدم الاستجابة للفقرة الرابعة الخاصة بأن الأسر القليلة العدد ليست في حاجة للمساعدة الغذائية، تعزو الباحثة ذلك لأن هناك أسباب أخرى تجعلهم بحاجة للمساعدة أكثر من غيرهم مثل : الإيجار، عاطلين عن العمل ووجود أمراض بالأسرة وغيره بالتالي كبر او صغر حجم العائلة ليس مقياس أساسي وكافي للحكم على مدى الحاجة للمساعدة الغذائية.

وبالنسبة للفقرة الخامسة الخاصة بتناسب نوعية المساعدة مع أعمار افراد الأسرة فهناك عدم استجابة لذلك تعزوه الباحثة لأن حاجة الطفل تختلف عن حاجة الشاب أو الشيخ، فالطفل مثلا بحاجة للحليب بشكل كبير وأساسي أكثر من باقي الفئات.
اما الفقرة السادسة الخاصة بأن هناك تأثير سلبي على الأسرة في حال زواج أو وفاة أحد الأفراد بالتالي تقليل كمية المساعدة فهناك نسبة استجابة وموافقة عالية على هذه الفقرة تعود إلى الوضع المادي للأسرة، فماذا لو كانت أسرة كبيرة وبحاجة فعلا للمساعدة ويتم تقليص الكمية المقدمة لسبب أو لآخر، فهناك حالات كثيرة تقوم بتزويج ابنائها لغرض استمرار حصوله على المساعدات المقدمة سواء برنامج طوارئ أو برامج أخرى داعمة.

تحليل فقرات المجال الرابع : بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة ويتكون من (٦) فقرات ويوضح الجدول (٣١) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣١)

تحليل فقرات المجال الرابع : بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	يمكن لرب الأسرة المتعلم أن يوفر حاجات الأسرة الغذائية	3.248	65	5.501	0.000	٣م
٢	الأسر المتعلمة ليست في حاجة للمساعدة الغذائية	1.986	39.7	-24.5	0.000	٦
٣	توفير فرصة عمل رب الأسرة المتعلم أفضل من المساعدة الغذائية	4.162	83.2	25.75	0.000	١
٤	يجب بالضرورة تقديم مساعدة غذائية لرب الأسرة غير المتعلم	3.575	71.5	12.56	0.000	٢
٥	رب الأسرة غير المتعلم فقير ويحتاج للمساعدة الغذائية	3.249	65	5.385	0.000	٣

٦	يراعي برنامج المساعدات عند تقديم المساعدات الغذائية المؤهلات العلمية لرب الأسرة	2.025	40.5	-25.3	0.000	٥
الدرجة الكلية		3.041	60.8	1.731	0.000	

يتضح من الجدول (٣١) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٠٤١) للمؤهل العلمي لرب الأسرة (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٠.٨%)، قيمة الاختبار (١.٧٣١) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة) دال إحصائياً عند مستوى $\alpha = ٠.٠٥$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

فيما يخص مجال المؤهل العلمي لرب الأسرة تعزو الباحثة ذلك بأن الإنسان المتعلم يستطيع الحصول على فرصة عمل أكثر من غير المتعلم، فمجال العمل لأصحاب الشهادات أوسع وإن كان عدد منهم لا يعمل على شهادته الجامعية وذلك لعدم توافر فرص تساعده للعمل في سوق شهادته الجامعية، فمجتمعنا مجتمع متعلم، مثقف وطموح ولكن عدد الخريجين الجامعيين بتزايد وسوق العمل ومجالاته بتضائل.

فالمشكلة تكمن بسياسة الدولة والتي تعمل على اغراق السوق بخريجين وتخصصات غير مطلوبة ومستكفى منها لذلك لابد من العمل على تغيير السياسة التعليمية وتشجيع للقطاع الخاص

لابد من وجود سياسات تنموية ونظام تطويري في الجامعات والمؤسسات واعادة النظر في المشاريع وإيجاد فرص عمل خاصة بأن أعداد السكان تتزايد والخريجين بتزايد مستمر والوظائف قليلة، لذا لابد من العمل على اعادة الهيكلية وايجاد حلول لمشاكل الموازنة لتوفير فرص عمل تتناسب مع حالة السوق بالوضع الراهن.

بالتالي توفير فرصة عمل لرب الأسرة المتعلم أفضل من تقديم المساعدة الغذائية، فهناك عدد من الشهادات والتي لا يوجد لها مجال في الوقت الحالي كتخصص هندسة الطيران فيتم تعويضه بمساعدة غذائية مما اضطر عدد من ذوي الشهادات بالمطالبة بحذف الشهادة الجامعية والاكتفاء بشهادة الثانوية إن كان هذا سيوفر لهم فرصة عمل ما وهذا وضع المتعلم فما حال وضع غير المتعلم فهو فقير ليس الفقر المادي بحد ذاته بل هو الفقر العقلي في عدم معرفته كيفيه العيش بحياة كريمة لذلك يجب الاهتمام بأرباب الأسر غير المتعلمة لمساعدتها على توفير حياة معيشية مستقرة لهذا أيضا كان هناك نسبة تفوق ٥٠% بأن البرنامج لا يراعي المؤهلات العلمية لرب الأسرة لقناعة البمحوث بان أصحاب

المؤهلات قادرين على العمل أكثر اضافة إلى ذلك وجود رب أسرة متعلم يعني العمل جاهدا لأن يكونوا أبنائه متعلمين ومثقفين على العكس ممن ليسوا لهم شهادات فلا يكون لهم أدنى اهتمام لتربية ابنائهم على تقدير العلم والمتعلمين وخروجهم لسوق العمل لمساعدة ذويهم وعوائلهم.

تحليل فقرات المجال الخامس : بيانات خاصة بخصائص المسكن

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بخصائص المسكن ويتكون من (٥) فقرات ويوضح الجدول (٣٢) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣٢)

تحليل فقرات المجال الخامس : بيانات خاصة بخصائص المسكن

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	يمكن اعتبار أصحاب بيوت الأسمنت المسلح غير محتاجين للمساعدة	1.929	38.6	-24.8	0.000	٦
٢	حالة السكن تشير بالضرورة إلى حالة الأسرة المادية	2.554	51.1	-9.43	0.000	٤
٣	يجب الربط بين مساحة المسكن والمساعدة الغذائية المقدمة	2.485	49.7	-12	0.000	٥
٤	وجود المسكن في مناطق نائية بعيدة عن الخدمات يعني الحاجة للمساعدة	2.845	56.9	-3.4	0.000	٣
٥	وجود المسكن داخل المخيم يعني ضعف التهوية وسوء الرطوبة بحاجة إلى المساعدة	3.397	67.9	8.683	0.000	٢
٦	المساكن داخل المخيم تختلف عن المساكن خارجه	4.049	81	28.38	0.000	١
الدرجة الكلية		2.876	57.5	-4.56	0.000	

يتضح من الجدول (٣٢) :

المتوسط الحسابي يساوي (٢.٨٧٦) للمسكن (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٥٧.٢%)، قيمة الاختبار (٤.٥٦-) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بخصائص المسكن) دال إحصائياً عند مستوى α = ٠.٠٥، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

أما فيما يخص خصائص المسكن فتعزو الباحثة النسب الحاصلة عليها لعدة أمور من بينها، النسبة الأكبر من الفلسطينين كانوا عمال اسرائيل وعدد منهم خارج البلاد، فقد

حصلوا من جراء عملهم على العديد من الأموال مما ساعدتهم على بناء منازل جميلة ومرتبة وشراء عدد من قطع الأراضي ولكن أين اسرائيل الآن وأين باقي الدول، فالبيوت سواء أسمنت مسلح أو اسبست ليست مقياس للحكم على مدى الحاجة للمساعدة الغذائية فهناك من يهتم بمنزله وترتيبه على حساب بعض الأمور الأخرى لحاجات نفسية وغريزة داخلية لذا فهي ليست مقياس على وضع الأسرة المادي وأيضا ليست مساحة البيت دليل على ذلك.

فيما يخص المساكن في مناطق نائية فكانت النسبة غير متوافقة لحاجتهم للمساعدة الغذائية، وهذا لأن الإنسان بحاجة لخدمات أساسية كالصرف الصحي والكهرباء وغيره بشكل قد يكون أكبر من احتياجه للمساعدة الغذائية مع العلم بأن البيوت بداخل المخيمات تختلف عن البيوت خارجها من حيث النظافة والهدوء والتهوية والرطوبة وتوفر الخدمات .

تحليل فقرات المجال السادس : بيانات خاصة بالحالة الصحية

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بالحالة الصحية ويتكون من (٦) فقرات ويوضح الجدول (٣٣) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣٣)

تحليل فقرات المجال السادس : بيانات خاصة بالحالة الصحية

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	يراعي برنامج المساعدات الغذائية الحالة الصحية لأفراد الأسرة	2.869	57.4	-2.55	0.000	٦
٢	وجود أمراض بالأسرة يعني حالة فقر للأسرة	3.155	63.1	3.307	0.000	٤
٣	تختلف نفقات الأمراض حسب نوع المرض	4.335	86.7	39.47	0.000	١
٤	تكاليف علاج بعض الأمراض المزمنة تغطى من وكالة الغوث ولا تشكل عبئا إضافيا على الأسرة	2.56	51.2	-8.66	0.000	٧
٥	يراعي وجود معاقين وذوي احتياجات خاصة في الأسرة في تقديم المساعدة الغذائية	3.255	65.1	5.383	0.000	٣
٦	يهتم برنامج المساعدات بتقديم مساعدات غذائية خاصة للأسر المريضة	2.894	57.9	-2.14	0.000	٦
٧	تختلف نفقات علاج الأمراض حسب الفئة العمرية	3.891	77.8	18.94	0.000	٢
الدرجة الكلية		3.28	65.6	12.81	0.000	

يتضح من الجدول (٣٣) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٢٨) للحالة الصحية (الدرجة الكلية من٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٥.٦%)، قيمة الاختبار (١٢.٨١) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بالحالة الصحية) دال إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ = α، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

فإن نسبة الأفراد الذين قاموا بتعبئة الاستبانة ممن هم أعلاء ولديهم العديد من الأمراض، لهذا تعزو الباحثة نسبة عدم الموافقة والاستجابة لكون برنامج المساعدات يراعي الحالة الصحية لأفراد الأسرة وذلك لأن حاجة الشخص المريض تختلف عن حاجة الشخص المعافى والسليم، فالمريض غير قادر على توفير حاجاته الأساسية بسبب حالته الصحية لذا فهو بحاجة للمساعدة أكثر من غيره بالإضافة إلى حالة فقره لأن نفقات الأمراض تختلف من شخص لآخر وحسب نوع المرض وحسب العمر فعلاج السرطان والقلب والأمراض المزمنة بحاجة لعناية وتكاليف أكثر من بعض الأمراض الآخرى مع العلم بأنها كلها أمراض وتحتاج للعلاج والتكاليف.
اضافة إلى ذلك فهناك بعض الأمراض التي تقوم الأونروا بتغطيتها خاصة لمن هم مرضى سكر وقلب وضغط مما تساعد على تخفيف العبء على الأسرة وهناك أمراض لا تستطيع الأونروا توفيرها فتشكل عبء اضافي على الأسرة لذلك فهو بحاجة لمساعدة ما تساعدهم على تدبير أمورهم ولكن المساعدات المقدمة لا تكون خاصة تراعي حالة المرض او نوعه أو عمر المريض فالكميات والأصناف معروفة وموحدة سواء للمعافى أو العليل.
فيما يخص المعاقين فكان هناك نسبة ممموافقة بأن البرنامج يراعي حالة المعاقين وتعزو الباحثة ذلك لأن المعاق غير قادر على توفير احتياجاته الأساسية نظرا للإعاقة التي لديهم أيا كان نوعها بصريا أو سمعيا أو حركيا.

تحليل فقرات المجال السابع : بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار ويتكون من (٥) فقرات ويوضح الجدول (٣٤) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣٤)

تحليل فقرات المجال السابع : بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	الأسرة المستأجرة في حاجة للمساعدة الغذائية	3.763	75.3	19.45	0.000	١
٢	وجود منزل مستأجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن مستوى الدخل	3.312	66.2	7.21	0.000	٢
٣	وجود منزل مؤجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن سبب الإيجار	3.077	60.2	0.077	0.000	٥
٤	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية مبلغ الإيجار المدفوع	3.054	61.1	1.188	0.000	٦
٥	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية حالة المسكن للمستأجر	3.297	65.9	6.979	0.000	٣
٦	ينظر إلى الإيجار عند تقديم المساعدة الغذائية من قبل البرنامج	3.065	61.3	1.5	0.000	٤
الدرجة الكلية		3.249	65	8.959	0.000	

يتضح من الجدول (٣٤) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٢٤٩) للنفقات مثل الإيجار (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٥%)، قيمة الاختبار (٨.٩٥) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار) دال إحصائياً عند مستوى $\alpha = ٠.٠٥$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

أما عن موضوع الإيجار، فتعزو الباحثة وجهات النظر المختلفة والتي كان هناك نسبة بالموافقة من قبل أفراد العينة، هذا لأن العديد ممن يسكنون بالإيجار وذلك لعدم قدرتهم على توفير منزل يأويهم أو شراء قطعة أرض لبناء منزل وقد يكون السبب هو الدخل المنخفض للمستأجرين بالإضافة إلى غلو الحياة والمعيشة، فجزء من الراتب ليس بهين يذهب للإيجار لذلك فهم بحاجة لمساعدة الغذائية وهناك نسبة ٦٠% موافقة على أن صاحب البيت المؤجر بحاجة للمساعدة الغذائية فربما يقوم بتأجير منزله لحاجاته لتغطية التزامات آخرى بحاجة إليها.

تحليل فقرات المجال الثامن : بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة / وجود الفرد داخل البلد

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بالعلاقة برب الأسرة / وجود الفرد داخل البلد ويتكون من (٦) فقرات ويوضح الجدول (٣٥) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣٥)

تحليل فقرات المجال الثامن : بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة / وجود الفرد داخل البلد

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	الأبناء بالضرورة يساعدون آباءهم في تكاليف المعيشة	3.017	60.3	0.381	٠.٠٠٠	٤
٢	غالبا وجود الذكور البالغين يعني قدرة إنتاجية أعلى	3.138	62.8	3.06	٠.٠٠٠	٣
٣	وجود الفرد خارج البلاد يعني عدم مساعدته للأسرة	2.611	52.2	-9.08	٠.٠٠٠	٥
٤	يراعي في تقديم المساعدات نسبة الإناث إلى الذكور	2.548	51	-8.59	٠.٠٠٠	٦
٥	وجود عدد أكبر من الإناث يعني حاجة للمساعدات أكثر	3.617	72.3	14.33	٠.٠٠٠	١
٦	ليس بالضرورة عدم استحقاق الوالد بسبب وضعه المعيشي الجيد يعني عدم استحقاق الابن الفقير الذي يسكن معه بنفس المنزل	3.325	66.5	5.65	٠.٠٠٠	٢
الدرجة الكلية		3.043	60.9	1.947	٠.٠٠٠	

يتضح من الجدول (٣٥) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٠٤٣) للعلاقة برب الأسرة (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٠.٩%)، قيمة الاختبار (١.٩٤) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة / وجود الفرد داخل البلد) دال إحصائياً عند مستوى $\alpha = ٠.٠٥$، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

فيما يتعلق بالمجال الثامن الخاص بالعلاقة برب الأسرة، تعزو الباحثة وجهات النظر من قبل المبحوثين بأنه من المفترض وجود أبناء بالغين في أي أسرة يعني قدرة إنتاجية أعلى لقدرته على العمل ومساعدة والديه بتوفير حياة كريمة لهم، ولكن ليس كل شاب بالغ يافع يدخل ضمن هذه الدائرة قد تكون لأسباب صحية دراسية أو اسباب تعود للواقع الموجود من عدم توافر فرص عمل بكثرة أو مناسبة أو لان هناك عدد من الشباب لا ترغب في تحمل المسئولية وعدم الرغبة في العمل والكدح والعكس صحيح فهناك من يتحمل المسئولية منذ الصغر ويعمل لمساعدة والديه على الحياة وإن كلفه ذلك الغالي والنفيس.

فيما يخص وجود الفرد خارج البلاد يعني عدم حاجته للمساعدة فهناك نسبة بعدم الموافقة على هذه الفقرة خاصة بأن هناك العديد ممن يسافرون للخارج لتوفير فرصة عمل له هناك كالإمارات مثلا والمدرك بأن الحياة ليس بالرخيصة فكل شئ له قدر وحساب يدخل ضمن ميزانية معدة ذلك ويبقى جزء مخصص لإعالة العائلة التي سافر الفرد من أجلها.

اما فيما يخص الإناث فالطبيعي أن الإناث لا يستطيعون الخروج لسوق العمل كما في حالة الذكور وتوفير فرصة عمل مناسبة في أي سن فالإناث طبيعتهم تختلف عن الذكور سواء فسيولوجيا او من ناحية دينية لذا فوجود الإناث اكثر يعني حاجة أكثر للمساعدة.

هناك العديد أيضا من الشباب ممن يتزوج ويعيش مع أهله في نفس المنزل ويكون وضع والده المادي جيد، فيعتبر الابن القاطن مع عائلته بنفس المنزل غير مستحق وفقا لعدم استحقاق والده ولكن أليس لهذا الابن التزامات خاصة ومصاريف خاصة وأسرة خاصة به.

تحليل فقرات المجال التاسع: بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة

يناقش المجال الأول البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة ويتكون من (٧) فقرات ويوضح الجدول (٣٦) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣٦)

تحليل فقرات المجال التاسع : بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
١	عمل رب الأسرة في مؤسسة كبيرة يعني عدم حاجته للمساعدة	2.448	49	-10.9	٠.٠٠٠	٧
٢	رب الأسرة الذي يعمل لحسابه الخاص لا	2.532	50.6	-11.4	٠.٠٠٠	٦

	يحتاج للمساعدة الغذائية					
٣	المؤسسات الكبيرة تعطي رواتب كبيرة والعكس	2.732	54.6	-6.08	٠.٠٠٠	٥
٤	بعض المجالات تدر عائدا لبعض الوظائف أكثر من مجالات أخرى	4.058	81.2	26.76	٠.٠٠٠	١
٥	يراعي عند تقديم المساعدة مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	3.358	67.2	9.039	٠.٠٠٠	٤
٦	يجب بالضرورة تقديم مساعدات غذائية لأصحاب البطالة الدائمة نظرا لعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم	3.712	74.2	21	٠.٠٠٠	٣
٧	يجب بالضرورة الاهتمام بنوع النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	4.035	80.7	25.82	٠.٠٠٠	٢
الدرجة الكلية		**3.268**	**65.4**	**13.44**	٠.٠٠٠	

يتضح من الجدول (٣٦) :

المتوسط الحسابي يساوي (٣.٢٦٨) لجهة عمل رب الأسرة (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٥.٤%)، قيمة الاختبار (١٣.٤٤) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر مجال (بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة) دال إحصائياً عند مستوى $\alpha = ٠.٠٥$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

فيما يخص المجال التاسع، فتعزو الباحثة بأن امتلاك وظيفة أونروا أو حكومة تجعل الإنسان يشعر بالأمان بأن هناك راتب شهري بالإضافة إلى القطاع الخاص ولكل قطاع وكل مؤسسة بناء على درجات ومسميات وظائف تقدم الرواتب للعاملين والموظفين بها.

فالشائع لدى الناس بأن الأونروا مثلا تقدم رواتب ضخمة لموظفيها بغض النظر عن معرفتهم لطبيعة العمل او المسمى الوظيفي المدرج لكل موظف، فهناك عدد من موظفي الأونروا والحكومة والقطاع الخاص والجامعات يحصلون على مساعدة غذائية من الأونروا وذلك لأن الالتزامات الحياتيه التي تقع على عاتق رب الأسرة كثيرة.

فمن الموظفين ممن لا يتبقى من راتبه ما يكفي لسد الحاجات الأساسية من المأكل وذلك بسبب حصوله على قرض لبناء بيته بدلا من مشاكل الإيجار فبالتالي هو بحاجة للمساعدة الغذائية لتوفير المتبقى لأمور أخرى ذات أهمية بالتالي ليس بالضرورة عمل الإنسان بمؤسسة كبيرة يعني عدم حاجته للمساعدة وليس أيضا من يعمل لحسابه الخاص لا يحتاج للمساعدة، فهناك عدد من الموظفين ممن يتقاضون رواتب ولا يستيطعون العيش به فيحاولون البحث على عمل آخر لتغطية المصاريف.

هذا بالنسبة للموظفين، فماذا عن اصحاب البطالة الدائمة ذوي الرواتب المنخفضة والذين يستحقون تقديم المساعدة لهم.

وهناك نسبة استجابة عالية من قبل الناس بأنه لا بد من الاهتمام بالنشاط الاقتصادي لرب الأسرة لمعرفة مدى حاجته للمساعدة أو لاء وتعزو الباحثة هذا لما سبق الخاص بوجهات نظر الناس والشائع لديهم عن الرواتب التي يتقاضاها الموظفين.

تحليل جميع فقرات الاستبانة معاً

يوضح الجدول (٣٧) نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي (٣) أم لا.

جدول رقم (٣٧)

تحليل فقرات الاستبانة معا

	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
١	بيانات خاصة بمستوى الدخل	3.017	60.3	0.686	٠.٠٠٠
٢	بيانات خاصة بطلاب الجامعة	3.539	70.8	28.45	٠.٠٠٠
٣	بيانات خاصة بعدد الأفراد	3.293	65.9	13.43	٠.٠٠٠
٤	بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	3.041	60.8	1.731	٠.٠٠٠
٥	بيانات خاصة بخصائص المسكن	2.876	57.5	-4.56	٠.٠٠٠
٦	بيانات خاصة بالحالة الصحية	3.28	65.6	12.81	٠.٠٠٠
٧	بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	3.249	65	8.959	٠.٠٠٠
٨	بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	3.043	60.9	1.947	٠.٠٠٠
٩	بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	3.268	65.4	13.44	٠.٠٠٠
الدرجة الكلية		3.182	63.6	14.12	٠.٠٠٠

يتضح من الجدول (٣٧) :

المتوسط الحسابي يساوي (3.182) الدرجة الكلية (٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (٦٣.٦%)، قيمة الاختبار (١٤.١٢) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) لذلك يعتبر فقرات الاستبانة دال إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ = α، مما يدل على أن متوسط

درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

المبحث الرابع : اختبار الفرضيات

- مقدمة
- اختبار الفرضيات

مقدمة :

تناولت الباحثة في دراساتها عدة فرضيات حاولت من خلالها التعرف على مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا والفرضيات هي :

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين مستوى الدخل والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين بيانات طلاب الجامعة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين عدد الأفراد والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين خصائص السكن والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٦. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين الحالة الصحية والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٧. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين النفقات الأخرى مثل الإيجار والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٨. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
٩. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا
١٠. هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تعزى إلى كل من (الجنس – مستوى الدخل – عدد طلاب الجامعة – المؤهل العلمي – عدد أفراد الأسرة – نوع السكن – حالة السكن – مكان السكن – جهة العمل – نوع العمل – عدد المرضى (المعاقين) – نوع المساعدة الغذائية).

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (T في حالة العينتين، والتباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد في حالة أكثر من عينتين، معامل الارتباط بيرسون) وتعتبر هذه

الاختبارات مناسبة حيث أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي ولإجراء اختبار الفرضيات حول العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة يتم اختبار الفرضية الاحصائية التالية :

الفرضية الصفرية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

الفرضية البديلة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

إذا كانت قيمة (sig) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصرفية وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة، أما إذا كانت قيمة (sig) أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

وفي الفقرات التالية قامت الباحثة بإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار صحة تلك الفرضيات وربطها بنتائج الدراسات السابقة.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين مستوى الدخل والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٣٨)

معامل ارتباط بين مستوى الدخل والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين مستوى الدخل والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٥٤٥	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (٣٨) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٥٤٥)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، وهذا ما يتفق مع ما تناولته دراسة (الجهاز الإحصائي الفلسطيني،٢٠٠٨) ودراسة(الليثي ،١٩٩٦) في كافة الحالات التي تحصل خلالها العينات المستفيدة على المساعدات الغذائية في معظم البلدان، حيث ان مستوى الدخل معيار اساسي من أساسيات تحديد الفئة المستهدفة التي تتضمنها معايير برنامج الطوارئ الخاص بوكالة الغوث

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين عدد طلاب الجامعة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٣٩)

معامل ارتباط بين عدد طلاب الجامعة والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين عدد طلاب الجامعة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٣٨٣	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (٣٩) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٣٨٣)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد طلاب الجامعة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، وهذا ما يتوازي مع ما تناولته دراسة(المالكي وآخرون ،١٩٩٧) من خيث الاخذ في الاعتبار واقع الاسرة من حيث عدد الابناء الملتحقين بالجامعات، وما يحيط بذلك من متطلبات المصروفات والامكانات التي تسهم في زيادة الاحتياج الخاص بتلك الاسر.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين عدد الأفراد والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٤٠)

معامل ارتباط بين عدد الأفراد والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين عدد الأفراد والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٥٦٥	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (٤٠) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٥٦٥)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأفراد والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، وكما اتفقت دراسة (سعيد وآخرون ،١٩٩٧) ويعتبر هذا المعيار المتمثل في عدد افراد الاسرة

من أهم المعايير التي اجمعت عليها الدراسات السابقة كأحد أهم العوامل التي تحكم على مدى احتياج الاسرة لضمها الى برنامج الطوارئ وتحددها كفئة مستهدفة ضمن هذا السياق.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٤١)

معامل ارتباط بين المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٧٧٤	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (٤١) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٧٧٤)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، حيث ان هذا الامر يتطابق مع بعض الدراسات التي اشارت الى ان الفرص المتاحة لرب الاسرة الحاصل على المؤهل العلمي تفوق فرصه عن الغير متعلم، وهذا يمكن ان يتطابق نسبياً مع واقع الحالة الفلسطينية بحكم التوجه العصري في طلب الشهادة العلمية من اجل الحصول على وظيفة، وحتى وان كانت بسيطة.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين خصائص المسكن والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٤٢)

معامل ارتباط بين خصائص المسكن والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين خصائص المسكن والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٥٢٤	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (٤٢) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٥٢٤)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المسكن والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، ويعتبر هذا المعيار من المعايير الظاهرة الاساسية التي تحكم على مدى احتياج الاسر الفقيرة للمساعدة والدمج ضمن برنامج الطوارئ، وحيث ان ذلك الامر يعبر عن واقع المستوى المعيشي بشكل اولي، ومن هنا تأتي وتتمثل أهميته، كما اتفق مع دراسة (الفارس ،٢٠٠١).

الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين الحالة الصحية والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٤٣)

معامل ارتباط بين الحالة الصحية والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين الحالة الصحية والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٦٢٧	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (٤٣) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٦٢٧)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الصحية والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، حيث ان الحالة الصحية لرب الاسرة ولاعضاء الاسرة التي تسعى للانضمام لبرنامج الطوارئ من أهم المعايير التي يمكن ان تساهم في دمج الاسر في برنامج الطوارئ اذا كانت الحالة الصحية اثبتت انها حالة متردية ووجود عدد من المرضى في هذا السياق، يسهم في مطابقة المعايير التي يتبناها برنامج الطوارئ واتفقت هذه الدراسة مع(تقرير البنك الدولي ،٢٠١١) ودراسة (khan ،2011).

الفرضية السابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين نفقات أخرى مثل الإيجار والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٤٤)

معامل ارتباط بين نفقات أخرى مثل الإيجار والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين نفقات أخرى مثل الإيجار والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٥١٧	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (٤٤) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٥١٧)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نفقات أخرى مثل الإيجار والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، وهذا ما يتطابق مع دراسة (v.paniotto and other , 2008) التي اشارت الى ان وجود مكان غير ملك للاسر المتضمنة لبرنامج الطوارئ، تشكل تهديد لهذه الاسر حيث تعرضها لمخاطر متعددة وتفتقد للأمن الاجتماعي الذي يسمح لها بحرية التحرك وبناء اسرة بشكل آمن.

الفرضية الثامنة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (٤٥)

معامل ارتباط بين العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٥٧٣	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (45) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٥٧٣)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، ويتطابق ذلك مع ماهية ما تناولته الدراسة السابقة (Edward,2006) التي اشارت الى ان الاسر التي يكون فيها المعيل لها ذكر يختلف عن الاسر التي يكون فيها المعيل انثى، حيث تميل المعايير الى الاسر التي تعيلها الانثى، بشكل يعطي الافضلية لها .

الفرضية التاسعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا

جدول (46)

معامل ارتباط بين النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة والفئة المستهدفة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا	٠.٥٤٧	٠.٠٠٠*

يوضح جدول (46) أن معامل الارتباط يساوي (٠.٥٤٧)، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة والفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا، حيث ان عمل رب الاسرة يعتبر من المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اللجوء الى تقييم الحالات في برنامج الطوارئ للاسر التي تستفيد من برنامج الطوارئ، كما اتفقت دراسة (Oloko,2011) مع دراستنا القائمة.

الفرضية العاشرة: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تعزى إلى كل من (الجنس – مستوى الدخل – عدد طلاب الجامعة – المؤهل العلمي – عدد أفراد الأسرة – نوع السكن –

حالة السكن – مكان السكن – جهة العمل – نوع العمل – عدد المرضى (المعاقين) – نوع المساعدة الغذائية).

تم استخدام اختبار "T للعينتين المستقلتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، كذلك تم اختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة ٣ متوسطات أو أكثر، وفيما يلي نتائج الاختبارات لكل متغير شخصي:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير الجنس.

جدول (47)

نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – الجنس

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)
	ذكر	أنثى		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.٠٢	٢.٩٩	٠.٥١٣	٠.٥٠٩
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٥١٩٢	٣.٥٨٧٠	١.٦٣٥	٠.١٠٣
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٢٧٨٣	٣.٣٢٨٢	١.٠٤٥	٠.٢٩٧
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٢.٩٦٦٨	٣.٢١٥٩	٤.٩١٣	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٢.٨٤٨٧	٢.٩٤٢١	١.٥٧٧	٠.١١٥
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٢١٩٤	٣.٤٢٣٤	٤.٣٢١	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٢١٦٦	٣.٣٢٥٦	١.٧٩٤	٠.٠٧٣
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.٠٢٥٢	٣.٠٨٣٨	١.٢٢٢	٠.٢٣١
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٢٥٧٩	٣.٢٩٢٤	٠.١١٧	٠.٤٣٠
الدرجة الكلية	٣.١٥٥٨	٣.٢٤٥٣	٠.١٨٨	٠.١٢١

من النتائج الموضحة في جدول (47) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار "T للعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير الجنس ما عدا المجال "بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة" لصالح الإناث، والمجال" بيانات خاصة بالحالة الصحية" لصالح الإناث".

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير مستوى الدخل.

جدول (48)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – مستوى الدخل

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	لا يوجد	أقل من ١٠٠٠ شيكل	١٠٠٠ - ٢٠٠٠ شيكل	أكثر من ٢٠٠٠ شيكل		
	٥٠	٥٢١	٣٥	٤٤		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.٠٢	٣.٠٠٦	٣.١٥	٣.٠٢	0.586	0.624
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٥٧	٣.٥٦	٣.٢٠	٣.٤٨	6.294	0.000
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٤٨	٣.٢٩	٣.١٥	٣.١٢	3.976	0.008
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٣.٤١	٣.٠٠٦	٣.١١	٢.٩٥	7.818	0.000
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٣.١٤	٢.٨٤	٣.٠٧	٢.٨٢	3.962	0.008
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٥٤	٣.٢٤	٣.٢٧	٣.٣٦	4.601	0.003
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٤٩	٣.٢٢	٣.٤٠	٣.٠٨	3.454	0.016
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.١٨٣	٣.٠٢	٣.٠٢	٣.٠٦	1.211	0.305
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٥٥	٣.٢٢	٣.٣٥	٣.٣٨	8.108	0.000
الدرجة الكلية	٣.٣٧	٣.٦١	٣.١٩	٣.١٥	6.563	0.000

من النتائج الموضحة في جدول (48) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار "F للمجموعات" أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير مستوى الدخل.

جدول رقم (٤٩)

يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير مستوى الدخل

مستوى الدخل	لا يوجد	أقل من ١٠٠٠ شيكل	١٠٠٠ – ٢٠٠٠ شيكل	أكثر من ٢٠٠٠ شيكل
لا يوجد	–			
أقل من ١٠٠٠ شيكل	٠.٠٠٠٠	–		
١٠٠٠ – ٢٠٠٠ شيكل	٠.١٠٩	٠.٠٢١	–	
أكثر من ٢٠٠٠ شيكل	٠.٠١٤	٠.٠١١	٠.٩٥٣	–

يتضح من الجدول السابق وجود فروق بين الفئات لصالح الفئتين (لا يوجد)، و(أقل من ١٠٠٠ شيكل).

تعزو الباحثة بأن النسبة الأكبر فيما يخص الدخل متوجهة لفئة أقل من ١٠٠٠ شيكل ولا يوجد دخل وهذا دليل على الحاجة الفعلية للمساعدة الغذائية وكما هو المعلوم بأن المساعدة الغذائية تقدم لمن هم بحاجة إليها وغير قادرين على توفير أهم الاحتياجات الأساسية لتوفير حياة كريمة ولأن متطلبات الحياة كثيرة وتتطلب الكثير من المصروفات سواء لعلاج أو للجامعة أو غيره.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد طلاب الجامعة.

جدول (٥٠)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – عدد طلاب الجامعة

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	لا يوجد	طالب واحد	طالبين	أكثر من طالبين		
	٩٦	١١١	١٩١	٢٥٢		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.١٣٥٤	٢.٩٨٨٧	٣.٠٢٧٥	٢.٩٧٦٧	١.٥٤	٠.٠٢٣
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٦٣٢٤	٣.٤٥٥٦	٣.٦٢٩٨	٣.٤٧٢٢	٦.٢٩	٠.٠٠
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٤٢٨٨	٣.٢٥٨٣	٣.٣٠٢٨	٣.٢٤٩٣	١.٣٦	٠.٠٥١
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٣.٣٨٣٧	٣.١٠٦٦	٣.٠٢٩٧	٢.٨٨٩٦	١٧.٤٧	٠.٠٠
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٣.١٠٩٤	٣.١١٧١	٢.٩١٤٥	٢.٦٥٢٨	١٨.٤٩	٠.٠٠
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٥٢٩٨	٣.٢٧٥٤	٣.٣٠٨٩	٣.١٦٥٠	١٠.٣٦	٠.٠٠
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل	٣.٤٤١٠	٣.٣٧٥٤	٣.٢٦٨٨	٣.١٠٥٢	٧.٢٤	٠.٠٠

الإيجار						
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.١٨٥٨	٣.١٥١٧	٣.٠١٤٨	٢.٩٦١٠	٥.٦	٠.٠٠
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٤٤٦٤	٣.٣٩٣٨	٣.٢٢٦٦	٣.١٧٦٣	٩.٧٣	٠.٠٠
الدرجة الكلية	٣.٣٦٦٧	٣.٢٣٤٥	٣.١٩٥٩	٣.٠٧٨٩	**١٢.١٤**	٠.٠٠

من النتائج الموضحة في جدول (٥٠) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار لاختبار "F للمجموعات" أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥ = α لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد طلاب الجامعة.

جدول (٥١)

يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير عدد طلاب الجامعة

عدد طلاب الجامعة	لا يوجد	طالب واحد	طالبين	أكثر من طالبين
لا يوجد	–			
طالب واحد	٠.٢٢١	–		
طالبين	٠.٠٠٠	٠.٠٣٢	–	
أكثر من طالبين	٠.٠٠٠	٠.٣٣٢	٠.٤١٢	–

يتضح من الجدول السابق وجود فروق لصالح الفئتين (طالبين) و(أكثر من طالبين)

تعزو الباحثة ذلك إلى ، الجامعة تحتاج إلى الكثير من النفقات سواء كرسوم أو مصاريف شخصية وقرطاسية وغيره واستقطاع كبير من ميزانية الأسرة تذهب للجامعة، لذا فالعائلات التي لديها طلاب جامعة بحاجة للمساعدة الغذائية، وما يحيط بذلك من متطلبات المصروفات والامكانات التي تسهم في زيادة الاحتياج الخاص بتلك الاسر.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (٥٢)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – المؤهل العلمي

المجال	المتوسطات					قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	دراسات	غير ذلك		
	١٣٥	١١٤	٢٨٨	٢٨	٨٥		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.١٩	٢.٨٩	٢.٩٥	٣.٠٨	٣.٠٧	1.30	0.21
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٦٠	٣.٥١	٣.٤٨	٣.٧٠	٣.٥٨	0.65	0.362
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٤٣	٣.٢١	٣.٢٤	٣.٦٥	٣.٢٢	0.484	0.451
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٣.١٦	٣.٠٩	٢.٩٨	٣.٠٤	٢.٩٦	0.58	0.251
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٣	٣.٠١	٢.٧٥	٢.٩٨	٢.٨٤	0.696	0.62
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٤١	٣.٤٧	٣.١٦	٣.٣٣	٣.١٩	0.485	0.33
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٣٠	٣.٢٩	٣.٢٠	٣.٥٦	٣.١٢	1.33	0.41
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.٠٥	٣.١٠	٣.٠١	٣.٢٧	٢.٩٥	1.58	0.51
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٢٩	٣.٣٨	٣.١٩	٣.١٤	٣.٣٣	٠.٦٩٥	٠.٥٤
الدرجة الكلية	٣.٢٨	٣.٢٢	٣.١١	٣.٣٠	٣.١٥	٠.٧٨٧	٠.٣٦

من النتائج الموضحة في جدول (٥٢) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار لاختبار "F للمجموعات" أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول (٥٣)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – عدد أفراد الأسرة

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	أقل من٢	٣-٦	٧-٩	١٠ فأكثر		
	٧٣	٢٣٤	٢١٨	١٢٥		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣	٢.٩٤	٣.٠٢	٣.١٦	3.253	0.021
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٤٨	٣.٤٩	٣.٦٤	٣.٤٥	5.973	0.000

بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٢٦	٣.٢٢	٣.٣٦	٣.٣١	2.396	0.067
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٣.١٢	٣.٠٣	٣.١٠	٢.٨٨	4.182	0.006
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٣.٠٦	٢.٩٥	٢.٩٥	٢.٤٨	18.71	0.000
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٣١	٣.٣٣	٣.٣٧	٢.٩٩	14.6	0.000
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.١٤	٣.٣٥	٣.٢٩	٣.٠٣	6.274	0.000
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.١٣	٣.٠٢	٣.٠٥	٣.٠٠	0.919	0.431
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٣١	٣.٢٩	٣.٣٤	٣.٠٥	10.07	0.000
الدرجة الكلية	٣.٢٠	٣.١٨	٣.٢٤	٣.٠٥	9.426	0.000

من النتائج الموضحة في جدول (٥٣) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار لاختبار "F للمجموعات" أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول (٥٤)

يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	أقل من ٢	٣-٦	٧-٩	١٠ فأكثر
أقل من ٢	-			
٣-٦	٠.٩٦٣	-		
٧-٩	٠.٠٣٢	٠.٠٢١	-	
١٠ فأكثر	٠.٠٠٠	٠.٠١٢	٠.٠٠٢	-

يتضح من الجدول السابق وجود فروق لصالح الفئتين (٧-٩ أفراد) والفئة (١٠ فأكثر)

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن مجتمعنا مجتمع فتي ويحب التكاثر الأسري، لذا فكلما زاد عدد أفراد الأسرة تصبح الأسرة بحاجة للمساعدة الغذائية.

٦- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع السكن.

جدول (٥٥)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – نوع السكن

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	زينكو	أسبست	أسمنت		
	٣٣	١٦٧	٤٥٠		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.٢٠	٣.٠٦	٢.٩٨	2.356	0.096
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٤٥	٣.٥٨	٣.٥٢	1.16	0.314
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٥٢	٣.٣٣	٣.٢٦	3.87	0.021
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٣.٠١	٣.٢٠	٢.٩٨	8.941	0.000
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٣.٠٣	٣.١٠	٢.٧٧	15.61	0.000
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٤٢	٣.٣٠	٣.٢٥	1.592	0.204
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٢٨	٣.٣٤	٣.٢١	2.291	0.102
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.١١	٣.٠٥	٣.٠٣	0.388	0.678
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٣٢	٣.٣٢	٣.٢٤	1.589	0.205
الدرجة الكلية	٣.٢٦	٣.٢٥	٣.١٤	8.297	0.000

من النتائج الموضحة في جدول (٥٥) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار " لاختبار "F للمجموعات" أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع السكن.

جدول (٥٦)

يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير نوع السكن

نوع السكن	زينكو	اسبست	أسمنت مسلح
زينكو	–		
اسبست	٠.٠٠٢	–	
أسمنت مسلح	٠.٠٠٢	٠.٠٠٢	–

يتضح من الجدول السابق وجود فروق لصالح الفئتين زينكو واسبست.

وتعزو الباحثة ذلك بأن أصحاب البيوت الأسبست والزينكو بحاجة للمساعدة وذلك لأن هذا الأمر يعبر عن واقع المستوى المعيشي بشكل اولي، ومن هنا تأتي وتتمثل أهميته.

٧- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير حالة السكن.

جدول (٥٧)

نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – حالة السكن

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)
	ملك	مؤجر		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.٠٢٠٨	٢.٩٩٦١	٠.٣٥٠	٠.٧٢٦
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٥٣٦٦	٣.٥٥٥١	٣.١٢	٠.٧٣٠
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٣١٧٧	٣.١٥١٠	٢.٧٢٣	٠٠.٧
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٣.٠٢٨٩	٣.١٠٩٤	١.٢١٢	٠.٢٢٥
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٢.٨٢٥٥	٣.١٧٠١	٤.٥٦	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٢٧٥٤	٣.٣٠٦٥	٠.٥٠٥	٠.٦١٤
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٢٠٩١	٣.٤٧٩٢	٣.١٢	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.٠٤٠٦	٣.٠٥٣٨	٠.٢١٤	٠.٨٣٠
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٢٧٥٤	٣.٢٢٦٢	٠.٨٧٤	٠.٣٨١
الدرجة الكلية	٣.١٧٤٧	٣.٢٢٦٥	١.٣٢	٠.١٥٥

من النتائج الموضحة في جدول (٥٧) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار "T للعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير حالة السكن.

٨- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير مكان السكن.

جدول (٥٨)

نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – مكان السكن

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)
	خارج المخيم	داخلا المخيم		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٢.٩٩٥	٣.٢٢	٣.٢٢	٠.٠٣
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٥١٩٢	٣.٥٨٧٠	٢.٦٣٥	٠.٠٢١
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٢٧٨٣	٣.٣٢٨٢	٢.٠٤٥	٠.٠٢٢
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٢.٩٦٦٨	٣.٢١٥٩	٤.٩١٣	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٢.٨٤٨٧	٢.٩٤٢١	٣.٥٧٧	٠.٠٤١
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.٢١٩٤	٣.٤٢٣٤	٤.٣٢١	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٢١٦٦	٣.٣٢٥٦	٣.٧٩٤	٠.٠٤١
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٣.٠٢٥٢	٣.٠٨٣٨	٣.٢٢٢	٠.٠١١
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.٢٥٧٩	٣.٢٩٢٤	٣.١١٧	٠.٠٠٠
الدرجة الكلية	٣.١٥٥٨	٣.٢٤٥٣	٢.١٨٨	٠.٠٠٠

من النتائج الموضحة في جدول (٥٨) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار "T للعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير مكان السكن لصالح المنزل داخل المخيم.

٩- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير جهة العمل.

جدول (٥٩)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – جهة العمل

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	حكومي	أونروا	خاص	بدون		
	٢٩٥	٦٣	٥٩	٢٣٣		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.٠٢	٢.٧٩	٢.٨٦	٣.١٠	5.369	0.001
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٥٠	٣.٥٣	٣.٥٧	٣.٥٦	0.774	0.509
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٢٠	٣.٣٥	٣.٢٧	٣.٣٩	5.593	0.000

بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٢.٩١	٢.٩٠	٣.١١	٣.٢١	13.07	0.000
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٢.٧٤	٢.٨٦	٣.٠٧	٢.٩٩	7.692	0.000
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.١٧	٣.٣٠	٣.٢٤	٣.٤١	7.965	0.000
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٠٢	٣.٣٤	٣.٤٦	٣.٤٥	20.32	0.000
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٢.٩٩	٣.٠٦	٢.٩٦	٣.١١	2.42	0.065
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.١٣	٣.٠٧	٣.٣٨	٣.٤٦	24.65	0.000
الدرجة الكلية	٣.٠٨	٣.١٣	٣.٢١	٣.٣٠	21.1	0.000

من النتائج الموضحة في جدول (٥٩) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار لاختبار "F للمجموعات" أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير جهة العمل.

جدول (٦٠)

يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير جهة العمل

جهة العمل	قطاع حكومي	أونروا	قطاع خاص	بدون
قطاع حكومي	–			
أونروا	٠.٩٦٣	–		
قطاع خاص	٠.٣٢٢	٠.٣٢٢	–	
بدون	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٢	–

يتضح من الجدول السابق وجود فروق لصالح بدون جهة العمل.

أما فيما يخص بدون عمل، فهو يحتاج للمساعدة الغذائية وذلك لعدم توفر فرصة عمل ثابتة أو وظيفة تساعد على تلبية متطلبات الحياة الأساسية منها، لذا فهم بحاجة للمساعدة الغذائية هذا من وجهة نظر الباحثة.

١٠- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع العمل.

جدول (٦١)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – نوع العمل

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	موظف	عامل	متقاعد	لا يعمل		
	٣٢٣	٧٠	٤٥	٢١٢	6.806	0.000
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٣.٠٠	٣.١٠	٢.٦٤	٣.٠٩	3.077	0.000
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٥٢	٣.٧٠	٣.٥٠	٣.٥١	9.215	0.000
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٢٢	٣.٥٥	٣.١٠	٣.٣٤	20.15	0.000
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٢.٩٣	٣.٣١	٢.٦٧	٣.١٩	13.87	0.000
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٢.٧٥	٣.١٧	٢.٦٠	٣.٠١	12.71	0.000
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.١٩	٣.٥٧	٣.١٠	٣.٣٥	13.57	0.000
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.١١	٣.٦٣	٣.١٠	٣.٣٥	4.243	0.000
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٢.٩٨	٣.١٩	٢.٩٤	٣.٠٩	26.62	0.000
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.١٤	٣.١٦	٣.١٩	٣.٥٠	33.98	0.000
الدرجة الكلية	٣.١٠	٣.٣٧	٢.٩٨	٣.٢٧	28.98	0.000

من النتائج الموضحة في جدول (٦١) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار " لاختبار "F للمجموعات" أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع العمل.

جدول (٦٢)

يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير نوع العمل

نوع العمل	موظف	عامل	متقاعد	لا يعمل
موظف	–			
عامل	٠.٠٠٢	–		
متقاعد	٠.٣٣	٠.٠٣٦	–	
لا يعمل	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٢	–

يتضح من الجدول السابق وجود فروق لصالح الفئتين عامل ولا يعمل.

وتعزو الباحثة ذلك بأن كلا من العامل ومن لا يعمل لا يوجد لهم مصدر رزق دائم فهم بحاجة للمساعدة الغذائية.

١١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد المرضى (المعاقين) (يوجد – لا يوجد).

جدول (٦٣)

نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين – عدد المرضى (المعاقين)

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)
	يوجد	لا يوجد		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٢.٠٢	٣.٩٩	٢.٢٢	٠.٠٤١
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٢.٥١٩٢	٣.٥٨٧٠	١.٦٣٥	٠.١٠٣
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٢.٢٧٨٣	٣.٣٢٨٢	١.٠٤٥	٠.٢٩٧
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٢.٩٦٦٨	٣.٢١٥٩	٤.٩١٣	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٢.٦٤٨٧	٢.٩٤٢١	٢.٥٧٧	٠.٠١٤
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٢.٢١٩٤	٣.٤٢٣٤	٤.٣٢١	٠.٠٠٠
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٢.٢١٦٦	٣.٣٢٥٦	١.٧٩٤	٠.٠٧٣
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٢.٠٢٥٢	٣.٠٨٣٨	٢.٢٢٢	٠.٠٢١
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٢.٢٥٧٩	٣.٢٩٢٤	٢.٣٢	٠.٠٤٥
الدرجة الكلية	٢.١٥٥٨	٣.٢٤٥٣	٣.١٨٨	٠.٠٠١

من النتائج الموضحة في جدول (٦٣) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار "T للعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد المرضى (المعاقين) لصالح المرضى (المعاقين).

١٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع المساعدة الغذائية.

جدول (٦٤)

نتائج اختبار التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد – نوع المساعدة الغذائية

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
	طارئة	مضاعفة	لا يحصل		
	٣٦٥	١٢٣	١٦٢		
بيانات خاصة بمستوى الدخل	٢.٩٦	٣.٣١	٢.٩٠	18.48	0.000
بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٥٢	٣.٦١	٣.٥١	1.96	0.000
بيانات خاصة بعدد الأفراد	٣.٢٣	٣.٤١	٣.٣٢	4.867	0.000
بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٢.٩٩	٣.١٣	٣.٠٧	2.966	0.000
بيانات خاصة بخصائص المسكن	٢.٨٩	٢.٨٩	٢.٨١	0.916	0.000
بيانات خاصة بالحالة الصحية	٣.١٧	٣.٣٥	٣.٤٦	16.86	0.000
بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٣.٢٠	٣.٢٩	٣.٣١	1.73	0.000
بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٢.٩٩	٣.١٨	٣.٠٥	5.539	0.000
بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٣.١٩	٣.٤٣	٣.٣٠	11.36	0.000
الدرجة الكلية	٣.١٣	٣.٣٠	٣.١٩	12.99	0.000

من النتائج الموضحة في جدول (٦٤) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار لاختبار "F للمجموعات" أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ = α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع المساعدة الغذائية.

جدول (٦٥)

يوضح اختبار شيفيه تبعاً لمتغير نوع المساعدة الغذائية

نوع المساعدة الغذائية	طارئة	مضاعفة	لا يحصل على مساعدة
طارئة	–		
مضاعفة	٠.٦٦٦	–	
لا يحصل	٠.٠١١	٠.٠٠٠	–

يتضح من الجدول السابق وجود فروق لصالح الفئتين طارئة ومضاعفة.

وتعزو الباحثة ذلك، تأكيدا لحاجة المستفيدين للمساعدة الغذائية وتقديم البرنامج هذه المساعدات كنوع من تغطية الاحتياج الأساسي للبعض الأسر.

من خلال تحليل الانحدار البسيط

جدول رقم (٦٦)

ترتيب العوامل المؤثرة من خلال تحليل الانحدار البسيط

	المجال	β	معامل بيرسون للارتباط R	معامل التحديد R2	القيمة الاحتمالية (sig)
١	بيانات خاصة بطلاب الجامعة	٣.٩٨	٠.٨٢١	0.674	٠.٠٠٠
٢	بيانات خاصة بعدد الأفراد	٠.٣٥١	٠.٨١٢	0.659	٠.٠٠٠
٣	بيانات خاصة بالحالة الصحية	٠.٤٥١	٠.٧٨٩	0.623	٠.٠٠٠
٤	بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة	٠.٤٥٤	٠.٧٨٨	0.621	٠.٠٠٠
٥	بيانات خاصة بنفقات أخرى مثل الإيجار	٠.٣٦٢	٠.٦٩٥	0.483	٠.٠٠٠
٦	بيانات خاصة بالعلاقة برب الأسرة وجود الفرد داخل البلد	٠.٤٥٨	٠.٦٢١	0.386	٠.٠٠٠
٧	بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة	٠.٣٦٢	٠.٥٦٦	0.32	٠.٠٠٠
٨	بيانات خاصة بمستوى الدخل	٠.٤٥٨	٠.٥٤١	0.293	٠.٠٠٠
٩	بيانات خاصة بخصائص المسكن	٠.٣٦٩	٠.٤٦٩	0.22	٠.٠٠٠

لذا تأمل الباحثة بأن تهتم الأونروا بهذه النتيجة والعمل على التعامل معها بما يحقق الاستفادة الكبرى لكل من الأونروا والمستفيدين

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- مقدمة
- نتائج الدراسة
- توصيات الدراسة
- دراسات مقترحة

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل ملخصا لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وأهم التوصيات المقترحة على ضوء النتائج والتي تسهم في تعزيز ودعم نقاط القوة أو معالجة وتصحيح نقاط الضعف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لتحسين وزيادة فعالية برنامج المساعدات الغذائية في تحديد الفئة المستحقة للمساعدة الغذائية.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج دراسة فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية والتي سبق تحليلها كالتالي:

١. أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين:

- مستوى الدخل والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية يعود ذلك إلى أهمية مستوى الدخل كمعيار هام لتحديد مدى الحاجة للمساعدة الغذائية فالمتوسط الحسابي النسبي قدر (٦٠.٣%) بالإضافة إلى تأكيد المستفيدين بتفضيلهم الحصول على دخل ثابت على استمرار المساعدة الغذائية.

- عدد أفراد الأسرة والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية، وهذا يعود إلى أن كل ما زاد عدد الأفراد زادت حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية.

- المؤهل العلمي لرب الأسرة والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية، وهذا يعود إلى أن الإنسان المتعلم يستطيع الحصول على فرصة عمل أكثر من غير المتعلم فمجال العمل لأصحاب الشهادات أوسع وأكبر ولكن عدد الخريجين بتزايد مستمر وسوق العمل ومجالاته بتضائل.

- خصائص المسكن والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية، وهذا يعود إلى أن حالة السكن وخصائصه من ناحية الرطوبة والتهوية مثلا ومدى توفر الخدمات الأساسية للمسكن كصرف صحي وكهرباء وماء لها صلة وثيقة بمدى الحاجة للمساعدة الغذائية.

- الحالة الصحية لأفراد الأسرة والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية، وهذا يعود لأن الشخص المريض غير قادر على توفير الحاجات الأساسية لأسرته وحاجاته أيضا تختلف عن حاجة الشخص المعافي والسليم.

- الإيجار والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية، وهذا يعود إلى أن الحياة المعيشية في غلاء مستمر والتزامات الأسرة بتزايد، فالإيجار كنفقة تستهلك جزء ليس ببسيط من ميزانية الأسرة مما يؤثر على الأسرة بشكل أو بآخر.

- العلاقة برب الأسرة والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية، وهذا يعود أن هناك العديد من الأبناء ممن يتزوجون ويسكنون في بيت العائلة وله التزامات خاصة ومصاريف خاصه له ولأسرته على الرغم من انه يسكن مع أسرته،بالإضافة إلى وجود بعض الأفراد خارج البلاد وباقي أسرتهم بالداخل وذلك لتوفير فرصة عمل لمساعدته على توفير وتلبية احتياجات أسرته.
- النشاط الاقتصادي والفئة المستهدفة من برنامج المساعدات الغذائية، وهذا يرجع إلى طبيعة النشاط الاقتصادي للأسرة سواء عمل حكومي أو خاص أو عمل تابع للأونروا، فكما سبق وذكرنا هناك غلو في المعيشة والتزامات حياتية فالنشاط الاقتصادي من المحركات الأساسية لتوضيح مدى الحاجة للمساعدة الغذائية.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين

- متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعاليةالعوامل المؤثرة في تحديدالفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير الجنس وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تأثير الجنس ذكر أم أنثى ليس مهما في تحديد الفئة المستهدفة لتقديم المساعدة الغذائية.
- متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد طلاب الجامعة، مما يدل بأن وجود طالب جامعي واحد في العائلة يمثل عبء كبير على الأسرة كما أن النظام الجامعي ينص في حال وجود طالبين يوجد خصم ٥٠% بحيث تكون المصاريف توازي مصاريف طالب واحد.

- متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعاليةالعوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، لأن الفئة المستهدفة باختلاف المؤهلات العلمية يعايشوا نفس الظروف البيئة كما يعايشوا نفس الظروف في فرص العمل فالعديد منهم ممن يمتلك مؤهل علمي عالي ولا يمتلك وظيفة.

- متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير حالة السكن، فسواء حالة السكن ملك أم إيجار، متطلبات الحياة كثيرة واحتياجات الحياة لا تتوقف، من يسكن بالايجار او الملك فاحتياجاتهم الأساسية واحدة.

- متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير جهة العمل، سواء كانت جهة العمل أونروا ، حكومة أو قطاع خاص، فالوضع الاقتصادي الراهن صعب وفي سوء مستمر وغلاء المعيشة بازياد بغض النظر عن طبيعة العمل.

3. أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين:

- متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير مستوى الدخل، وجود فروق بين الفئات لصالح الفئتين (لا يوجد) دخل، و(أقل من ١٠٠٠ شيكل) وذلك لأن المساعدة الغذائية تقدم لمن هم بمستوى دخل ما بين لا يوجد إلى ١٥٠٠ شيكل وذلك لحاجة هؤلاء للمساعدة الغذائية لتدني مستوى الدخل خاصة لمن هم اصحاب البسطات والمحال التجارية الصغيرة والمصنفين ممن ليس لهم دخل ثابت وعدم كفاية الدخل لاحتياجات الأسرة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، وجود فروق لصالح الفئتين (٧-٩ أفراد) والفئة (١٠ فأكثر) وذلك كلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت حاجاتهم للمساعدة الغذائية وزادت الكمية لتتناسب مع الزيادة بعدد الأفراد وغلاء المعيشة والأسعار.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع السكن، وجود فروق لصالح الفئتين زينكو واسبست وذلك دلالة على الوضع المادي المتدهور بالاضافة إلى صعوبة العيش بداخل هذا المسكن خاصة في فترة الشتاء لما يعاني أصحاب البيت من الأمطار والرياح.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير مكان السكن لصالح المنزل داخل المخيم، وتعزو الباحثة ذلك إلى صغر حجم هذه البيوت مقابل قناعة أفراد هذه البيوت في زيادة التكاثر الأسري مما يجعل هناك عدم توافق بين عدد أفراد الأسرة في المخيم مع حجم المنازل مما يجعهلم بحاجة أكثر إلى المساعدات الغذائية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج الطوارئ التابع للأونروا تبعاً لمتغير نوع العمل، وجود فروق لصالح الفئتين عامل ولا يعمل ولصالح بدون جهة العمل وذلك لعدم وجود دخل ثابت يساعدهم على استمرار الحياة والعيش بحياة كريمة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج

الطـوارئ التـابع للأونـروا تبعـاً لمتغيـر عـدد المرضـى (المعـاقين) لصـالح المرضـى (المعـاقين) وذلـك لان المرضـى غيـر قـادرين علـى العمـل وتلبيـة وتـوفير الاحتياجـات الاساسية وغير الأساسية للأسرة بسبب حالتهم الصحية فهناك من هو مريض بأمراض مزمنة وأخر معدية وفيما يخص المعاقين، فالمعاق غير قادر حركيا او جسديا او عقليا فكيف له الحصول على الغذاء في مثل هذا الوضع الإنساني الصعب والمتدهور لذا فهم بحاجة للمساعدة الغذائية أكثر من غيرهم.

- ذات دلالـة إحصـائية بين متوسطات استجابات حول مدى فعاليـة العوامل المؤثرة في تحديد الفئـة المستهدفة في برنـامج الطوارئ التابع للأونـروا تبعاً لمتغير نـوع المسـاعدة الغذائيـة، وجود فروق لصـالح الفئتين طارئـة ومضـاعفة، بعد زيـارة الباحث الاجتمـاعي للحـالات يـتم تصـنيف الحالـة إمـا غيـر فقيـر أو يحتـاج مسـاعدة طارئـة او مسـاعدة مضـاعفة، فوجود الفروق لصـالح طارئـة ومضـاعفة دليل علـى حاجـة الأفراد للمسـاعدة الغذائية
- توجد فروق ذات دلالة احصائية الخاص بمجال "بيانات خاصة بالمؤهل العلمي لرب الأسرة" لصالح الإناث وذلك لأن الإناث غير قادرين على العمل بأي مجال إلا ما ماله علاقة بالدراسة والمؤهل العلمي الخاص بهم والمجال" بيانات خاصة بالحالة الصحية" لصالح الإناث" لأن معاناة الإناث أكثر وقدرتهم على التحمل أقل.
- قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتصميم استبانة للتعرف على مدى استحقاق المساعدات المالية للمستفيدين من برامجهم، فتوصلت إلى فيما يتعلق بالأسئلة التي تستهدف البيانات حول مصادر الدخل، فإن معظم البيانات التي يتم جمعها منحازة وغير دقيقة بسبب إجابات طبيعة الأسر التي قد توجه الاجابات للطريقة التي تحاول تعزيز قضيتهم للفوز بالمساعدات المالية في المستقبل بسبب الجهل حول معايير الاختيار(تقييم وزارة الشئون الاجتماعية نظام الاستهداف في إطار برنامج التحويلات النقدية،٢٠١٢).

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم الباحثة فيما يلي جملة من التوصيات، متمنية من وكالة الغوث الدولية الأخذ بها لتعزيز وتطوير ودقة وكفاءة استهداف الفئة المستحقة للمساعدات الغذائية وهذه التوصيات هي :

١. الأخذ بعين الاعتبار في تقييم استحقاق الاسر عدد طلاب الجامعة وتخصصاتهم الجامعية العلمية منها والأدبية.

٢. مراعاة عدد أفراد الأسرة عند تقديم المساعدة الغذائية مع مراعاة طبيعة المواد المقدمة فما يحتاجه الطفل يختلف عن ما يحتاجه الشاب والشيخ مع الاهتمام بالعائلات المكونة من الإناث بعدد يفوق الذكور.

٤. عدم اعتماد شكل المنزل ومساحته دليل على الاستحقاق من عدمه مع الاهتمام بالبيوت داخل المخيمات عند تقييم مسح الفقر للأسر.

٥. الاهتمام بالمعاقين والمرضى عند تقديم المساعدة الغذائية مع العمل على توفير الكميات والاصناف المناسبة لهم ولحالتهم الصحية.

٦. مراعاة العوائل التي تعيش بالإيجار فنفقة الايجار تقتطع من ميزانية الأسرة وإعادة النظر باستحقاق أصحاب البيوت المؤجرة.

٧. الفصل ما بين رب الأسر المصنف غير فقير وبين الابناء المتزوجون ويعيشون ببيت العائلة وعدم اعتبار كلا منهم في اطار واحد ومستوى معيشي واجد

٨. الاهتمام بطبيعة النشاط الاقتصادي للأسرة مع مراعاة الاوضاع الاقتصادية والسياسية وغلاء المعيشة المستمر.

٩. إذا كان لا بد من الاعتماد على المساعدات الغذائية فإن المساعدات الغذائية ذات التوجه التنموي (الغذاء مقابل التعلم والغذاء مقابل التدريب) تساعد في تحسين الواقع المعيشي للفئات المستهدفة على المدى الطويل أكثر من المساعدات الغذائية المجانية.

١٠. تحسين معايير الوصول إلى الطبقات المستهدفة بالمساعدات الغذائي، حيث أن خطأ الاستبعاد وهو عدم الوصول إلى أسر محتاجة يعني عدم تحسن الوضع الغذائي العام في الأراضي الفلسطينية، أما خطأ الإدراج وهو استهداف أسر غير محتاجة فيمكن أن يخلق طلبا على الأنواع الأخرى من المواد الغذائية خلاف تلك المقدمة كمساعدات مما يرفع من مستوى أسعار المواد الغذائية.

١١. تحفيز الناتج المحلي الإجمال ونموه الحقيقي، كما تبين من خلال الدراسة أنه يترك أثرا إيجابيا واضحا على معدلات البطالة وذلك بدلا من الاعتماد فقط على توزيع

المساعدات الغذائية المجانية، لا شك أن زيادة التشغيل عن طريق مزيد من الاستثمارات وبالتالي ضخ مزيد من الدخول للأفراد، ستقلل من مستوى الفقر وتزيد من القدرة الاقتصادية للوصول إلى الغذاء.

١٢. الاهتمام بالقطاع الزراعي لما له من دور في تخفيف حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، يمكن تشجيع المانحين على شراء المنتجات الزراعية المحلية ليتم تقديمها كمساعدات.

١٣.السعي نحو تطوير وتطبيق الاستراتيجة الوطنية التي تشمل تحفيز توفر الغذاء محليا أو تحسين القدرة الفيزيائية والاقتصادية للوصول إليه. ففي الوقت الذي تم فيه إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وإقراراها وهو ما يشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أمن غذائي يعول عليه، إلا أن وضع آليات لتنفيذ الإستراتيجية لم يتم بعد، وهو ما يعد تحديا وخطوة هامة لابد من اتخاذها في أقرب وقت ممكن (أبو علي وآخرون،٢٠٠٦).

١٤. توسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالمساعدات(غذائية وغير غذائية) الموجودة لدى وزارة التخطيط والعمل على تحديثها بشكل مستمر، بحيث تشمل بيانات على مستوى المساعدات النقدية التي تتلقاها الفئات المستهدفة مباشرة (سروجي،٢٠٠٩).

١٥. يجب على الأونروا العمل على إيجاد آلية للتعامل مع الأسر التي لها مصدر دخل "دخل شهري ثابت أو عمل خاص"، ومصنفة ضمن خط الفقر المدقع.

١٦. الحاجة لتعديل معادلة مستوى المعيشة (PMTF) فالمعادلة الحالية التي تستخدم لقياس مستوى معيشة المتقدمين لبرنامج المساعدات الغذائية والنقدية تعاني من عدة إشكاليات. فليس من الصواب اعتبار الاستفادة السابقة من المساعدات الاجتاعية مؤشرا رئيسيا لقياس الدخل. بالرغم من أن الطبيعي أن يكون دخل المستفدين من المساعدات الاجتماعية أقل من متوسط الدخل العام. لأن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل وتلقي المساعدة ولكن هذا لا يعني أن يعطى الأشخاص الذين حصلوا على مساعدات سابقة الأولوية على المتقدمين الآخرين المحتاجين ونفس الشئ مع مستوى التعليم الذي يتناسب تناسبا عكسيا مع مستوى الدخل . لكنه ليس من الصواب أن يستخدم مستوى التعليم المتدني كمؤشر للدخل المنخفض وإعطاء الأشخاص ذوي مستوى التعليم المتدني الأولوية في تحديد الأهلية للحصول على المساعدة. فإن عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات التي تقيس استهلاك ودخل الأسر في معادلة قياس مستوى المعليشة يحتم عادة النظر في اختبار هذه المتغيرات (تقرير وزارة الشئون الاجتماعية استراتيجية العمل ،٢٠١١).

دراسات مقترحة

على ضوء ما سبق من نتائج وتوصيات تقترح الباحثة الدراسات التالية:

١. إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة مع استخدام نموذج يختلف عن النموذج المستخدم في هذه الدراسة.
٢. فعالية برنامج المساعدات الغذائية في التخفيف من وطأة الفقر.
٣. المساعدات الغذائية أداة من أدوات السياسة الخارجية.
٤. الأبعاد السياسية للمساعدات الغذائية.

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع العربية:-

الكتب:-

- القرآن الكريم.
- الفرا، محمد علي(١٩٩٢)،" مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي"، كتاب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- بميك(٢٠٠٤)،" إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث"، ترجمة: إصلاح،علا، مشرف علمي" توفيق، عبد الرحمن، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك).
- فتحي، محمد(٢٠٠٢)،" الخروج من المأزق: فن إدارة الأزمات" ، القاهرة: دار النشر الإسلامية.

رسائل ماجستير:-

- الدبك، لينا(٢٠٠٩)،" مشكلة الغذاء وعلاجه" دراسة قرآنية، رسالة ماجستير: جامعة النجاح الوطنية.
- الدخيل الله، محمد صالح(٢٠٠٨)،" مدى فعالية إجراءات الدفاع المدني في مواجهة حوادث انهيار المباني"، رسالة ماجستير، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- صافتلي، نور سمير (٢٠٠٩)،" العولمة وانعكاسها على الفقر في بلدان العالم الثالث"، رسالة ماجستير، سوريا.

دراسات عربية:-

- أبو عمرو، أكرم(٢٠١١)،" الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة".
- الجمسي، إمام(٢٠٠٤)،" محددات الأمن الغذائي العربي"، القاهرة: معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.
- الليثي، هبة، (١٩٩٦)، مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر الاجتماعية، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدرول النامية.
- المالكي وآخرون،(1997)، مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

- سروجي، فتحي(٢٠٠٩):" أثر المساعدات الغذائية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين"، فلسطين، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس.
- سعيد وآخرون،(١٩٩٨)، الفقر في فلسطين دراسة حالات .برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت.

مجلات:-

- مجلة المهندس الفلسطيني.

تقارير ومنشورات:

- أبو علي، أ. وآخرون (٢٠٠٦). المرشد في الأمن الغذائي، مركز العمل التنموي (معا) ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فلسطين.
- إحصائيات مسؤولي دعم عمليات الأونروا، ٢٠١١
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(٢٠٠٦)، إحصاءات التجارة الخارجية، السلع والخدمات ٢٠٠٤، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(٢٠٠٧)، الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦ ، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(٢٠٠٨أ)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رقم ٩، كانون أول ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(٢٠٠٨ب)، مسح القوى العاملة، ١٩٩٩-٢٠٠٧، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(٢٠٠٨ج)، المؤتمر الصحفي للإعلان عن معالم الفقر ومستويات المعيشة لعام(٢٠٠٧)، المقر الرئيسي للجهاز، البيرة ، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(٢٠٠٩) إحصاءات، الإحصاءات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الإحصاءات التراكمية.
- المالكي وآخرون،(٢٠٠٧)، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1998)، مسح القوى العاملة 1996 م، رام الله-فلسطين.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(٢٠٠٨)،" تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام"٢٠٠٧، جمهورية السودان، الخرطوم.
- تقرير البنك الدولي حول غزة ،٢٠١١.
- تقرير برنامج الغذاء العالمي حول الأمن الغذائي في غزة ،٢٠١١.
- تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر،١٩٩٨.
- (تقرير وزارة الشئون الاجتماعية استراتيجية العمل ،٢٠١١).
- (تقييم وزارة الشئون الاجتماعية نظام الاستهداف في إطار برنامج التحويلات النقدية،٢٠١٢).

- الخالدي، جميل (٢٠٠٦). الفقر في الأراضي الفلسطينية. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، رام الله، فلسطين.
- خان، سلمان (٢٠٠٧). الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيرا. مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية. صفحة الكترونية، تاريخ الوصول ١٤ مارس ٢٠١٣.
- دليل التنمية البشرية، ٢٠١١.
- دليل عمليات برنامج الغذاء العالمي للمساعدات في قطاع غزة، ٢٠١١.
- دليل عمليات برنامج الطوارئ الأونروا ٢٠١١.
- دليل علميات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الأونروا ٢٠١١.
- دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو)،٢٠١٠.
- ربضي،س. ومطرية ع.(٢٠٠٩). المساعدات العينية مقابل النقدية : دراسة إحصائية على عينة من العائلات الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين.
- شعبان، رضوان؛ البطمة، سامية،(١٩٩٥)." أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- ماس(٢٠٠٩أ). المراقب الاقتصادي والاجتماعي. العدد١٥. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
- ماس(٢٠٠٩ب). نشرة الأمن الغذائي، العدد١ ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله، فلسطين.
- ماس(٢٠١٠). نشرة الأمن الغذائي، العدد١ ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله، فلسطين.

- ماس(٢٠١١). نشرة الأمن الغذائي، العدد ا،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله، فلسطين.
- ماس(٢٠١٢). نشرة الأمن الغذائي، العدد ا،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله، فلسطين.
- وزارة التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية(٢٠٠٥)، الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في فلسطين، آب،٢٠٠٥.

ثانيا : مواقع انترنت:

- المخلافي، محمد(٢٠٠٨). الإنتاج الغذائي بين التبعية والاكتفاء الذاتي، تاريخ الوصول ٢ من إبريل ٢٠١٢.

http://www.algomhoriah.net/articles.php?id=7925

- مقال عن المعونة الغذائية، تاريخ الوصول ١١ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.globalissues.org/article/748/food-aid#Whatisfoodaid

- العكري، سكينة (٢٠٠٥). صحيفة الوسط البحرينية ، تاريخ الوصول ١٥ يوليو ٢٠١١.

- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.www.pcbs.gov.ps
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي .www.cbs.gov.il/
- كتاب إحصاء فلسطين www.alzaytouna.net
- موقع البنك الدولي.www.worldbank.org/
- موقع برنامج الغذاء العالمي WFB www.wfp.org
- موقع الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية www.unhcr-arabic.org
- موقع الأونروا على الانترنت، ٢٠١١ WWW.UNRWA.PRG
- مؤتمر القمة العالمي للأغذية،١٩٩٦www.fao.org
- موقع معهد ماس للدراسات السياسية والاقتصادية،٢٠١٢www.mas.gov.sa
- مقال عن بنك جرامين ببغلادش http://www.mfti.gov.eg
- مقال عن التجربة الماليزية http://www.echo-arabic.eu/content/food-assistance
- موقع وزارة الشئون الاجتماعية www.mosa.gov.ps

ثالثا:-

المراجع الأجنبية:-

- Abdulai,A., Barrett, C., and Hoddinott,J.(2005)." Does Food Aid Really have Disincentive Effects? New Evidence from Sub-Saharan Africa". World Development33.p. 1689-1704.
- Ahmed, A., Zohir,S., Kumar,S. and Chowdhury,O.(1995)."Bangladesh's Food-for –Work program and alternatives to imrove food security'. In Awokuse,T.(2006). Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey. ESA Working Paper No.06-11.
- Awokuse,T.(2006). Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey. ESA Working Paper No.06-11.
- Barret, C. and Maxwell, D.(2005). Food Aid after Fifty Years. London: Routledge.
- Barret, C.B.(2002)." Food Aid and Commercial International Food Trade" Background paper prepared for the Trade and Markets Division, Organization for Economic Co-operation and Development.
- Beaton, G. and Ghassemi, H.(1982)." Supplementary Feeding Programs for Young Children in Developing Countries" American Journal of Clinical Nutrition Vol.35.P.864-916.
- Bezuneh, M. and Beaton, B.(1997)." Food Aid Impacts on Safety Nets: Theory and Evidence: A conceptual Perspective on Safety Nets". American Journal of Agricultural Economics. Vol.79 P. 672-677.
- Burnside, C. and Dollar, D.(2000). Aid Policies and Growth. American Economic Review. P.847-868.
- GFSVA,(2003), (2007). Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis, WFP, DFID, FAO, and Eu.
- Dev, S. (1995). "India's (Maharashtra) Employment Guarantee Scheme: Lessons from Long Experience" . In Awokuse, T. (2006). Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey. ESA Working Paper No. 06-11 .

- FAO, (1996), Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action, World Food Summit 13-17 November 1996 ,Rome.
- FAO. 1998. Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual, by Thomson, Anne and Metz, Manfred. Rome, Italy.
- FAO, (2001), Undernourishment and Economic Growth: the Efficiency Cost of Hunger, Economic and Social Department, Paper 147

- FAO, (2003), Trade Reforms and Food Security, Economic and Social Development Department, 2004, Rome
- FAO, (2004a), Food Security Assessment, West Bank and Gaza, in Collaboration with World Food Program (WFP), July 2004
- FAO, (2004b), Food and Agricultural Organization, Statistical Yearbook, 2004 FAO, WFP, and UNRWA, (2008). Joint Rapid Food Security Survey in the Occupied Palestinian Territory. May Rome.
- FAO. 2005. The State of Food and Agriculture. Rome, Italy. WHO, FAO and United Nation University. 2007. Protein and Amino Acid Requirements in Human Nutrition
- www.un.org/unrwa/publications/.../RapidAssesmentReport_May08 .pdf
- Gelan, A. (2006). "Cash or Food Aid? A General Equilibrium Analysis for Ethiopia". Development Policy Review, 24 (5): 601-624.
- Clay, J., Dhiri, S, and Benson, C. (1996). Joint Evaluation of European Union Programme Food Aid: Synthesis Report. London: Overseas Development Institute
- Glay, E.J., Pillai, N. and Benson, C.(1998)." Food aid and Food Security in the 1990s: Performance and Effectiveness." Working Paper, 113, Overseas Development Institute, London.
- Goettingen University. 2009. Food Security Training for NAPC Staff. Goettingen, Germany. Hoy Michael, Livernois John, Mckenner Chris, Rees Ray and Stengos Thanasis. 2001. Mathematics for Economics. Second edition, Cambridge, Massachusetts, London, England
- Griliches, Z. (1985). "The Use and Abuse of Econometrics: Data and Econometrics – The Uneasy Alliance". The American Economic Review, 75 (2): 196-200. www.jstore.org/stable/1805595
- Hoddinot, J. (2003). "Examining the Incentive Effects of Food Aid on Household Behavior in Rural Ethiopia". International Food Policy Research Institute (IFPRI).
- Holt, J. (1983). "Ethiopia, Food For Work or Food For Relief". Food Policy ، Butterworth & Co (Publishers) Ltd .
- IFPRI and WFP (2003). "Nutrition and Food Aid-Different Modalities, Different Impacts: Lessons from Ethiopia". International Food Policy Research Institute and World Food Program .
- Isenman, P. and Singer, H. (1977). "Food aid: disincentive effects and their policy implications". Economic Development and Cultural Change. Vol ٢٥ .p. 205-237 .

- Israeli Central Bureau of Statistics (ICBS). Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem
- Kanafani N., Al-Botmeh S., (2008). 'The Political Economy of Food Aid to Palestine", The Economics of Peace and Security Journal, Vol. 3 No. 2

- KANDACE M. BLETZACKER, DAVID H. HOLBEN, and JOHN P. HOLCOMB, JR., Journal of Hunger & Environmental Nutrition, 4:172–184, 2009, Poverty and Proximity to Food Assistance Programs are Inversely Related to Community Food Security in an Appalachian Ohio Region.
- Koutsoyiannis, A., (1977), Theory of Econometrics, Second Edition ، MAMILLAN, London
- Koutsoyiannis, A., (1977), Theory of Econometrics, Second Edition, MAMILLAN, London78
- Lavy, V. (1990). "Does Food Aid Depress Food Production? The Disincentive Dilemma in the African Context." World Bank Working Paper No. 1406, Washington, DC.
- Levinsohn, J. and McMillan, M. (2005). "Does Food Aid Harm the Poor? Households Evidence from Ethiopia". Working Paper 11048. National Bureau of Economic Research.
- Mann, J. (1967). "The Impact of PL 480 Imports on Prices and Domestic Supply of Cereals in India". Journal of Farm Economics 49. p. 131-146.
- Maxwell, S. (1991). "The Disincentive Effect of Food Aid: A Pragmatic Approach. In Awokuse, T. (2006). Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey. ESA Working Paper No. 06-11.
- McClelland, D.G. (1998). "Food aid and Sustainable Development – Forty Years of Experience." Washington, D.C.: Center for Development Information and Evaluation, USAID.
- Missaglia, M. and Boer, P. (2004). "Food-For-Work versus Cash-For-Work: Emergency Assistance in Palestine". Economic Systems Research,Vol. 16, No. 4, December.
- Nicholson, Walter & Snyder, Christopher, "Theory and Application of Intermediate Microeconomics", Tenth Edition, Thomson South- Western, 2007.
- Osakwe, P. (1998). "Food Aid, Food Security and Aggregate Welfare in a Small Open Economy: Theory and Evidence". Working Paper 98-1. Bank of Canada.
- Oluoko-Odingo, A. A., and E. H. O. Ayiemba. 2008. Vulnerability to food insecurity and poverty in the Nyando district of Kenya. Paper presented at the Centre for Training and Research for ASAL Development (CETRAD) workshop

on Livelihoods, Vulnerability and Resilience in Centre-Periphery Perspectives, Naivasha, Kenya.

- Public Law 480, (1954). The History of America's Food Aid. http://www.usaid.gov/our_work/humanitarian_assistance/ffp/50th/history.html [accessed 26/07/2009].
- Schultz, T. W. (1960). "Value of U.S. Farm Surpluses to Underdevelope Countries". Journal of Farm Economics. Vol. 42. p. 1019-30.
- SHAMIMA KHAN,MBA,PhD, RICHARD G. PINCKNEY,MD,MBA, PHDORIGEN KEENEY,MSRD BARBARA FRANKOWSKI,MD,MPHd JAN K. CARNEY,MD,MPH, Journal of School Health • January 2011, Vol. 81, No. 1 • © 2011, American School Health Association.
- Von Braun, J., and Huddleston, B. 1988. "Implications of Food Aid for Price Policy in Recipient Countries." Agricultural Price Policy for Developing Countries. J.W. Mellor and R. Ahmed, eds. Baltimore: John Hopkins University Press.
- WFP (2007). Protracted Relief and Recovery Operations – Occupied Palestinian Territory. WFP/EB.A/2007/9-B/1. World Food Program.
- WFP, (2008). Food Security and Market Monitoring Report. No. 19. Occupied Palestinianterritory,http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp1 83627.pdf. [accessed 28/06/2009]. World Food Program.
- World Bank, (2009). World Development Indicators, Database. Http://ddpext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135. [Accessed 5/8/2009].79

الملاحق

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	مكان العمل
١	أ.د. ماجد الفرا	الجامعة الإسلامية
٢	أ. د. يوسف عاشور	الجامعة الإسلامية
٣	د. سامي أبو الروس	الجامعة الإسلامية
٤	د. سمير صافي	الجامعة الإسلامية
٥	د. فارس أبو معمر	الجامعة الإسلامية
٦	د. رشدي وادي	الجامعة الإسلامية
٧	د. ياسر الشرفا	الجامعة الإسلامية
٨	د. يوسف بحر	الجامعة الإسلامية
٩	د. عبد الناصر وادي	جامعة الأقصى
١٠	د. اسكندر نشوان	جامعة الأقصى
١١	د. وفيق الأغا	جامعة الأزهر
١٢	د. صالح الأغا	جامعة القدس المفتوحة

ملحق رقم (٢)

الاستبانة في صورتها الأولية

سعادة الدكتور/ حفظه الله،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع/ طلب تحكيم استبانة

أرفق لسيادتكم استبانة بعنوان " فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية (مسح الفقر) في طوارئ الأونروا بغزة .

وتعد هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الإسلامية، وتتشرف الباحثة بقبولكم تحكيم هذه الاستبانة لما عرف عنكم من سعة في العلم وخبرة طويلة في هذا المجال، لذا أرجو من سعادتكم التكرم بتحكيم الاستبانة المرفقة والتعليق عليها شاكرة دعمكم للعلم و البحث العلمي.

متغيرات الدراسة :

المتغيرات المستقلة:

١. مستوى الدخل
٢. طلاب الجامعة
٣. عدد أفراد الأسرة
٤. المؤهل العلمي لرب الأسرة
٥. خصائص المسكن.
٦. الحالة الصحية لأفراد الأسرة
٧. إيجار المسكن.
٨. العلاقة برب الأسرة.
٩. النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة.

المتغير التابع: تحديد الفئة المستهدفة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة/

شيماء منار وادي

الجزء الأول :البيانات الشخصية والوظيفية

الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

الحالة الاجتماعية ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق

العمر ☐ اقل من ٢٥ سنة ☐ 26 إلى ٣٠ سنة

☐ ٣١ إلى ٤٥ سنة ☐ ٤٦ سنة فأكثر

المؤهل العلمي ☐ ثانوية عامة

☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا ☐ غير ذلك

عدد أفراد الأسرة ☐ من ٢ فرد ☐ من ٣-٦ أفراد

☐ من 7-٩ أفراد ☐ 10 فأكثر

نوع السكن ☐ زينكو ☐ أسبست ☐ أسمنت مسلح

حالة السكن ☐ ملك ☐ مؤجر

جهة العمل ☐ قطاع حكومي ☐ أونروا

☐ قطاع خاص ☐ بدون

نوع العمل ☐ موظف ☐ عامل

☐ متقاعد ☐ لا يعمل ☐ غير ذلك

نوع المساعدة الغذائية ☐ مساعدة غذائية طارئة ☐ مساعدة غذائية مضاعفة

☐ لا يحصل على مساعدة غذائية

الفرضية الأولى :

بيانات خاصة بمستوى الدخل

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	ارتفاع مستوى الدخل يعني بالضرورة الاستغناء عن المساعدة الغذائية					
٢	أفضل الحصول على دخل ثابت على استمرار المساعدة الغذائية					
٣	جميع الموظفين ليسوا في حاجة للمساعدة الغذائية					
٤	يمكن اعتبار فئة التجار أنها ليست بحاجة للمساعدة الغذائية					
٥	اعتبار مستوى الدخل هو المؤشر الوحيد المعبر عن مدى الحاجة للمساعدة الغذائية					
٦	تتناسب المساعدات الغذائية المقدمة مع جميع مستويات الدخل					
٧	المساعدات الغذائية كافية لسد الاحتياجات الأساسية لمدة ٣ شهور					
٨	كفاية مصدر الدخل لجميع احتياجات الأسرة					

الفرضية الثانية :

بيانات خاصة بطلاب الجامعة

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تقلص من القوة الشرائية للأسرة في حال وجود عدد من طلاب الجامعة					
٢	أفضل تخفيض جودة ونوع الطعام لتوفير مصاريف الجامعة					
٣	يمكن للمساعدة الغذائية أن توفر فائضا لطلاب الجامعة					
٤	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية عدد طلاب الجامعة في الأسرة الواحدة					
٥	يستهلك طلاب الجامعة معظم ميزانية العائلة					
٦	يؤثر عدد طلاب الجامعة على وضع الأسرة المادي					
٧	يراعي برنامج المساعدات الغذائية التخصص للطالب الجامعي عند تقديم المساعدة					

الفرضية الثالثة :

بيانات تتعلق بعدد الأفراد

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تُراعي المساعدة الغذائية المقدمة عدد أفراد الأسرة					
٢	تعتبر المساعدة الغذائية غير متوازنة مع عدد أفراد الأسرة					
٣	أضطر لبيع جزء من المساعدة الغذائية لتوفير متطلبات أخرى إذا كانت عائلتي كبيرة					
٤	الأسر قليلة العدد ليست في حاجة للمساعدة الغذائية					
٥	تحتاج العائلات الكبيرة العدد إلى مساعدة تختلف عن المساعدات المقدمة للأسر صغيرة العدد					
٦	تتناسب نوعية المساعدة الغذائية مع أعمار أفراد الأسرة					
٧	تقليص كمية المساعدة الغذائية في حالة شطب أحد أفراد الأسرة " زواج أو وفاة" له تأثير سلبي على الأسرة					

الفرضية الرابعة :

بيانات تتعلق بالمؤهل العلمي " رب الأسرة"

	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يمكن لرب الأسرة المتعلم أن يوفر حاجات الأسرة الغذائية					
٢	الأسر المتعلمة ليست في حاجة للمساعدة الغذائية					
٣	توفير فرصة عمل رب الأسرة المتعلم أفضل من المساعدة الغذائية					
٤	يجب بالضرورة تقديم مساعدة غذائية لرب الأسرة غير المتعلم					
٥	رب الأسرة غير المتعلم فقير ويحتاج للمساعدة الغذائية					
٦	يراعي البرنامج عند تقديم المساعدات الغذائية المؤهلات العلمية لرب الأسرة					

الفرضية الخامسة :

بيانات تتعلق بخصائص المسكن

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يعتبر أصحاب المنازل المكونة من الأسبست والزينكو بحاجة إلى مساعدة					
٢	يمكن اعتبار أصحاب بيوت الأسمنت المسلح غير محتاجين للمساعدة					
٣	حالة السكن تشير بالضرورة إلى حالة الأسرة المادية					
٤	يجب الربط بين مساحة المسكن والمساعدة الغذائية المقدمة					
٥	وجود المسكن في مناطق نائية بعيدة عن الخدمات يعني الحاجة للمساعدة					
٦	وجود المسكن داخل المخيم يعني ضعف التهوية وسوء الرطوبة بحاجة إلى المساعدة					
٧	تختلف المساكن داخل المخيم عن المساكن خارجه					

الفرضية السادسة :

بيانات تتعلق بالحالة الصحية

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يراعي برنامج المساعدات الغذائية الحالة الصحية لأفراد الأسرة					
٢	تشكل بعض الأمراض نفقات وأعباء إضافية للأسرة					
٣	وجود أمراض بالأسرة يعني حالة فقر للأسرة					
٤	تختلف نفقات الأمراض حسب نوع المرض					
٥	تكاليف علاج بعض الأمراض المزمنة تغطى من وكالة الغوث ولا تشكل عبئا إضافيا على الأسرة					
٦	يراعي وجود معاقين وذوي احتياجات خاصة في الأسرة في تقديم المساعدة الغذائية					
٧	يهتم برنامج المساعدات بتقديم مساعدات غذائية خاصة للأسر المريضة					
٨	تختلف نفقات علاج الأمراض حسب الفئة العمرية					

الفرضية السابعة :

بيانات تتعلق بنفقات أخرى مثل الإيجار

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يمثل الإيجار مصدر عبء إضافي على الأسرة					
٢	الأسرة المستأجرة في حاجة للمساعدة الغذائية					
٣	وجود منزل مستأجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن مستوى الدخل					
٤	وجود منزل مؤجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن سبب الإيجار					
٥	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية مبلغ الإيجار المدفوع					
٦	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية حالة المسكن للمستأجر					
٧	ينظر إلى الإيجار عند تقديم المساعدة الغذائية					

الفرضية الثامنة :

بيانات تتعلق بالعلاقة برب الأسرة / وجود الفرد داخل البلد

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	الأبناء بالضرورة يساعدون آباءهم في تكاليف المعيشة					
٢	غالبا وجود الذكور البالغين يعني قدرة إنتاجية أعلى					
٣	وجود الفرد خارج البلاد يعني عدم مساعدته للأسرة					
٤	يراعي في تقديم المساعدات نسبة الإناث إلى الذكور					
٥	وجود عدد أكبر من الإناث يعني حاجة للمساعدات أكثر					
٦	ليس بالضرورة عدم استحقاق الوالد بسبب وضعه المعيشي الجيد يعني عدم استحقاق الابن الفقير الذي يسكن معه بنفس المنزل					

الفرضية التاسعة :

بيانات تتعلق بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	عمل رب الأسرة في مؤسسة كبيرة يعني عدم حاجته للمساعدة					
٢	رب الأسرة الذي يعمل لحسابه الخاص لا يحتاج للمساعدة الغذائية					
٣	المؤسسات الكبيرة تعطي رواتب كبيرة والعكس					
٤	بعض المجالات تدر عائدا لبعض الوظائف أكثر من مجالات أخرى					
٥	يراعي عند تقديم المساعدة مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة					
٦	يجب بالضرورة تقديم مساعدات غذائية لأصحاب البطالة الدائمة نظرا لعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم					
٧	يجب بالضرورة الاهتمام بنوع النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة					

عينة الدراسة :

اختارت الباحثة عينة الدراسة حسب العينة القصدية الطبقية ويتم ذلك كالتالي :

جدول يوضح اختيار عينة الدراسة

م	المنطقة	حجم المجتمع	العينة بنسبة (١%) لكل طبقة	العينة بنسبة (٠.٥) لكل طبقة
١	رفح	18954	189	94 استبانة
٢	خانيونس	23480	234	117 استبانة
٣	الوسطى	23142	231	115 استبانة
٤	غزة	42314	423	211 استبانة
٥	الشمال	22722	227	113 استبانة
	المجموع	130612	1304	650 استبانة

لذا نرجو توزيع الاستبانات على المناطق تبعا للجدول كي لا يكون هناك فاقد بالاستبانات

وشكرا لحسن تعاونكم،،،،،

ملحق رقم (٣)

الاستبانة في صورتها النهائية

الجامعة الإســلامية
كلية التجـــارة
الدراســات العليــا
قسم إدارة الأعمال

الاستبانة

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة

تحية طيبة وبعد،،

تأتي هذه الاستبانة في إطار دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من برنامج إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية، وتحمل هذه الدراسة عنوان:

فعالية العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية بطوارئ الأونروا بغزة

أرجو تعاونكم بالتكرم بالإجابة على كل سؤال بكل دقة وموضوعية علماً بأن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكرا لحسن تعاونكم،،،

الباحثة

شيماء منار وادي

الجزء الأول :البيانات الشخصية والوظيفية

١- **الجنس** ☐ ذكر ☐ أنثى

٢- **الحالة الاجتماعية** ☐ أعزب ☐ متزوج/ة ☐ مطلق/ة ☐ أرمل/ة

٣- **العمر** ☐ اقل من ٢٥ سنة ☐ 26 إلى ٣٠ سنة

☐ ٣١ إلى ٤٥ سنة ☐ ٤٦ سنة فأكثر

٤- **المؤهل العلمي** ☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا ☐ غير ذلك

٥- **عدد أفراد الأسرة** ☐ من ٢ فرد ☐ من ٣-٦ أفراد

☐ من 7-٩ أفراد ☐ ١٠ فأكثر

٦- **الدخل** ☐ أقل من ١٠٠٠ شيكل ☐ ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ شيكل ☐ أكثر من ٢٠٠٠ شيكل

٧- **عدد طلاب الجامعة** ☐ لا يوجد ☐ طالب واحد

☐ طالبين ☐ أكثر من طالبين

٨- **نوع السكن** ☐ زينكو ☐ أسبست ☐ أسمنت مسلح

٩- **حالة السكن** ☐ ملك ☐ مؤجر

١٠- **مكان السكن** ☐ خارج المخيم ☐ داخل المخيم

١١- **عدد المرضى (المعاقين)** ☐ يوجد ☐ لا يوجد

١٢- **جهة العمل** ☐ قطاع حكومي ☐ أونروا ☐ قطاع خاص ☐ بدون

نوع العمل ☐ موظف ☐ عامل

☐ متقاعد ☐ لا يعمل ☐ غير ذلك

نوع المساعدة الغذائية ☐ مساعدة غذائية طارئة ☐ مساعدة غذائية مضاعفة

☐ لا يحصل على مساعدة غذائية

الفرضية الأولى :

بيانات خاصة بمستوى الدخل

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	ارتفاع مستوى الدخل يعني بالضرورة الاستغناء عن المساعدة الغذائية					
٢	أفضل الحصول على دخل ثابت على استمرار المساعدة الغذائية					
٣	جميع الموظفين ليسوا في حاجة للمساعدة الغذائية					
٤	يمكن اعتبار فئة التجار أنها ليست بحاجة للمساعدة الغذائية					
٥	اعتبار مستوى الدخل هو المؤشر الوحيد المعبر عن مدى الحاجة للمساعدة الغذائية					
٦	تتناسب المساعدات الغذائية المقدمة مع جميع مستويات الدخل					
٧	المساعدات الغذائية كافية لسد الاحتياجات الأساسية لمدة ٣ شهور					
٨	كفاية مصدر الدخل لجميع احتياجات الأسرة					

الفرضية الثانية :

بيانات خاصة بطلاب الجامعة

م م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تقلص من القوة الشرائية للأسرة في حال وجود عدد من طلاب الجامعة					
٢	أفضل تخفيض جودة ونوع الطعام لتوفير مصاريف الجامعة					
٣	يمكن للمساعدة الغذائية أن توفر فائضا لطلاب الجامعة					
٤	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية عدد طلاب الجامعة في الأسرة الواحدة					
٥	يستهلك طلاب الجامعة معظم ميزانية العائلة					
٦	يؤثر عدد طلاب الجامعة على وضع الأسرة المادي					
٧	يراعي البرنامج طبيعة التخصصات العلمية لطلاب الجامعة عند تقديم المساعدات لهم					

الفرضية الثالثة :

بيانات تتعلق بعدد الأفراد

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تُراعي المساعدة الغذائية المقدمة عدد أفراد الأسرة					
٢	تعتبر المساعدة الغذائية غير متوازنة مع عدد أفراد الأسرة					
٣	أضطر لبيع جزء من المساعدة الغذائية لتوفير متطلبات أخرى إذا كانت عائلتي كبيرة					
٤	الأسر قليلة العدد ليست في حاجة للمساعدة الغذائية					
5	تتناسب نوعية المساعدة الغذائية مع أعمار أفراد الأسرة					
6	تقليص كمية المساعدة الغذائية في حالة شطب أحد أفراد الأسرة " زواج أو وفاة" له تأثير سلبي على الأسرة					

الفرضية الرابعة :

بيانات تتعلق بالمؤهل العلمي " رب الأسرة"

	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يمكن لرب الأسرة المتعلم أن يوفر حاجات الأسرة الغذائية					
٢	الأسر المتعلمة ليست في حاجة للمساعدة الغذائية					
٣	توفير فرصة عمل رب الأسرة المتعلم أفضل من المساعدة الغذائية					
٤	يجب بالضرورة تقديم مساعدة غذائية لرب الأسرة غير المتعلم					
٥	رب الأسرة غير المتعلم فقير ويحتاج للمساعدة الغذائية					
٦	يراعي برنامج المساعدات عند تقديم المساعدات الغذائية المؤهلات العلمية لرب الأسرة					

الفرضية الخامسة :

بيانات تتعلق بخصائص المسكن

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يمكن اعتبار أصحاب بيوت الأسمنت المسلح غير محتاجين للمساعدة					
2	حالة السكن تشير بالضرورة إلى حالة الأسرة المادية					
3	يجب الربط بين مساحة المسكن والمساعدة الغذائية المقدمة					
4	وجود المسكن في مناطق نائية بعيدة عن الخدمات يعني الحاجة للمساعدة					
5	وجود المسكن داخل المخيم يعني ضعف التهوية وسوء الرطوبة بحاجة إلى المساعدة					
6	المساكن داخل المخيم تختلف عن المساكن خارجه					

الفرضية السادسة :

بيانات تتعلق بالحالة الصحية

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يراعي برنامج المساعدات الغذائية الحالة الصحية لأفراد الأسرة					
2	وجود أمراض بالأسرة يعني حالة فقر للأسرة					
3	تختلف نفقات الأمراض حسب نوع المرض					
4	تكاليف علاج بعض الأمراض المزمنة تغطى من وكالة الغوث ولا تشكل عبئا إضافيا على الأسرة					
5	يراعي وجود معاقين وذوي احتياجات خاصة في الأسرة في تقديم المساعدة الغذائية					
6	يهتم برنامج المساعدات بتقديم مساعدات غذائية خاصة للأسر المريضة					
7	تختلف نفقات علاج الأمراض حسب الفئة العمرية					

الفرضية السابعة :

بيانات تتعلق بنفقات أخرى مثل الإيجار

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الأسرة المستأجرة في حاجة للمساعدة الغذائية					
2	وجود منزل مستأجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن مستوى الدخل					
3	وجود منزل مؤجر يعني حاجة الأسرة للمساعدة الغذائية بغض النظر عن سبب الإيجار					
4	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية مبلغ الإيجار المدفوع					
5	يراعي في تقديم المساعدات الغذائية حالة المسكن للمستأجر					
6	ينظر إلى الإيجار عند تقديم المساعدة الغذائية من قبل البرنامج					

الفرضية الثامنة :

بيانات تتعلق بالعلاقة برب الأسرة / وجود الفرد داخل البلد

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	الأبناء بالضرورة يساعدون آباءهم في تكاليف المعيشة					
٢	غالبا وجود الذكور البالغين يعني قدرة إنتاجية أعلى					
٣	وجود الفرد خارج البلاد يعني عدم مساعدته للأسرة					
٤	يراعي في تقديم المساعدات نسبة الإناث إلى الذكور					
٥	وجود عدد أكبر من الإناث يعني حاجة للمساعدات أكثر					
٦	ليس بالضرورة عدم استحقاق الوالد بسبب وضعه المعيشي الجيد يعني عدم استحقاق الابن الفقير الذي يسكن معه بنفس المنزل					

الفرضية التاسعة :

بيانات تتعلق بالنشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	عمل رب الأسرة في مؤسسة كبيرة يعني عدم حاجته للمساعدة					
٢	رب الأسرة الذي يعمل لحسابه الخاص لا يحتاج للمساعدة الغذائية					
٣	المؤسسات الكبيرة تعطي رواتب كبيرة والعكس					
٤	بعض المجالات تدر عائدا لبعض الوظائف أكثر من مجالات أخرى					
٥	يراعي عند تقديم المساعدة مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة					
٦	يجب بالضرورة تقديم مساعدات غذائية لأصحاب البطالة الدائمة نظرا لعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم					
٧	يجب بالضرورة الاهتمام بنوع النشاط الاقتصادي لجهة عمل رب الأسرة					

شكرا لحسن تعاونكم ،،،